

الإعلام العربي على  
مُشارف القرن الواحد  
وَالعِشْرين :  
بين مطرقة العرطة  
وَسندان الدولة

شهدت صناعة الإعلام العالمية والعربية تغييرات متلاحقة وسريعة في العقدين الأخيرين دفعت كثيرين إلى تسمية عصرنا بأنه «عصر الإعلام السريع» حيث تهاوت المسافات والحواجز تحت مطارق التقدم التكنولوجي والتقني المسلحة بالأقمار الصناعية (Satellites) وتزايد استخدام أجهزة الفاكس والهواتف النقالة. لقد وضع التغيير المستمر في تنظيم الحياة اقتصادياً وسياسياً وعلمياً واجتماعياً وأخلاقياً في أنحاء العالم بصمة واضحة من دون جدال على صناعة المعلومات والصحافة وصار يشكّل ليس فقط الطريقة التي يتلقى بها الجمهور المعلومات وبرامج التسلية ولكن نوعية ومضمون هذه الرسائل المتدفقة كالشلال.

إلا أن هذه التغييرات التي تكاد تشبه الفوضى يمكن النظر إليها وتحليلها إلى عدة تحولات رئيسية معينة تجعل من اليسير علينا تلمس سيرورات رئيسية في صناعة الإعلام العربية وعلاقتها من ناحية بشتى تأثيرات ظاهرة العولمة ومن ناحية أخرى بالحكومات والمتلقين في أنحاء العالم العربي. فلا جدال في أن تحول التدفق المعلوماتي الدولي إلى صناعة ذات ربحية عالية تحتكر معظمها عدة شركات عملاقة، يتوازى في الوقت نفسه مع تقلص قدرات الحكومات الوطنية على السيطرة على تدفق المعلومات الواصلة إلى شعوبها شكلاً ومضموناً.

أرمون غريب  
و خالد منصور

ولا شك أيضاً لدينا في أن هذا التحول يفتح مساحة أكبر من الحرية أمام الأفراد في استقبال وإرسال المعلومات (عن طريق الإنترنت على سبيل المثال) ويمنحهم سلطة الاختيار من تشكيلة هائلة معروضة عليهم من برامج الترفيه والأخبار في الإذاعات والتلفزيونات والصحف التي باتت تخترق الحدود الوطنية بسهولة أكبر، إن لم يكن مادياً فعن طريق الأثير والإنترنت.

ومن الخلط أن ننظر إلى الثورة المعلوماتية في العالم على أنها مظهر للتقدم التقني فقط، إذ إنها في المقام الأول جزء من عملية العولمة الاقتصادية وأداة انتشار قيمها. وينبغي النظر إلى صناعة المعلومات على أنها جزء أصيل من السوق إذ من المعتقد أن العالم الغربي أنفق على الأنشطة الثقافية والإعلامية ٧٩٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧، وهي مخصصات يعتقد أنها سترتفع عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ألف ومائتي مليار دولار، أي ما يزيد عن الدخل السنوي لسبعة وأربعين في المائة من فقراء العالم.

ويصاحب عملية العولمة تركيز واحتكار متزايدان بين الشركات العملاقة العابرة للجنسيات (وإن نشأت كلها في الولايات المتحدة) والتي تسيطر على القطاع الأكبر من سوق المعلومات والترفيه في العالم. ومن أكبر هذه الشركات شركة ديزني الأمريكية الأصل، التي بلغت مبيعاتها في عام ١٩٩٧ حوالي ٢٨ مليار دولار، وتلتها شركة نايم وارنر التي بلغت مبيعاتها ٢٤ مليار دولار، ثم شركة برتلزمان التي تعدت مبيعاتها ١٥ ملياراً، وأخيراً شركات الملياردير الاسترالي روبرت ميردوخ وشارفت مبيعاتها ١١ مليار دولار، ويتعدى نطاق عمل هذه الشركات مجرد الحدود الجغرافية للعالم المتقدم ويتوزع حملة أسهمها في أنحاء العالم مع تركيز متوقع في الغرب. ومن أهم الظواهر التي تجدر ملاحظتها اتجاه عديد من شركات الإعلام الغربية العملاقة في العقد الأخير من القرن العشرين إلى الاندماج لتشكيل كتل أكبر وأضخم قادرة على السيطرة على جزء أكبر من السوق وطرد منافسيها. وفي منتصف التسعينات اشترت شركة جنرال الكتريك شركة أن بي سي الشهيرة صاحبة أحد أهم الشبكات التلفزيونية الأمريكية، ثم ما لبثت هذه الشركة أن اتفقت مع شركة ميكروسوفت الضخمة لبرامج الحاسب الآلي على إنشاء شبكة تلفزيونية جديدة في عام ١٩٩٦ تحمل الآن اسم «أم أس أن بي سي». هذه الاندماجات تهدد بالمقام الأول متلقي المعلومات في أنحاء العالم إذ إنها بتضخمها المفرط تطرد اللاعبين الصغار من الأسواق وبالتالي تقضي على التنوع اللازم لتخصيب خيال



ومعلومات المتلقين. ومن ناحية أخرى فإن هذا الاحتكار يقوض الاتجاهات المستقلة في الصحافة ووسائل الإعلام وخصوصاً في تغطية الأنشطة التجارية الضخمة، فليس لنا أن نتوقع أن تقدم شبكة «أم أس أن بي سي» الجديدة تحقيقاً نقدياً عن المزاعم القوية القائمة بشأن مؤامرات حاكتها شركة مايكروسوفت لاحتكار أسواق برامج الحاسب الآلي في الولايات المتحدة، ناهيك عن أن تقدم لنا أي صورة نقدية عن تجارة السلاح الدولية ودور الولايات المتحدة فيها، كون شركة جنرال اليكتريك (أحدى مالكي المحطة) مساهماً رئيسياً في صناعة السلاح. وربما لهذا السبب تحديداً تلجأ عديد من شركات المعلومات العملاقة إلى التركيز على التسلية أكثر مما على الإعلام، وإرجاء الوقت عوضاً عن انتقاد الواقع.

### وسائل الإعلام العربية:

وفي ضوء تحليلنا لعمليات الاحتكار والاندماج الأمريكية سيصبح من الأيسر علينا النظر إلى خطورة هذه التطورات على وسائل الإعلام العربية التي تحتاج إلى أن تملأ عشرات الصفحات في جرائدها اليومية وعشرات الساعات في محطات تلفزيوناتها ولكنها تفتقر إلى التمويل والكفاءات اللازمة للقيام بهذه المهمة. وبالتالي يزيد اعتماد هذه الوسائل العربية على مصادر النبا والتسلية من الشركات الغربية (وكالات الأنباء مثل رويترز واسوشيتد برس التي تقدم خدمات صحفية وتلفزيونية إخبارية، وشركات ديزني ووارنر التي تقدم أنباء ودراما وبرامج تعليمية وللتسلية) حيث تقوم الشبكات والصحف العربية بشراء هذه المادة ثم ترجمتها أو تعريبها. وربما نحتاج إلى تأكيد أن وسائل الإعلام الغربية/الدولية ليست محايدة على الإطلاق وإن كانت لا تخضع لسيطرة حكومية فإنها تخضع لمنظومة قيمية ولمصادر خبرية قد لا تُعنى على الإطلاق بمصالح واهتمامات المشاهد العربي. وكان غياب الحياد هذا لافتاً في التغطية الخبرية في حربي الخليج وكوسوفو حيث تحولت العديد من وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية إلى أبواق تردد دعايات حكومتها. ولا يقتصر غياب الحياد على الأنباء، فالصورة السلبية الشائعة عن العرب ومواطني العالم الثالث والتركيز على القيم الاستهلاكية وإعلاء الفردية كلها أنماط مغروسة في قلب معظم الإنتاج الدرامي والأفلام القادمة من الشركات الكبرى.

بالتوازي مع الهيمنة المتصاعدة للشركات الدولية والاحتياج المتزايد للمادة الإعلامية في العالم العربي، يجب تتبع عملية أخرى وهي تقلص مفهوم السيادة ومناعة الحدود الوطنية في وجه التغلغل المستمر لرأس المال الكوني. فقد ارتفع

معدل الاستثمار الدولي في سوق الأسهم أربع مرات بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥ وتضاعف حجم التجارة الدولي عدة مرات وبدأت الحواجز الجمركية في التهاوي تحت تأثير اتفاقات التجارة الدولية وعمل منظمة التجارة العالمية، وبات العالم يتأثر بأي أزمة اقتصادية في أحد جوانبه كما شهدنا مع أزمة الأسواق الآسيوية في ١٩٩٧. لقد صار العالم بأرجائه ميداناً للاعبين أقوياء لم يعودوا مرتبطين بحدود جغرافية معينة، ويتعاملون وفقاً لما يدعى بمعايير السوق التي قد تتناقض وتختلف مع معايير الدولة الوطنية، ناهيك عن اهتمامات ومصالح الفئات المختلفة للشعوب.

ورغم أن هذه السيرورات المتوازية تقلص فرص الشعوب في العالم العربي وتجعلها ضحية ليس فقط لمصالح الطبقات الحاكمة ولكن لمصالح الطبقة الرأسمالية الكونية أيضاً، إلا أنها أيضاً تفتح فرصاً أمام التعددية السياسية وازدهار المجتمع المدني بفضل التقنيات الإعلامية الجديدة التي تسلح الأفراد والمجموعات بمنابر لم تكن متوفرة من قبل وتسمح لها بالوصول إلى شرائح أكبر من الجماهير ومخاطبة القوى الفاعلة على المسرح العالمي أيضاً. غير أن هذه الفرص الجديدة شابها في بعض تجارب العالم العربي تكاثر غير طبيعي لهذه المجموعات التي تصارعت أحياناً في ما بينها، تارة حول أحقية كل منها في تمثيل فئات اجتماعية بعينها وتارة خلف التمويل الغربي. وعموماً لا يجب الانسياق بشدة خلف فرص الديمقراطية التي تتيحها التقنيات الحديثة حيث يرى عديد من الكُتّاب أن الثورة المعلوماتية الجديدة تستفيد منها القوى والأفراد سريعي الحركة والمنقفون وليس الفقراء والمهمشون عادة، وكما يقول نائب رئيس البنك الدولي د. إسماعيل سراج الدين فإن اللامساواة الكونية آخذة في الازدياد حيث يسيطر عشرون بالمائة من سكان العالم من ذوي الدخل الأعلى على ٨٣ في المائة من ثروة العالم بينما يحصل العشرون في المائة الأقل دخلاً على ١,٤ في المائة من دخل العالم. ومن المعتقد أن نصف سكان العالم لن يتمكنوا من القيام باتصال هاتفي واحد في حياتهم. ولذا فبالرغم من أن التقنيات الحديثة يمكنها أن تضعف التراتبية الهرمية في صناعة القرار في عديد من الدول والمنظمات فإنه لا يجب المبالغة في دورها وإغفال العوامل السياسية والاقتصادية الأخرى. ولعل أبرز الأمثلة على الاستعمال الناجح لوسائل الاتصال الحديثة هو استغلال هنود مقاطعة شيباس المكسيكية للإنترنت في التسعينات عن طريق منظمات غير حكومية لبث معلومات أكثر دقة عن طبيعة تمردهم وأهدافه مقابل اقتصار الدولة على استعمال أجهزة الإذاعة الحكومية لنشر وجهة النظر الرسمية حول الأحداث. كما أن

الطلاب الأندونيسيين الذين لعبوا دوراً مهماً في إسقاط حكومة سوهارتو في جاكرتا نسقوا أنشطتهم عن طريق الإنترنت، بينما لعبت أجهزة التلفزيون وشرائط الفيديو دوراً حيويًا في الانتفاضة الشعبية ضد أنظمة الحكم في رومانيا، وكان لأشرطة الكاسيت دور لا ينكر في إسقاط نظام الشاه في إيران.

ومن دون شك فإن تجربة كل دولة في المنطقة العربية تختلف عن تجربة الأخرى، ولكن هناك تحولات سائدة تنطبق عليها جميعاً مثل الانتشار الواسع لشبكات التلفزيون المبتوثة عن طريق الأقمار الصناعية (رغم محاولات منعها المستمر في بعض الدول) واستمرار الصحافة العربية المطبوعة الصادرة في أوروبا في العمل ونشر الأخبار بحرية أكثر من المطبوعات الوطنية، وانتشار التليفونات المحمولة (الخلوي) وخاصة في الدول الخليجية وبين الطبقات الموسرة في الدول الأخرى، وتواصل شبكة الإنترنت انتشارها البطيء. وهذه كلها صارت الطرق التي يحصل بها كثير من العرب على الأنباء والبرامج الترفيهية. ولا غرو في أن وسائل الإعلام العربية الحديثة العابرة للحدود تساهم في إسقاط الحواجز النفسية والثقافية القائمة بين الشعوب العربية عن طريق تعريفهم بالأشكال الفنية المختلفة من موسيقى وغناء في كل بلد كما أنها تنحو - أحياناً من دون قصد - إلى تشكيل رأي عام عربي جديد، وهو ليس كما اعتدنا مصنوعاً بقرارات حكومية، بل يساهم الجمهور ذاته في صناعته.

ولعلنا نحتاج هنا إلى التوقف قليلاً والتأكيد على أن وجود وسائل إعلام عربية تتخطى الحدود القطرية ليس ظاهرة جديدة تماماً، فقد كانت هناك مجلات وصحف عربية في القرن الماضي تصل إلى قارئ العربية في دول مختلفة، منها الجوائب والهدى والهلال والمقتطف وكوكب أمريكا. كما أن المحطات الإذاعية التي تبث لأرجاء العالم العربي بدأت بالظهور في العقود الأولى من القرن الحالي وكان من أوائلها إذاعة إيطالية تحت الحكم الفاشي لموسوليني وإذاعة برلين ومحطة الشرق الأدنى البريطانية، ثم زاد انتشار هذه المحطات مع توافر وسهولة اقتناء أجهزة الراديو الصغيرة (الترانزستور). وقد تكون من أشهر المحطات الإذاعية التي خاطبت الرأي العام العربي إذاعة صوت العرب المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، التي لعبت دوراً مهماً للغاية في تعبئة العالم العربي حتى هزيمة ١٩٦٧ عندما انهارت مصداقيتها التي كانت تتقوض تدريجياً من قبل، بسبب الطبيعة الدعائية والمعلومات الخاطئة والمضخمة، كما كان عديد من المستمعين ينظرون إليها مع

انهيار الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٦١ على أنها بوق دعاية مصرية بدلاً من أن تكون أداة للوحدة العربية. وفي العقود الثلاثة الماضية برزت محطات كثيرة منها صوت أمريكا وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) ومونت كارلو وإذاعة إسرائيل ورايو موسكو، أما محطات التلفزيون فقد كانت أبطأ بكثير في الانتشار (إلا في المناطق الحدودية) حيث كانت هناك صعوبة في تلقي الإشارات التلفزيونية داخل الدولة نفسها أحياناً. وبالطبع لم تكن الصورة كلها وردية وخاصة بالنسبة للصحف المطبوعة التي صعب أحياناً انتقالها من دولة لأخرى إلا بعد التأكد من خلوها من مقالات قد تعترض عليها الرقابة في الدولة المستقبلية، وإن تمكنت الصحافة اللبنانية وإلى حد ما صحيفة الأهرام القاهرية من اختراق الحدود أحياناً.

### الصحافة المطبوعة عبر الحدود:

يمكن أن ننظر إلى نشوب الحرب الأهلية اللبنانية في السبعينات على أنها كانت نقطة التحول نحو نمو صحافة عربية عابرة للحدود مقرها خارج الوطن العربي. فقد دفعت الحرب والمصاعب المصاحبة لها وسائل الإعلام وخاصة تلك التي تمتعت بجمهور قراء خارج حدود لبنان بأن تنتقل للعمل في أوروبا، وكان على رأسها صحيفة النهار العربي والدولي التي صدرت في فرنسا ومجلة الحوادث التي بدأت تصدر في لندن. ولم تكن بعض هذه الصحف مستقلة تماماً إذ دفع عدم النجاح التجاري بعضها إلى الاعتماد على دعم مالي من أطراف عربية مختلفة، الأمر الذي تطور في ما بعد إلى ما يمكن أن نطلق عليه التجربة السعودية في تمويل صحف ومحطات تلفزيون بغرض إيصال وجهة النظر السعودية إلى العالم.

وتصدر كل الصحف العربية المهمة العابرة للحدود الآن (صحف الحياة والشرق الأوسط والقدس العربي) خارج حدود العالم العربي، وكل المؤثرة منها تقع مكاتبها في لندن، ويشغل الصحفيون اللبنانيون النسبة الأكبر بين رؤساء تحريرها وصحفييها. ونظراً لموقعها جغرافياً خارج نطاق السيطرة المباشرة اعتقد البعض أن هذه الصحف ستكون قادرة على نشر تقارير أكثر دقة ومصداقية مقارنة بنظيرتها داخل الحدود، غير أن هذا الاعتقاد لم يكن صائباً دائماً.

وتأتي صحيفة «الحياة» اللبنانية المولد السعودية التمويل في مقدمة المطبوعات العربية في لندن وتوزع نسخها في كل العالم العربي تقريباً. وكانت صحيفة «الحياة» اللبنانية التي أسسها كامل مروة قد توقفت عن الصدور خلال الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٦ ثم عادت إلى الحياة في لندن عام ١٩٩٠. وتعد

«الحياة» المطبوعة الأولى للنخبة العربية التي يمكنها أن تدفع ثمن الصحيفة (يبلغ نحو ثلاثة أضعاف ثمن الصحيفة القطرية اليومية في مصر على سبيل المثال أو أربعة أضعاف سعر الصحيفة اليومية المعتادة للمغتربين في أوروبا والولايات المتحدة) لتحصل على تغطية أكثر شمولاً ودقة لقضايا العالم العربي مقارنة بالصحافة القطرية الخاضعة لقيود الدول التي تصدر فيها بصورة أكثر مباشرة. ويفضل الوسائل التقنية والأقمار الصناعية تطبع الصحيفة الآن في البحرين ولندن وفرانكفورت ونيويورك أيضاً.

وتتناول الصحيفة، التي يمتلكها الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز، القضايا التي تخص دولاً مثل الأردن والسودان بحرية ودقة ونظرة نقدية أكبر مما تتناول به قضايا الخليج السياسية والاجتماعية ولا سيما ما يخص منها السعودية - وذلك لأسباب سياسية ومالية واضحة، حيث أن منع الصحيفة ليوم واحد من دخول السوق السعودية يكلفها خسائر تصل إلى خمسين ألف دولار بينما لن تشعر إدارة الصحيفة المالية بأي تأثير تقريباً إذا تمّ منعها من دخول السوق السوداني أو الأردني. ويمكن لصحيفة الحياة أن تتحمل الضغط من الدول الضعيفة أو متوسطة الحجم أكثر من مواجهة ضغط دول مثل سوريا أو مصر ناهيك عن دولة صاحب الصحيفة الذي ينتمي للعائلة المالكة السعودية. ولا يعني الضغط مجرد احتمال أن تخسر الصحيفة عشرات الآلاف من الدولارات في عائدات المبيعات بل أيضاً معناه أن تخسر سوقاً إعلانية مهمة هي أكثر فائدة في منطقة الخليج منها في الأردن مثلاً. ولكن الاعتبارات السياسية تجب الاعتبارات المادية في أحيان أكثر إذا أخذنا في الحسبان أن صحيفة «الحياة» في نهاية الأمر ليست مشروعاً رابحاً مادياً وفقاً لعدد من المصادر المطلعة. وتبرز أهمية الاعتبارات السياسية في تغطية القضايا السياسية والاجتماعية الحساسة مثل حقوق الإنسان والفساد الحكومي وسوء استغلال السلطة التي يتم التعامل معها كلها بحذر واضح.

وتأتي صحيفة «الشرق الأوسط» في المرتبة الأولى من الأهمية من ناحية التوزيع وإن كانت أقل تأثيراً على شرائح المثقفين. وكانت الأولى في ترتيب الظهور التاريخي إذ تأسست في عام ١٩٧٨ على يد الناشرين الأخوين هشام ومحمد علي حافظ، وإن كانت مملوكة في الحقيقة للأمير أحمد بن سلمان بن عبد العزيز. وسبقت الصحيفة أيضاً في الصدور عن طريق الأقمار الصناعية إذ صارت تطبع في الرياض أيضاً في عام ١٩٨٠ ثم في دول أخرى لاحقاً حيث، تطبع الآن في لندن ومرسيليا

وفرانكفورت ونيويورك وجدة والدار البيضاء وطهران والكويت والقاهرة وبيروت. وتنشر المؤسسة نفسها مطبوعات أخرى مثل المجلة الأسبوعية وسيدتي والرجل وباسم وغيرها. وترأس تحرير الصحيفة في بداية مشوارها الصحفي اللبناني جهاد الخازن الذي كان يعمل من قبل رئيساً لتحرير صحيفة ديلي ستار البيروتية. ورغم أن الصحيفة تدعي أنها تغطي العالم العربي فإنها ومجموعة مطبوعات أخرى تنشرها الشركة السعودية للتسويق والأبحاث المملوكة للأخوين حافظ توزع أكثر من ثلثي نسخها في السعودية فقط. ولذا فإن الشرق الأوسط أكثر حساسية لمتطلبات السوق السعودي واعتباره.

وتنفرد صحيفة القدس العربي بأنها الصحيفة العربية الوحيدة العابرة للحدود التي تصدر من دون تمويل سعودي، ولهذا فهي الصحيفة الوحيدة بين صحف لندن التي يمكن أن تقرأ فيها انتقادات لبعض سياسات الحكومات في الخليج. وهي وإن كانت تنجح إلى المبالغة أحياناً فإنها من أكثر الصحف جرأة أيضاً. وتغلب على الصحيفة التي يرأس تحريرها الكاتب الفلسطيني عبد الباري عطوان التوجهات القومية العربية وتغطي القضية الفلسطينية والعراق وقضايا المغرب العربي بصورة أوسع، كما أنها تنشر ملخصات يومية للصحافة المصرية والأردنية والإسرائيلية ولها صفحة رأي تعكس تعددية وجهات النظر على الساحة العربية. والصحيفة أقل توزيعاً من الحياة والشرق الأوسط.

ومن الصحف العربية اللندنية الأخرى صحيفة الزمان التي يرأسها الكاتب الصحفي العراقي سعد البزاز والتي ظهرت مؤخراً، وصحيفة العرب التي يرأسها الوزير الليبي السابق أحمد الهويني.

وبرزت أيضاً صحف مصرية وأردنية وكويتية أصدرت طبعات دولية ولكنها ظلت متأثرة إلى حد بعيد بهويتها الوطنية. ولعل أهمها صحيفة الأهرام الدولية التي تطبع في نيويورك ولندن والتي وإن كان البعض يراها كصوت مصري يخاطب المصريين المهاجرين بالأساس إلا أنها بدأت تسعى مؤخراً للوصول إلى باقي فئات التجمعات العربية في المهجر.

وتظل كل هذه الإصدارات الدولية بما فيها بالتاكيد النسخ الدولية من الصحف الوطنية محدودة التأثير والانتشار عربياً. ويقدر البعض إجمالي توزيع الصحف الثلاث الأولى (الحياة والشرق الأوسط والقدس العربي) يومياً بحوالى أربعمئة ألف

نسخة، وهو عدد قليل إذا نظرنا إلى توزيع صحيفة الأهرام المحلية داخل مصر الذي يصل إلى ثمانمائة ألف نسخة يومياً. ومن ناحية أخرى ما زال عديد من الحكومات العربية قادراً على منع توزيع أي عدد يثير قضايا خلافية حول سياسات هذه الحكومات.

وتتميز صحيفة الحياة بأن سياساتها التحريرية في ما يخص مقالات الرأي مفتوحة إلى حد كبير حيث تطبع عادة تعليقات لتيارات سياسية مختلفة: ماركسية وإسلامية وقومية ولمسؤولين أوروبيين وأمريكيين حاليين وسابقين. وشهدت الصحيفة في الأشهر القليلة الماضية جدلاً حامياً حول التطبيع مع إسرائيل وانتقادات وتأييدات لعملية أوسلو للسلام. غير أن اتساع أفق الحياة لا يشمل كثيراً من القضايا العربية الشائكة ويركز في مجمله على الجوانب المختلفة للصراع العربي الإسرائيلي. ولكن الجدل الأحمى وطيساً حول شتى القضايا العربية يمكن متابعته أفضل من طريق شبكات التلفزيون الفضائية الجديدة التي دخلت ملايين البيوت العربية عن طريق صحون الاستقبال التي يصغر حجمها وينخفض ثمنها مع مرور الوقت.

### محطات التلفزيون العابرة للحدود (الفضائيات):

وتبرز بين محطات التلفزيون العربية العابرة للحدود قناة «الجزيرة» ومقرها قطر وقناة «أم بي سي» ومركزها لندن وشبكة «أيه أن أن» الإخبارية ومركزها لندن أيضاً ومحطة «أل بي سي» اللبنانية ومحطات أبو ظبي ودبي. ويعكس تزايد شعبية وسائل الإعلام الجديدة التلفزيونية عدم ارتياح كثير من العرب لتغطية وسائل الإعلام المرئية الحكومية لقضايا المنطقة وشؤونها وللأوضاع الداخلية.

وقد برزت «الجزيرة» كأكثر شبكة أخبار ذات مصداقية وشعبية بسبب استقلاليتها النسبية واستعدادها لكسر المحرمات ولقدرتها على عكس وبث آراء وتحليلات يؤمن بها كثيرون ولكنها لا تجد منبراً في البرامج الحكومية في وسائل الإعلام الغربية. وقد بدأت قناة «الجزيرة» بثها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ونجحت عن طريق توليفة إخبارية طازجة وجريئة وبرامج حوارية ساخنة تجنح للإثارة أحياناً (مثل برنامج الاتجاه المعاكس) في جذب أعداد كبيرة من المشاهدين المتلهفين إلى متابعة حوار علني أبطاله من المعارضين السياسيين وأنصار قضايا حقوق الإنسان أو الأصوليين الإسلاميين يحاورون مسؤولين حكوميين وخبراء وأكاديميين. وكان الجدل حول القومية العربية في مواجهة القوميات المحلية من بين

الحوارات التي أثارت اهتماماً كبيراً في أوساط المشاهدين العرب. وفي خطوة غير مسبوقة فتحت الشبكة خطوطها الهاتفية على الهواء مباشرة لينقل عبرها المشاهدون وجهات نظرهم بعضهم إلى بعض وإلى ضيوف البرامج الحوارية. ونجحت القناة في تحقيق عدة خطبات صحفية منها حوار طويل مع أسامة بن لادن في شهر حزيران/يونيو، وكلمة ألقاها الرئيس العراقي صدام حسين إبان آخر الضربات الجوية الغربية على العراق، وحوار شارك فيه الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي هاتفياً وطرح فيه وجهة نظره حول قضية القومية العربية ولماذا قرر أن يدير ظهره للعرب ويتجه لأمل الوحدة مع الأفارقة!

ومن المثير أن «الجزيرة» تصدر من قطر (الإمارة الخليجية الأصغر وعدد سكانها نحو ٧٢٠ ألف نسمة). وينظر البعض إلى نشأتها على أنها أحد توجهات النظام القطري الجديد تحت راية الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي أطاح حكم والده قبل ظهور الشبكة بعام ونصف تقريباً. وقد بدأت «الجزيرة» عملها على يد فريق من المصنفين والمقدمين الذين ورثتهم من شبكة «بي بي سي» العربية بعد أن حرمت السعودية هذه الشبكة من استعمال قنوات قمر أوربيت إثر إصرارها على بث مواد سياسية حساسة شملت لقاء مع المعارض السعودي المقيم في لندن محمد المسعري. وتعهدت الحكومة القطرية بتقديم ١٤٠ مليون دولار دعماً «للجزيرة» على مدى خمسة أعوام على شرط أن تحقق الشبكة استقلالاً مادياً عن طريق الدخل الإعلاني بعد هذه الفترة. ولكن ضعف الدخل الإعلاني حتى الآن يهدد مستقبل الشبكة إلا إذا عادت الحكومة عن موقفها الأصلي واستمرت في التمويل.

ويعتقد قليلون أن الشيخ حمد يواصل دعم القناة رغم المتاعب التي تجرّها (ليس آخرها قيام الأردن بإغلاق مكتب المحطة في عمان عدة أسابيع أثر انتقادات حادة في أحد البرامج للسياسات الأردنية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ورفض مصر فتح مكتب دائم للشبكة في القاهرة) ليس فقط بسبب ولعه بالديموقراطية وإحساسه بالحاجة الشديدة إلى مجازاة التغيرات العالمية ولكن أيضاً لأن «الجزيرة» تمنح قطر صوتاً أكبر على الصعيد الإقليمي والدولي. ويعكس بروز محطات دبي وأبو ظبي الفضائية إحساس جيل جديد من المسؤولين في الخليج أنه يجب مجازاة التطورات الاقتصادية والسياسية السريعة في العالم عن طريق الانفتاح الإعلامي والحوار ورفع مستوى النقاش.

ورغم أن قناة «أم بي سي» السعودية التمويل كانت رائدة في مجال المحطات



الفضائية العربية والتغطية الإخبارية (بدأت في البث من لندن في عام ١٩٩١) إلا أنها أكثر حذراً وحيطة في تناول القضايا الحساسة سياسياً واجتماعياً، وربما يكون هذا السبب الرئيسي في ضعف شعبيتها نسبياً مقارنة بـ «الجزيرة». ورغم أن أم بي سي تبث نشرات إخبارية موضوعية إلى حد بعيد إلا أنها تتحاشى القضايا السياسية الحساسة وتكرس معظم التغطية الإخبارية لقضايا العالم الغربي وليس للقضايا الخليجية حيث يوجد معظم مشتركها.

وتأتي في مرتبة تالية شبكة «أيه أن أن» الإخبارية العربية ويمولها سومر الأسد ابن شقيق الرئيس السوري وتطمح إلى تقديم بديل عربي لشبكة «سي أن أن» الدولية. وتتنافس عدة محطات فضائية أخرى على وقت المشاهدين العرب ومنها محطات أبو ظبي ودبي واللبنانية والمصرية، وإن تميّزت عنهم اللبانية بجرعة مكثفة من البرامج الحوارية الشيقة مع المفكرين والسياسيين والمتقنين العرب، وبحيوية أكثر تظهر في برامج التسلية والمنوعات.

وقد ساهمت كل هذه الشبكات في رفع مستوى جودة البرامج الإخبارية والعلمية والترفيهية من ناحية، كما أنها شاركت في خلق رأي عربي عام ومنسجم حول قضايا إقليمية مثل العقوبات الدولية المفروضة على العراق أو التطبيع مع إسرائيل. ويعتقد كثيرون أن وحدة الرأي العام العربي خلال المواجهة الأمريكية البريطانية مع العراق ومعارضة الهجمات الغربية عليه، وارتفاع شعبية الحكومات التي تحدد الولايات المتحدة برفضها قصف العراق عام ١٩٩٨ ورفضها حضور مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل في الدوحة في عام ١٩٩٧، جاءت جزئياً بسبب وجود شبكات عربية تلفزيونية مستقلة عن الأنظمة تبث إلى العالم العربي من المحيط إلى الخليج.

وقد اجتذبت ظاهرة محطات التلفزيون الفضائية العربية اهتمام المحللين السياسيين الأمريكيين المعنيين بالشرق الأوسط في الدوائر الأكاديمية ومراكز الأبحاث وصنع القرار. ومن أبرز الأمثلة كتاب صغير أصدره مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى وهو مركز أبحاث مؤثر يهتم بشؤون المنطقة ويؤيد إسرائيل وقضاياها. ألف الكتاب الدكتور جون الترمان تحت عنوان «إعلام جديد.. سياسة جديدة؟.. من الأقمار الصناعية إلى الإنترنت في العالم العربي». ويخلص الترمان إلى أن وسائل الإعلام الجديدة في العالم العربي تلعب دوراً في صياغة الرأي العام انعكس في المعارضة الشعبية للهجمات الأمريكية/البريطانية على العراق.

وآراء الترمان ليست جديدة تماماً حيث نوقشت مداخلات مشابهة في عدة مقالات وندوات من بينها ندوة «العولمة والإعلام والثقافة والأمن في الشرق الأوسط» تحت رعاية جمعية المحيط وجامعة المعتمد بن عباد الصيفية في إطار نشاط موسم أصيلة في المغرب صيف ١٩٩٨ بحضور أكاديميين وإعلاميين ومسؤولين بارزين من عدة دول عربية وأوروبية والولايات المتحدة. ولكن الجديد في بحث الترمان أنه يذهب أبعد من التحليل واستقراء الواقع إلى تقديم مقترحات مفصلة لصانع القرار السياسي الأمريكي حول كيفية التعامل مع المتغيرات ومواجهة احتمال بروز «عروية» جديدة يرى المؤلف أنها قد تمثل تحدياً خطيراً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط خاصة إذا كان العداء لواشنطن جزءاً منها مستشهداً بتحريض وسائل الإعلام هذه ضد الولايات المتحدة أثناء حملتها الأخيرة على العراق. ويقترح الترمان إقامة علاقات متشابكة مع المثقفين العرب الذين يسافرون للغرب ومع الطبقة الوسطى العربية النامية والعمل على تحقيق فهم أفضل للرأي العام العربي بهدف التأثير على توجهاته وتشجيع الدبلوماسيين الأمريكيين على منح فرصة أكبر لوسائل الإعلام العربية لمقابلة مسؤولين أمريكيين. ومن الواضح من الظهور المتكرر والمتواتر للمسؤولين الأمريكيين على هذه الشاشات العربية (الرئيس بيل كلينتون نفسه سجل كلمة للعالم العربي عن طريق إحدى هذه الشبكات الفضائية) أن هذه التوصيات تؤخذ بعين الاعتبار. ولكن هذه التوصيات وما شابهها تغفل مصدر مشاعر الانزعاج والغضب العربي إزاء السياسات الأمريكية في المنطقة التي تعتمد الحصار والهجمات العسكرية أسلوباً في مواجهة العراق وليبيا والسودان - ناهيك عن ازدواج المعايير الصارخ في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. إن أي استراتيجيات تجميلية تحمل طابع العلاقات العامة ستفشل في تغيير معظم الرأي العام العربي طالما ظل كثير من العرب ينظرون إلى السياسات الأمريكية بصفتها معادية لأمانهم وطموحاتهم وتقدمهم.

ومن جانبها سعت الحكومات العربية - وبعضها يسعى حتى الآن - إما إلى استغلال هذه الشبكات لمصلحتها أو إلى تقييد حرية استقبال إرسالها. ولكن صحن الاستقبال آخذة في الصغر وتقل تكلفتها مما يجعل مهمة الرقابة شبه مستحيلة. بيد أن إخفاق الحكومات لا يعني أن إرسال هذه الشبكات صار متاحاً أمام كل فئات وشرائح المجتمع إذ ما زال معظمه مقتصرراً على الطبقات الموسرة والمتوسطة رغم بدايات انتشار في الريف والأحياء الفقيرة (عن طريق المقاهي).

وبعيداً عن محاولات الرقابة السياسية المباشرة من جانب الحكومات، فإن الشبكات التلفزيونية العربية تعاني ضغوطاً أكثر تتعلق بالتمويل وآلية عمل سوق المعلومات وبرامج التسلية الدولية خاصة في ضوء طموحات حفنة من الشركات العالمية المسيطرة على القطاع الأكبر من هذا السوق. وإذا فشلت هذه المحطات في حلّ مشاكلها التمويلية بالحفاظ على الاستقلالية سيصعب عليها في المستقبل الاستمرار في العمل بأساليب غير تجارية وقد يضطر بعضها إلى إغلاق أبوابه أو الاتجاه للاعتماد على الحكومات أو ممولين لهم اجنداتهم الخاصة.

ويقول الشيخ بيار الضاهر رئيس المحطة الفضائية اللبنانية إن وسائل الإعلام الغربية بدأت تستهدف السوق والجمهور العربي عن طريق شراء حق بث البرامج الرياضية والترفيهية، كما بدأت قنوات فضائية غربية في بث إرسالها للعالم العربي مثل قناة أوريزون والقناة الخامسة الفرنسية المعربة وقناة ديزني وغيرها. وبدأت بعض هذه القنوات تباع برامجها للفضائيات العربية وتشتري حقوق بث حفلات وأحداث تجري في البلدان العربية مثل مباريات اتحادات كرة القدم العربية. ويحذر الضاهر من أن تلجأ هذه الشركات الأجنبية إلى شراء حقوق ملكية فكرية للمواهب العربية (لكتاب ومغنين وممثلين وموسيقيين ورياضيين وإذاعيين) ثم تعرضها على محطاتها فقط أو تبيعها بأسعار مرتفعة. ويقول: «العولمة ليست كلاماً فارغاً أو أسطورة بل موجة عالمية جديدة وعلينا أن نجد مكاناً بها لنصبح جزءاً مؤثراً وإلاّ فستقرر هي ما نشاهده. والهرب من العولمة ليس حلاً والاستسلام لها ليس حلاً بل الحلّ هو العوربة مقابل العولمة وذلك بالعودة إلى الجذور من دون أن يكون ذلك عودة إلى الوراء أو انعزلاً.. ويجب أن نعبئ الموارد المالية والإعلامية للتعامل مع الغرب ليس كخصم بل كشريك أساسي». ويشكو الإعلامي اللبناني من أن القنوات العربية تنفق حوالي مليار ونصف المليار سنوياً منها مائة مليون فقط لإنتاج برامج ومنوعات محلية ورواتب بينما تخصص الباقي من أجل شراء برامج أجنبية واستئجار قنوات فضائية، ومن المعتقد أن كل القنوات العربية الفضائية تنتج ما لا يزيد عن ثلاثة آلاف ساعة من البرامج فقط سنوياً.

### الإنترنت:

في كلمة تحدد جوانب وأبعاد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في العقد المقبل قال مستشار الأمن القومي الأمريكي صامويل برجر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر أن هناك مليون مشترك في الشرق الأوسط على شبكة الإنترنت الدولية ولكن

نصفهم في إسرائيل. وتعكس هذه الملاحظة المهمة ليس فقط الفارق النوعي والتكنولوجي بين العرب وإسرائيل ولكنها أيضاً توضح الأهمية المتنامية لهذه الشبكة الدولية للمعلومات والاتصالات إلى الدرجة التي يعنى بها واضعو السياسة الخارجية الأمريكية.

وليس رقم النصف مليون مشترك عربي قليلاً بدوره إذ يأتي رغم الرقابة والقيود المفروضة على حرية دخول هذه الشبكة الدولية في أنحاء العالم العربي ورغم ارتفاع أسعار الاشتراك فيها. ويقول أريك غولدستاين الباحث في منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية «مراقبة حقوق الإنسان» إنه من غير الممكن تبادل المعلومات بحرية عبر شبكة الإنترنت في كثير من بلدان المنطقة.. ولكنه يتنبأ بأن الجهود المبذولة للحيلولة دون تدفق المعلومات سوف تبوء بالفشل بسبب تقدم التكنولوجيا وقدرة المشتركين على تخطي القيود الحكومية. وقد صارت هذه الشبكة في العالم العربي ساحة مفتوحة ومتاحة أمام المنظمات الأهلية والصحف المصادرة والمنظمات المحظورة والتي تقوم بنشر تقارير على الإنترنت يستحيل نشرها بالطرق التقليدية.

والإنترنت عبارة عن شبكة عالمية تصل بين شبكات الكمبيوتر المحلية وتسمح لأي شخصين أو أكثر متصلين على الشبكة بالتحدث أو تبادل المعلومات عن طريق أجهزة الكمبيوتر عن طريق برامج معينة مثل البريد الإلكتروني أو هاتف الإنترنت أو ناقل الصور أو وضع موقع معلومات على الشبكة يمكن لأي مستخدم الاطلاع عليه. وتسمح هذه الشبكة للأفراد بالاتصال مباشرة ودون أي تكلفة عدا قيمة الاشتراك الشهري مع أي متصل آخر على الشبكة في أنحاء العالم. ويوجد في العالم نحو ١٦٥ مليون مشترك في الإنترنت منهم حوالي تسعين مليون مشترك في أمريكا وكندا وأربعين مليون في أوروبا وحوالي ٢٧ مليوناً في آسيا وخمسة ملايين في أمريكا اللاتينية.

ومن الطريف مراقبة الصراع الدائر بين الحكومات العربية ومستعملي الشبكة من مواطنيهم من أجل حرية تدفق المعلومات، وهو الصراع الذي وصل إلى حد الملاحقة القضائية لمواطن أردني اتهم أنه عاب في الذات الملكية في خطاب أرسله بالبريد الإلكتروني. وفي البحرين احتجزت أجهزة الأمن مواطناً بعد الاشتباه في أنه يرسل معلومات سياسية للمعارضين في الخارج عن طريق البريد الإلكتروني. ولكن ما تمّ ابتكاره من أدوات ووسائل الحماية من أي رقابة على الاتصالات الإلكترونية

مثل نظم التشفير وإعادة إرسال البريد الإلكتروني من دون الكشف عن اسم المرسل والاتصالات اللاسلكية يفوق حتى الآن الأساليب التقنية المستخدمة في الرقابة.

ويظل أقوى سلاح في يد الحكومات في الشرق الأوسط هو أن معظم المشتركين - رغم أنهم يحصلون على خدمة الإنترنت في العادة من شركة قطاع خاص - يدخلون على الشبكة الدولية من خلال نقاط اتصال تسيطر عليها الحكومات في معظم الأحوال ويمكن أن يتم تركيب برامج كمبيوتر على نقاط الاتصال هذه تمنع مرور المعلومات من مواقع معينة على الشبكة الدولية إلى داخل البلاد. ولكن مستخدمي الكمبيوتر في أنحاء العالم يثبتون يوماً أنهم أكثر قدرة على التنوع والإبداع للتغلب على أساليب الرقابة عن طريق تغيير عناوين صفحات المعلومات على الشبكة (Web Address (URL أو وضع مواقع متعددة.

بيد أنه يجب عدم الإفراط في التفاؤل بشأن دور الإنترنت في توسيع نطاق تبادل المعلومات إذ أن ارتفاع أسعار الاشتراكات في هذه الخدمة يمثل عائقاً كبيراً أمام الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى وما تحتها. ووصلت قيمة الاشتراك في الأردن مثلاً في مطلع العام إلى حوالي سبعين دولاراً شهرياً الأمر الذي جعل عدد المشتركين في كل المملكة لا يزيد عن ثلاثين ألف شخص ينتمي أغلبهم إلى الطبقات القادرة اقتصادياً. غير أن انتشار خدمة الإنترنت في بعض المقاهي والنوادي والجامعات قد يسمح لغير القادرين باستعمال الشبكة الدولية. والعامل الآخر الذي يحد من انتشار الإنترنت كون نحو ٨٨ في المائة من المادة المتاحة بها باللغة الإنكليزية. ورغم الانتشار المتسارع للمواقع العربية على الشبكة الدولية إلا أنها ما زالت في مرحلة مبكرة.

وعدا ليبيا والعراق وسوريا فإنه يمكن نظرياً لأي مواطن عربي في أي دولة أن يستمتع بهذه التقنية الحديثة. ورغم أن سوريا متصلة بشبكة الإنترنت الدولية إلا أن الحكومة لم تسمح للأفراد بعد بالاشتراك في الشبكة مما دفع البعض إلى الاشتراك عن طريق لبنان. ويعتبر العراق الدولة الوحيدة في غرب آسيا المحرومة من شبكة الإنترنت. وعزا السفير العراقي السابق في الأمم المتحدة نزار حمدون هذا الوضع إلى الدمار الذي لحق بالبنية الأساسية لقطاع الاتصالات في العراق أثناء حرب الخليج وإلى عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على بغداد والتي تحد من استيراد قطع الغيار اللازمة لهذا القطاع.

ويرصد غولدستاين محاولات من السلطات في اليمن وإيران والبحرين

والسعودية من أجل فرض رقابة على بعض مواقع الإنترنت عن طريق برامج تعترض سبيل المعلومات بين المصدر والمستقبل وتقوم بتصفية مواد معينة وعرقلة الدخول إلى مواقع معلومات معينة على الإنترنت إما لأنها إباحية أو لطبيعتها السياسية.

وتعد السعودية أحدث دولة عربية تنضم للشبكة الدولية حيث سمحت بدخول الشبكة من خلال شركات محلية في شهر كانون الثاني/يناير الماضي. ولكن القانون السعودي يحرم استخدام الشبكة في أي أنشطة تخل بالقيم الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو الإعلامية أو الاقتصادية أو الدينية للمملكة. ومن المعتقد أن آلاف السعوديين يلجأون لاستعمال شبكة الإنترنت عن طريق الاتصال بشركات دولية خارج البلاد بدلاً من الشركات المحلية التي تراقب المواقع المحظورة.

ويصل عدد المشتركين في الإمارات إلى تسعين ألفاً وفي السعودية والبحرين معاً إلى حوالي ٤٧ ألف مشترك وفي لبنان إلى ٤٤ ألف مشترك وفي الكويت إلى ٤٣ ألف مشترك وفي عمان إلى عشرين ألف مشترك وفي قطر إلى ١٧ ألف مشترك. ويوجد في مصر ٥٢ ألف مشترك تقريباً ولكن عدد المستعملين لشبكة الإنترنت يمكن أن يصل إلى مائتي ألف شخص حيث يستعمل عديدون الشبكة عن طريق أصدقائهم أو النوادي والجامعات، وهذا هو الحال أيضاً في دول عربية أخرى وإن قدر البعض نسبة المستعملين للحساب الواحد باثنين إلى ثلاثة أشخاص. ويعتقد أن الشباب ورجال الأعمال هم المستعملون الأساسيون للإنترنت في العالم العربي.

ولا شك أن الكمبيوتر الصغير قد يكون الجهاز الأكثر تأثيراً من كل التقنيات الأخرى في وسائل الإعلام الحديثة حيث أن البرامج التلفزيونية المنقولة بالأقمار الصناعية قد تكون قادرة على اختراق الحدود ولكنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتشبيد أو استئجار استوديوهات واستعمال الأقمار الصناعية، بينما يمكن لأي فرد يستطيع تخصيص عدة عشرات من الدولارات شهرياً أن يضع موقعاً للمعلومات Web Site على شبكة الإنترنت الدولية يكون مركزه الرئيسي في الولايات المتحدة أو أوروبا (حتى تعجز الحكومة عن إغلاقه من المنبع) مما يسمح لأي مشترك في العالم العربي بمشاهدة المعلومات الواردة في الموقع.

### الرقابة والمشاركة الشعبية:

من الواضح أن عصر الرقابة المباشرة الفجة من الحكومات العربية على تدفق الأنباء ونشرها في طريقه إلى الأفول، بيد أن هذا لا يعني اختفاء التدخل من جانب

الدولة في تنظيم الشارع الإعلامي والمنح والمنع نهاية بالإعتقال والحبس. ما زالت بالطبع هناك أجهزة رقابة مباشرة وصارمة في بلدان مثل السعودية والعراق وسوريا وليبيا ولكن معظم البلدان الأخرى باتت تفضل استخدام «سيف المعز وذهبه» كوسيلة يعتقدون أنها أكثر تحضراً من أجل ضبط وربط الصحافة من دون التعرض لانتقادات الحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان الدولية وتهميش قطاعات من المثقفين الوطنيين. ويفسر هذا الاختلاف بين المجموعة الأولى من الدول والمجموعة الثانية أن معظم وسائل الإعلام المتمركزة خارج العالم العربي تنتمي إما إلى حكومات أو رجال أعمال معظمهم من بلدان الخليج (إضافة بالطبع إلى امتلاكهم ما يكفي من الثروة لتمويل هذه المشاريع التي لا تدار عادة على أسس تجارية، بل ويعاني بعضها من الخسارة). أما في بلدان المجموعة الثانية فهناك هامش - ولو ضيق - من حرية العمل الإعلامي تتيح طبع صحف غير حكومية، وأحياناً بثاً إذاعياً أو تلفزيونياً غير حكومي.

وفي هذا الضوء يجب التعامل بحذر مع الحفاوة المفرطة في العالم الغربي وخاصة في دوائر مراكز الأبحاث الأمريكية المعنية بالشرق الأوسط بشأن كون الفضائيات العربية الجديدة دليلاً قوياً على انفتاح إعلامي عربي. وتتنظر بعض هذه المراكز إلى الفضائيات الجديدة (أم بي سي، الجزيرة، آل بي سي اللبنانية، إلخ.) على أنها تحدٌ حقيقي لسيطرة الدولة على الإعلام، بالرغم من أن معظم هذه الفضائيات مملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمسؤولين في الحكومات العربية أو أقربائهم. ويرى آخرون أن هذه الفضائيات وسيلة لدمقرطة الحوار السياسي في الشرق الأوسط رغم أن عدة أبحاث تشير إلى أن أقل من ١٥ في المائة من العرب يستطيعون مادياً الاشتراك في هذه الفضائيات المكلفة.

والمتابع المدقق للمضمون الإعلامي والإعلاني (والفارق الدقيق الغائب أحياناً بينهما في الإعلام العربي) لهذه الفضائيات يدرك سريعاً أن القضايا المطروحة وطبيعة وتوزيع البرامج مقصود بها هذه الشريحة القليلة من المواطنين العرب. ومن الصعب أن يتحدث المرء عن تأثير ديموقراطي فعّال لهذه الفضائيات في واقع يعجز فيه ٨٥ في المائة من المواطنين عن المشاركة الصامتة كمشاهدين ناهيك عن المشاركة الحقيقية في البرامج الحوارية (فمن في مصر أو سوريا أو العراق يمكنه أن يدفع ثمن الاتصالات الدولية الباهظة الثمن للإدلاء برأيه في برنامج الاتجاه المعاكس لفيصل القاسم مثلاً). وتنحصر فائدة فتح مجال الحديث السياسي في هذه

الفضائيات إذن في «قادة الرأي» من الفئات والأجنحة السياسية والاجتماعية الراسخة، وتفتقر البرامج إلى إعداد صحفي مدقق ويتحرى خلف الأحداث. ويحتج المرحبون بهذه الفضائيات على إطلاقها بأن هذه الأقلية (التي تشاهد أو تشارك فعلياً في الفضائيات) من قادة الرأي والميسورين هم في نهاية المطاف من يعتد بهم في إدارة شؤون العالم العربي سياسياً واقتصادياً وثقافياً حيث تضم رجال السياسة وصانعيها ورجال الأعمال والأكاديميين والصحفيين. وقد أدرك الرئيس العراقي صدام حسين جيداً هذا الجانب وكان هذا واضحاً في مسعاه الظهور على شاشات فضائية «الجزيرة» في كانون الثاني/يناير الماضي ليحث المشاهدين على إطاحة الأنظمة العربية التي تدعم الغارات الجوية الأمريكية والبريطانية ضد العراق. وظهر صدام حسين أيضاً على شبكة «أيه أن أن» (المملوكة لسومر الأسد ابن شقيق الرئيس السوري) ونقلت محطات دولية مثل «سي أن أن» هذه المادة إضافة إلى صور بنتها «الجزيرة» من بغداد خلال الهجوم الأمريكي الأخير على العراق.

ومن الواضح أن معظم الفضائيات العربية في حقيقة الأمر لا تفتح الباب أمام مشاركة أوسع بكثير من محطات التلفزيون القطرية ولا تقدم لأغلبية العرب وجهات نظر وتحليلات وتقارير وافية، إلا أنها تحسّن وتوسّع، إلى حدّ ما، نطاق الجدل والحوار بين صفوف النخبة العربية سواء من هم في السلطة أو أولئك الطامحون لها.

وفي حقيقة الأمر فإنه مع ازدياد مجال الحوار وحرية تبادل الأفكار بين النخبة عن طريق وسائل الإعلام العابرة للحدود، يزداد الضغط على وسائل الإعلام المحلية في عديد من البلدان العربية من أجل أن تحتفظ بموقعها ومكانتها لدى المشاهدين خاصة هؤلاء العاجزين عن متابعة وسائل الإعلام الجديدة. ورغم هذه الضغوط من أجل انفتاح وسائل الإعلام المحلية إلا أن بعض منظمات حقوق الإنسان ومنها منظمة مرصد حقوق الإنسان الأمريكية Human Rights Watch تلاحظ في تقريرها السنوي الأخير «تضييقاً ملحوظاً في مجال حرية التعبير العامة» في الشرق الأوسط. وتشكو لجنة الحريات في اتحاد الصحفيين العرب في تقرير مهم أصدرته بعد اجتماع في بيروت العام الماضي من «الظروف المتدهورة في بعض البلدان العربية في ما يخص حرية الصحافة وكذلك القيود السياسية والتشريعية المفروضة على الصحافة». وأشارت اللجنة إلى تشديد العقوبات على الصحفيين لتشمل «أحكاماً بالسجن ورفع الغرامات المالية وازدياد وطأة الإرهاب الفكري من فئات وتيارات متفاوتة».



ويمثل الأردن حالة تمتلئ بالتناقضات حيث ينظر، منذ عدة سنوات، عديد من المراقبين السياسيين إلى عملية الديمقراطية المستمرة في المملكة بحذر على أن هذه العملية هي أكثر عمقاً واتساعاً من تجارب دول أخرى في المنطقة، إذ إنها تسمح بمشاركة في النظام السياسي للتيارات الإسلامية والشيوعية على حد سواء. ولكن هذا التفاؤل المفرط بمستقبل الديمقراطية في الأردن يصطدم أحياناً بسياسات الدولة الأردنية إزاء الصحافة حيث تتأرجح الحكومة والقصر بين المنح والمنع في تعاملها مع وسائل الإعلام. وفي تطور مزعج في عام ١٩٩٨ أدخلت الحكومة ١٧ تعديلاً على قانون النشر والمطبوعات الساري منذ عام ١٩٩٣ من دون حوار شعبي أو جدل برلماني. ووفقاً للتعديلات الجديدة يخضع الصحفيون والناشرون لقيود صارمة جديدة وتتمتع الحكومة بسلطة تعليق وتخريم أو إغلاق أي مطبوعة للأبد إذا ثبت انتهاكها لبنود القانون. ووصفت لجنة حماية الصحفيين الدولية Committee to Protect Journalists القانون بأنه «غامض وفضفاض» وشكت من أن تأثيره «قاتل على الصحافة اليومية والأسبوعية». وبين مواد القانون حظر نشر مواد «تسيء للملك أو العائلة المالكة... تضر الوحدة الوطنية... تحض على الكراهية... أو تهين رؤساء الدول العربية أو الإسلامية». وفي ما يبدو أنه خطوة احتراسية من أجل أن تسري المادة على إسرائيل أو الولايات المتحدة أضاف المشروع إلى البند السابق ما يحظر إهانة رؤساء الدول «الصديقة». وتزيد قيمة الغرامات الموقعة على من تثبت إدانتهم في بعض هذه المخالفات الفضفاضة عن ٣٥ ألف دولار أمريكي.

ويمكننا القيام بتحليل مشابه من وجهة النظر القانونية لوضع المؤسسات الصحفية في البلدان التي تسعى إلى الانفتاح الديمقراطي بحذر، مثل مصر التي تطبق منذ عام ١٩٩٦ عقوبات مغلظة على الصحفيين المدانين في جرائم القذف والسب والتشهير أدت إلى حبس أكثر من خمسة صحفيين منهم جمال فهمي مساعد رئيس تحرير صحيفة «العربي» الناصرية ومجدي أحمد حسين رئيس تحرير صحيفة «الشعب» الإسلامية وإغلاق عدة صحف أشهرها صحيفة «الدستور» وملاحقة رئيس تحريرها الشاب إبراهيم عيسى ومنعه من إصدار أي صحف أخرى. ولكننا سنكتفي بهذا القدر من التحليل القانوني الذي يؤكد أن الانفتاح والحرية غير المسبوقة للصحافة/الإعلام العابرة للحدود في العالم العربي (صحف الحياة والشرق الأوسط وتلفزيونات الجزيرة وأم بي سي وآل بي سي وأبو ظبي ودبي) لم يلحقاً بعد بأخواتها من وسائل الإعلام المحلية.

والتنظيمات المقيدة ليست سوى جزء من مشكلة الصحافة المحلية في العالم العربي، فبسبب تراكم المشاكل السياسية والاقتصادية تخلى عديد من العاملين في هذا المجال، مجبرين أحياناً ومختارين حيناً، عن عديد من المعايير الأخلاقية والمهنية في عالم الصحافة. فقد توارى الفارق الحيوي والمهم بين أقسام الإعلان وأقسام الإعلام في الصحافة والإعلام العربي إلى حد كبير مما أصاب مقتلاً في مصداقية عديد من الصحفيين وبالتالي المؤسسات التي يعملون بها. ونحن هنا لا نتحدث فقط عن الولاءات السياسية لأنظمة بعينها وتأثيرها على وجهة نظر الكاتب الصحفي والمعد التلفزيوني بل عن حصول هؤلاء الأشخاص على ميزات عينية ومادية لقاء نشر مواد إعلامية بصيغة معينة سواء تدفقت هذه الميزات من الأنظمة أو من مراكز التأثير المتصاعدة لرجال المال والأعمال.

لقد صار الإعلام العربي يصارع نوعين من الرقابة: الأول يأتي من جانب القوى السياسية المحافظة من حكومات وتجمعات أهلية، والثاني ينبع من قوى السوق الجديدة التي تسعى للتخلص من أي تغطية صحفية جادة ونقدية للتلاعبات والتجاوزات في الأسواق وخاصة في الدول التي تسعى للتحول إلى اقتصاد السوق أو تلك التي تعاني من تجمعات احتكارية ضخمة تشمل تحالفات بين رجال أعمال ومسؤولين سياسيين.

### مصادر ومراجع

- Jon Alterman, *New Media: New Politics*, Washington Institute for Near East Policy, (Washington), 1999.
- Jon Anderson, *Arabizing the Internet*, The Emirates Cent for Strategic Studies, (Abu Dhabi), 1999.
- Eric Goldstein, *The Internet In the Mideast and North Africa*, Human Rights Watch, (Washington0), 1999.
- Edmond Ghareeb, «The New Arab Media», *Middle East Insight*, March-April, 1999, pp. 63-65.
- آدمون غريب، الإعلام العربي في عصر ثورة المعلومات والعولمة، ورقة مقدمة إلى موسم أصيلة الثقافي العشرين وجامعة المعتمد بن عباد، الصيفية، آب/أغسطس ١٩٩٨.
- Hamid Mowlana, (etal) eds. *The Triumph ot the Image*, Westriew Press, Bouk, 1992.
- Ernest Wilson III, «Inventing the Global Information Funvre», *Futures*, vol. 30, No 1. pp. 23 - 42, 1993.

- د. حسن حنفي، ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة، السياسة الدولية، عدد ١٢٣، ١٩٩٦.
  - عمرو الجويلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية السياسة الدولية، عدد ١٢٣، ١٩٩٦.
  - سمير البخاري، الرؤية التقليدية للإعلام العربي مرتبطة بالنظرة التقليدية، القدس العربي، ٩٩/١٠/٢٧.
  - أ.ع، على أعتاب الألفية الثالثة: الإنترنت في الوطن العربي الحاضر والمأمول، الأهرام، ١٥/٩٩/١٠.
- «Middle East Connections», *The Washington Post*, July 26, 1999.
- John Burns, «Arab TV Gets A New Stant: Newscasts Without censi Ship», *The New York Times*, July 4, 1999.

## تَطَوُّرُ مَلَكيَّةِ وَسَائِلِ الإعلام المرئي والمسموع في لبنان

مذ عرفت السلطة الحاكمة أهمية وسائل الإعلام ودورها في حركة المجتمع سارعت إلى قوننة عمل هذه المؤسسات ، محتفظة لنفسها بحق استثنائي في منح التراخيص إضافة إلى حق مطلق في تفسير أي نص قانوني يتناول عبارة المصلحة العامة. ومن الطبيعي أن تعالج مسألة الإعلام المرئي والمسموع في لبنان من زاويتين أساسيتين هما : البث والاستقبال، فالبحث الإذاعي والمتلفز يطرح عدة تساؤلات :

- أ - حرية أملاك المعدات واستيرادها واستخدامها على الأراضي اللبنانية.
- ب - حرية إنشاء المحطات الإذاعية والتلفزيونية أو حصر هذا الحق بالسلطة-أي الاحتكار.
- ج - دور السلطات العامة في مراقبة برامج هذه المحطات .

### نشأة المرئي والمسموع

#### أ - الإذاعة

كانت أول إذاعة أنشئت في العام ١٩٣٧ تابعة للمفوضية العليا الفرنسية، وقد افتتح «راديو الشرق» تحت الاحتلال الفرنسي في ٣ أيلول ١٩٣٨ الساعة السادسة مساءً.<sup>(١)</sup>

(١) حسن الحسن -الإعلام والدولة - بيروت ١٩٦٥ ص

أشاد ممثل فرنسا بالدور الذي ستلعبه هذه الإذاعة في تقديم التراث السوري واللبناني وتوطيد أواصر العلاقات بين فرنسا وباقي الدول العربية. بعد سنتين من نيل لبنان استقلاله في العام ١٩٤٥ أعادت السلطات الفرنسية إلى الجانب اللبناني محطة الشرق لتصبح إذاعة لبنان (في ذلك الحين كانت إذاعة لبنان تابعة لوزارة الداخلية التي بدورها أعطت صلاحياتها لمدير الصحافة والدعاية آنذاك).<sup>(١)</sup>

### ب - التلفزيون

إذا كانت الإذاعة في لبنان منذ إنشائها هي مؤسسة عامة فإن الأمر مختلف بالنسبة للتلفزيون. فإن أول محطة تلفزيونية كانت شركة التلفزيون اللبنانية ذات الصبغة الفرنسية. معظم برامجها فرنسية المصدر واللغة وهي شركة مساهمة مختلطة حصلت على إذن في ٣٠ آب ١٩٥٦ بالبت وذلك بعقد موقع مع الحكومة اللبنانية. وبدأت البث في ٢٦ أيار ١٩٥٩. كانت المحطة الثانية شركة تلفزيون المشرق ذات الطابع الانكليزي، وكانت لمؤسسة تومسون حصة فيها. وقد أنشئت أيضاً بموجب عقد مع الحكومة اللبنانية في ٣١ آب ١٩٥٩ وبدأت البث في ٦ أيار ١٩٦٢. لكن على الرغم من الطابع الخاص لهاتين المحطتين فقد كانت برامجهما خاضعة للرقابة المباشرة للحكومة فيما كانت نشرات الأخبار والبرامج السياسية فيها نشرات رسمية.

اندمجت هاتان المحطتان في ٣٠ أيلول ١٩٧٧ في شركة واحدة اسمها تلفزيون لبنان. تملك الحكومة ٥١٪ من أسهمها والباقي تتقاسمه شركة Sofirad الفرنسية ٢٣٪ والكويت ١٦٪.<sup>(٢)</sup>

ويملك تلفزيون لبنان حق البث على القنوات التي كانت تشغلها شركة التلفزيون اللبنانية وتلفزيون الشرق حتى العام ٢٠١٢ وباقي الألفية حتى نهاية العام ١٩٨٧.

وكان الرئيس الحريري ( رئيس الحكومة السابقة) اشترى أسهم القطاع الخاص لتلفزيون لبنان، إلا أن الحكومة عادت واشترت هذه الأسهم لتصبح المالك الوحيد لهذه المحطة .

(١) فايق خوري - الإذاعة اللبنانية - بيروت صادر ص ١١ .

(٢) Carol Abou-Nassar: Application de la loi sur l'Audiovisuel au Liban. Memoire D.E.S. FiD

1997.

ويمكننا تقسيم دراستنا حول تطور ملكية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في لبنان إلى ثلاث فترات أساسية هي :

- ١ - فترة الاحتكار وتمتد من العام ١٩٥٩ حتى العام ١٩٧٤.
- ٢ - فترة التشرذم وتمتد من العام ١٩٧٤ حتى العام ١٩٨٩.
- ٣ - فترة الوفاق الوطني من العام ١٩٨٩ وحتى الآن.

#### ١ - فترة الاحتكار (١٩٥٩ - ١٩٧٤)

##### ١ - ١ الإذاعة والتلفزيون في القانون اللبناني (١٩٥٩ - ١٩٧٧)

يتضمن القانون اللبناني كالقانون الفرنسي قبل العام ١٩٤٥ نصوصاً تسمح بتناول مسألة ملكية وسائل الإعلام من وجهة نظر «الاتصالات الهاتفية والتلغرافية».

فالقانون الذي كان ينظم عمل وزارة التوجيه والاتصالات السياحية ينص في مادته الأولى على : التدقيق في الأعمال التي تختص بالاتصالات وقوانينها وتطويرها، إضافة إلى المطبوعات ووسائل البث والإعلانات بمختلف أنواعها، والقيام بالرقابة التي يفرضها القانون في هذا المجال.

تنص المادة الأولى المتعلقة بتنظيم إذاعة لبنان على : «أن الإذاعة لها الحق بالتعاون مع وزارة البريد والمواصلات بدراسة المشاكل التقنية المتعلقة باستثمار وسائل الراديو تلغراف».

أما المادة ١٨٨ من المرسوم الاشتراعي ١٢٦ تاريخ ٢٦ حزيران ١٩٥٦ فإنها تنص على ما يلي: «إن عبارة اتصالات هاتفية وتلغرافية تعني النقل ، أو سماع أو كتابة أي نوع من الأصوات والاشارات والصور وغيرها بكل الوسائل المعروفة أكانت هاتفية أو تلغرافية بصرية أو ما يحل محلها».

بحسب هذا التعريف فإن إنشاء وإدارة وصيانة واستثمار شبكة اتصالات تلغرافية محصورة بوزارة البريد والمواصلات .

تنص الفقرة الثانية من المادة ١٨٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٦ على «أنه من غير المسموح لأي كان ، باستثناء وزارة PTT ، على الأراضي اللبنانية أو في مياهاها الاقليمية، بإنشاء أو إدارة أو استثمار خطوط أو مواد تهدف إلى نقل البرقيات أو اشارات أو صورها تفيماً أو تلغرافياً إلا بعد الحصول على إذن مسبق

خاص، يمنح بموجب مرسوم من مجلس الوزراء»<sup>(١)</sup>.

هذا التدبير الحصري الذي يفرض إذناً مسبقاً، يلحظ أيضاً إنشاء «محطات بث».

فالمادة ٢٣٢ من المرسوم الاشتراعي ١٢٦ تنص على ما يلي :

«يمنع ، على الأراضي اللبنانية أو في المياه الإقليمية إضافة إلى وسائل النقل الأرضية، البحرية والجوية، بإستثناء وزارة PTT أو بعد موافقتها، إنشاء أو استخدام أية محطة هاتفية أو تلغرافية أو راديو تلغراف».

نشير هنا إلى أن كلمة «راديو تلغراف» التي لحظها النص تترجم في إطار مفهوم الاتصال التلغرافي الذي يختلف عن مفهوم وسائل الإعلام.

فالإذاعة والتلفزيون أقرب إلى مفهوم «محطات البث الخاصة». فالمادتان ٢٣٣ و٢٣٥ من المرسوم الاشتراكي ١٢٦/٥٩ تلحظان محطات البث . فالمادة ٢٣٥ تنص : «إن إنشاء محطات تلغراف خاصة ، أكانت لبث الاشارات أو المراسلات، تستوجب إذناً مسبقاً يمنح بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

«إن إعطاء الأذن بإنشاء محطة بث تلغرافي خاصة ليس دائماً لأنه يمكن للإدارة أن تلغيها عندما تريد وبدون دفع تعويضات وذلك في عدة حالات»... الخ

فتبعاً للمادة ٢٤٤، للحكومة الحق في مصادرة واستثمار محطات البث الخاصة بدون تعويضات في حال أدى استخدامها الفردي إلى الإساءة إلى النظام العام أو إلى أمن الدولة.

وأخيراً لتأكيد الطابع الحصري لهذا التشريع وابتعاده عن حرية التجارة والصناعة، فإن المادة ٢٣٧ تمنح الترخيص وإنشاء واستثمار محطات خاصة للاتصالات إذا كان بإمكان ادارات المؤسسات العامة للاتصالات تأمين الأهداف المرجوة لهذه المحطات .

في ضوء ما تقدم نستطيع القول بأنه :

أ - على صورة القانون الفرنسي آنذاك قبل ١٩٤٥ فإنه بالإمكان دراسة إنشاء محطات إذاعية ، في اطار ما يسمى راديو تلغراف. إن احتكار الإذاعة في فرنسا يرتكز على تماثل الإذاعة مع الراديو تلغراف .

ب - إن التشريع الذي يرمى عمل الراديو تليفراف ومن ثم الإذاعة، هو تشريع حصري لا يتوافق أبداً مع مبادئ حرية التجارة والصناعة. فالأساس هو حصر الانشاء والاستثمار بالإدارة أو بصورة استثنائية منح ترخيص مؤقت . أكثر من ذلك فإن الاتفاقات الدولية، في موضوع البث تسعى إلى توزيع الموجات لعدم الوقوع في الفوضى، وهذه الاتفاقات وضعت على عاتق البلدان المعنية عدة موجبات. إذاً لا يمكننا الحديث عن حرية تجارية في هذا المجال<sup>(١)</sup>.

ج - إن الترخيص يمنح بشكل مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء لأنه يجب شرح النصوص بشكل متناسق .

فالإذاعة كوسيلة إعلام مختلفة ( من حيث طبيعتها وحجمها وكادرها وبثها وخدمتها) عن محطات التليفراف. والإذاعة والتلفزيون كوسيلتي إعلام هما محطتا بث تخضعان للمادة ٢٣٥ .

د - إن الفضاء يعتبر جزءاً من الملكية العامة. فإذا كان البث يتطلب اشغالاً لهذه الملكية العامة يلزم عندها مرسوم تبعاً للتدابير المتخذة في القرار رقم ١٤٤ تاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٥.<sup>(٢)</sup>

و - بالرغم مما هو مدون في المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١٢٦ والقانون الفرنسي للعام ١٩٤٥، الذي خلق سابقة، فإن الخدمة الإذاعية والتلفزيونية في لبنان تخرج عن إطار الاستثمار التليفرافي وترتبط مباشرة بالإدارة العامة.

إذاً فإن دراسة البث من وجهة نظر تليفرافي هي خاطئة ، لأن لكل منها وضعها القانوني والاجتماعي الخاص . «إن تشابه الإذاعة مع استثمار التليفراف يبدو في غير مكانه لأنه يستند إلى قوينة خاطئة تجمع بين راديو تليفراف وإذاعة، إذ أنه ليس لديهما من وجهة نظر قانونية واجتماعية أي شيء مشترك.<sup>(٣)</sup> .

لذلك كان من غير الطبيعي الاستناد إلى المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١٢٦ .

إن الإذاعة والتلفزيون هما خدمة عامة. من أجل ذلك فإن التشريع قرر «أن ميزة الخدمة العامة للإذاعة والتلفزيون متضمنة أساساً، لكونها مرتبطة بإدارة PTT.

COLLIARD (Claude-Albert)-Libertés publiques. Paris 1975. P 573.

(١)

C.F Odent.Cont.Adm. 1978, T.Z. P 595.

(٢)

MESTRE, Cité par COLLIARD. Op.cit. p 573.

(٣)



وكان قد أقر ذلك بواسطة مجلس الشورى Conseil d'Etat منذ ١٩٥١ « C.E 9  
Mars 1951 soc. Des concerts du conservatoire.cor.arr 357)

وبما أن الإذاعة والتلفزيون هما قطاع عام، فإن إنشاء هذا القطاع هو مسألة  
تشريعية (١) .

إن اعطاء الإذن بإنشاء واستثمار محطة إذاعية، يجب أن يناقش بحسب القانون  
الإداري المتعلق «بامتياز القطاع العام». إذاً، فإن اعطاء الإذن بإنشاء محطة إذاعية أو  
تلفزيونية هو «امتياز» لا يجب ربطه فقط بالقانون بحسب تدابير المادة ٨٩ من  
الدستور .

على الرغم من أن القانون أنشأ قطاع الإذاعة واعطاه للدولة «وزارة الإعلام-  
إدارة الإذاعة». فإن هذا يعني عدم شرعية الإذاعات غير الرسمية، إلا إذا صدر قانون  
يعطي للإذاعات غير الرسمية مهمات جزئية تقوم بها.

إن القانون المطلق حتى ذلك الحين والذي يرقاه المرسوم رقم ٧٢٧/١٩٦١  
ينص بمادته الثامنة على أنه يجب على الإذاعة اللبنانية أن «تؤمن البث الإذاعي في  
لبنان تبعاً للقوانين النافذة إضافة إلى إنتاج البرامج الإذاعية».

يشرح هذا النص ، بدون أي شك، بأن الخدمة الإذاعية في لبنان موكلة بشكل  
حصري إلى إذاعة لبنان .

إضافة إلى ذلك حدد المرسوم الاشتراعي رقم ٨٥٥٥ تاريخ ١٩٦١ في مادته  
الـ ٤٧ مهمات مدير إذاعة لبنان: «يؤمن التنسيق والتعاون ويتبادل العلاقات مع  
مؤسسات الإعلام، من جهة وعلاقات الإذاعة والتلفزيون مع الخارج، من جهة  
أخرى».

وأصبحت إذاعة لبنان في نهاية العام ١٩٤٩ تابعة لوزارة الإعلام أيام الرئيس  
السابق شارل الحلو حين كان وزيراً للإعلام .

#### ١ - ٢ احتكار الواقع

أعطت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من المرسوم ٨٥٥٥ تاريخ ١٩٦١ إمكانية  
حقيقية لتعاون ضمني مع إذاعات خاصة. فالفقرة المذكورة تدعو إلى خلق علاقات  
ضرورية بين السلطات المختصة ومؤسسات المرئي والمسموع والمؤسسات  
الإخبارية من أجل مراقبة الأخبار والبرامج.

يقول النص بصورة مباشرة: «خلق علاقات ضرورية بين الدولة ممثلة بوزارة

الإعلام وشركة تلفزيون لبنان وباقي المؤسسات التي تعمل في مجال المرئي والمسموع والمؤسسات الأخبارية، خاصة لجهة مراقبة كل الأخبار أو البرامج الأخبارية».

وبما أن المرسوم الاشتراعي لا يحدد، بصراحة، التعاون مع مؤسسات مرئية- مسموعة وإعلامية مرخصة، وبما أن المؤسسات المسموعة ( إذاعات وتلفزيونات) الموجودة ليست مرخصة من السلطات المختصة بحسب القوانين النافذة ( هذا النص ذكر سابقاً) يمكن أن يعتبر اعترافاً قانونياً ضمناً بوجود هذه المؤسسات وبشرعية التنسيق الرسمي معها «إقامة العلاقات الضرورية» مما يضع حداً نهائياً للإحتكار لأول مرة في قيام إذاعة وتلفزيون لبنان. إلا أن الدولة لم تحاول مرة واحدة إقامة مثل هذه «العلاقات الضرورية» ليبقى الواقع المسيطر هو احتكار وسائل إعلام الدولة.

### ١-٣ محاولات كسر الإحتكار

كانت إذاعة لبنان منذ إنشائها وما تزال مؤسسة رسمية للدولة اللبنانية. احتكارها يشكل جزءاً أساسياً من احتكار الدولة للاتصالات ولها الحق الحصري على الأراضي اللبنانية لأن :

أ - تنظم وتنشئ وتستثمر شركات الإعلام الإذاعي .

ب - تبث البرامج .

احتكار الإذاعة مطلق إلا أن محاولات انشاء إذاعات تجارية أو بالاحرى خرق الإحتكار برز في مراحل ثلاث هي :

١ - في تموز من العام ١٩٤٦، اقترح رئيس الوزراء الأسبق صائب سلام، وكان آنذاك وزيراً للداخلية، تغيير إذاعة لبنان وتحويلها إلى محطة تجارية على أن يكون التمويل والبرامج والكادر البشري تحت إشراف الحكومة .

٢ - في كانون الثاني ١٩٤٨ قدم النائب أميل بستانى مشروعاً لإذاعة تجارية، لكن اللجنة التي شكلت لدراسة المشروع رفضته كما رفضت عدة مشاريع مماثلة آنذاك .

٣ - في بداية الستينات، كانت هناك مشاريع تجارية مشابهة قدمت للحكومة (منها من عدد من السفارات والشركات الأجنبية وخاصة من سفارة الولايات المتحدة الاميركية).

بقيت كل هذه المشاريع رسائل مية وذلك «لحفظ حرية العمل الإذاعي وتجنب أية أخطار من الاعلانات وما تمثله من مصالح».

على الرغم من أن المادة ١٨٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٦/١٩٥٩ تخضع حق اعطاء تراخيص لمحطات بث على الأراضي اللبنانية لترخيص يعطي في مجلس الوزراء، فإن وضع يد الدولة على محطات الإذاعة والتلفزيون كان كاملاً. فكانت توجه البرامج وتتولى الإدارة .

تشير المادة ٤٦ من المرسوم الاشتراعي ١٩٢٦/٨٥٥٨ إلى أن إدارة الإذاعة لها الحق مع وزارة PTT في دراسة المسائل التقنية المتعلقة باستثمار انشاءات الاتصالات.

في كل الحالات هناك ملاحظة تفرض نفسها وهي :

أن النصوص لا تشير أبداً إلى أن إذاعة لبنان هي احتكار للدولة. فالمادة ١٨٩/١٩٥٥ تقول بأن حق انشاء مراكز بث على الأراضي اللبنانية خاضع لإذن مسبق في مجلس الوزراء.

إذاً فإن الاحتكار هنا هو احتكار الأمر الواقع الناتج عن التقيد القانوني لأن الحكومة رفضت على مر الزمن اعطاء أي ترخيص بالرغم من أنها تسلمت عدة طلبات بذلك .

#### ١-٤ احتكار الأمر الواقع

إثر هذه الطلبات شكلت الحكومة لجنة مهمتها اعداد دراسة جديدة لوضع الإذاعة والتلفزيون .

وقد وضعت اللجنة تقريراً اعتبرت فيه أن وجود محطات إذاعية وتلفزيونية تجارية في لبنان يتناسب ووضعه الاقتصادي الليبرالي<sup>(١)</sup> . إلا أنها تخشى من مشكلات معقدة حيث يمكن استخدام هذه المحطات من قبل الإعلان التجاري لأغراض سياسية، إضافة إلى أنه يمكن أن تهدد الموارد الإعلانية للصحافة المكتوبة<sup>(٢)</sup>.

اقترحت اللجنة كتسوية لهذا الوضع تغييراً يقضي بربط الإذاعة والتلفزيون بمؤسسة عامة واحدة مستقلة تحت رقابة الدولة وضمن حدود يقرها القانون.

(١) حسن الحسن : الرأي العام: الإعلام والعلاقات العامة - بيروت ١٩٧١ ص ١٧٣ - ١٧٧ .

(٢) MOGHRABI Nabil- Radio et politique au Liban, Bey 1974, p45.

بالمقابل تمنح هذه المؤسسة عدة مؤسسات اعلامية تجارية على أن تحول جزءاً من مواردها الإعلانية إلى نقابة الصحافة .

كانت النتيجة مفاجئة للجميع فقد رفضت الدولة المشروع، أي إنها رفضت التعددية في مجال المرئي والمسموع .

دفع هذا الأمر الموالين للتعددية إلى اتهام الدولة بالتعدي على حرية التعبير التي يرضاها الدستور اللبناني، في مجتمع ديمقراطي. فالمادة ١٣ من الدستور تنص على «أن حرية التعبير عن الرأي شفاهة أو كتابة وحرية النشر وحرية انشاء الجمعيات كلها في حدود القانون». بالمقابل فإن التعددية تسمح بتحقيق واعي ضروري لتشكيل رأي عام متنوع .

في هذا المجال تستند فرضية الدولة إلى أن المؤسسات الإعلامية التجارية التي تتمول من الإعلان سنؤثر في نفوذ إذاعة لبنان من جهة وستتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للبلاد تحت غطاء الإعلانات من جهة ثانية .

يضاف إلى ذلك حجة تقنية كانت لمصلحة الاحتكار وهي معرفة حدود الموجات المستخدمة .

#### ١-٥ حق البث يوازيه حق الرد

تعني هذه الحقوق الحريات العامة، من هنا أهميتها الخاصة. فالتطبيق الذي اتبع في مؤسسات المرئي والمسموع آنذاك لمبادئ حرية التعبير لمختلف التوجهات الفكرية وتيارات الرأي العام المتعددة، لم يكن معمولاً به في لبنان. فالأحزاب والتجمعات السياسية والدينية والنواب لا يملكون حق التعبير عبر المرئي والمسموع وخاصة في المواسم الانتخابية. وهذا ما شجع الكثيرين على اللجوء إلى محطات خارجية لإبداء آرائهم .

مثالاً على ذلك ذكرت الصحافة اللبنانية في هذا المجال أنه في العام ١٩٧٢ جرت انتخابات تشريعية في لبنان. وبينما تجاهلت إذاعة لبنان هذا الحدث كلياً وتم طمسه كلياً، اندفع أحد الصحفيين للاستفادة من هذا الموضوع ليبحث من إحدى المحطات التجارية في قبرص نشرة اخبارية خاصة عن الانتخابات النيابية في لبنان. وقد لقي هذا البرنامج نجاحاً باهراً مما دفع بالحكومة آنذاك إلى التحرك سريعاً للتشويش على هذا البرنامج مما أدى إلى توقيفه<sup>(١)</sup>.

## ١-٦ وسائل الإعلام وحرية التعبير

يتبين لنا في ما يخص دور وسائل الإعلام الرسمي في تأمين حرية الإعلام سلباً أو إيجاباً أن الإذاعة الرسمية لعبت دوراً سياسياً لصالح الدولة على أساس اظهار حسنات الدولة وشتى الخدمات التي تقوم بها لصالح الوطن وانه لا توجد مشاكل أبداً داخل البلاد . إن هذه الفلسفة الإعلامية التي اتبعت سابقاً كانت تهدف إلى محاولة لتشكيل الناس على هوى السلطة في السياسة والثقافة والفن. وقد أدت هذه السياسة إلى إعراض الناس عن الإعلام الرسمي وإلى فقدان الثقة بمصادر الأخبار بشكل عام.

وقد كان لأحداث ١٩٧٥ الأثر الواضح في تخلي المواطنين كلياً عن الإعلام الرسمي الذي وقع ضحية عدم وجود سياسة اعلامية واضحة آنذاك، حيث كان وزير الإعلام ينتمي إلى جهة سياسية والمدير العام إلى جهة أخرى<sup>(١)</sup> .

وقد وقع الإعلام الرسمي ضحية لهذا الاختلاف وانقسم على نفسه ليتحول إلى اعلام رسمي نظرياً وحزبي خاص تبعاً للقوى التي تتواجد فيها المحطات الرسمية بين الصنائع وعمشيت وتلة الخياط والحازمية والشمال.

«لقد كانت تجربة الإعلام الرسمي في هذه المرحلة سلبية باعتبار أنه لم يتجاوز عقدة كونه اعلاماً للسلطة/ كما أن اعلام الحرب الذي افرز عدداً كبيراً من المؤسسات الناطقة باسم الطوائف والاحزاب أغرقت الإعلام المرئي والمسموع بفوضى كبيرة ، فاندكت نار الفتنة وأثرت على حرية الإعلام. واستمرت هذه الحالة حتى العام ١٩٨٩ (٥/١١/٨٩) حين تم التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني .

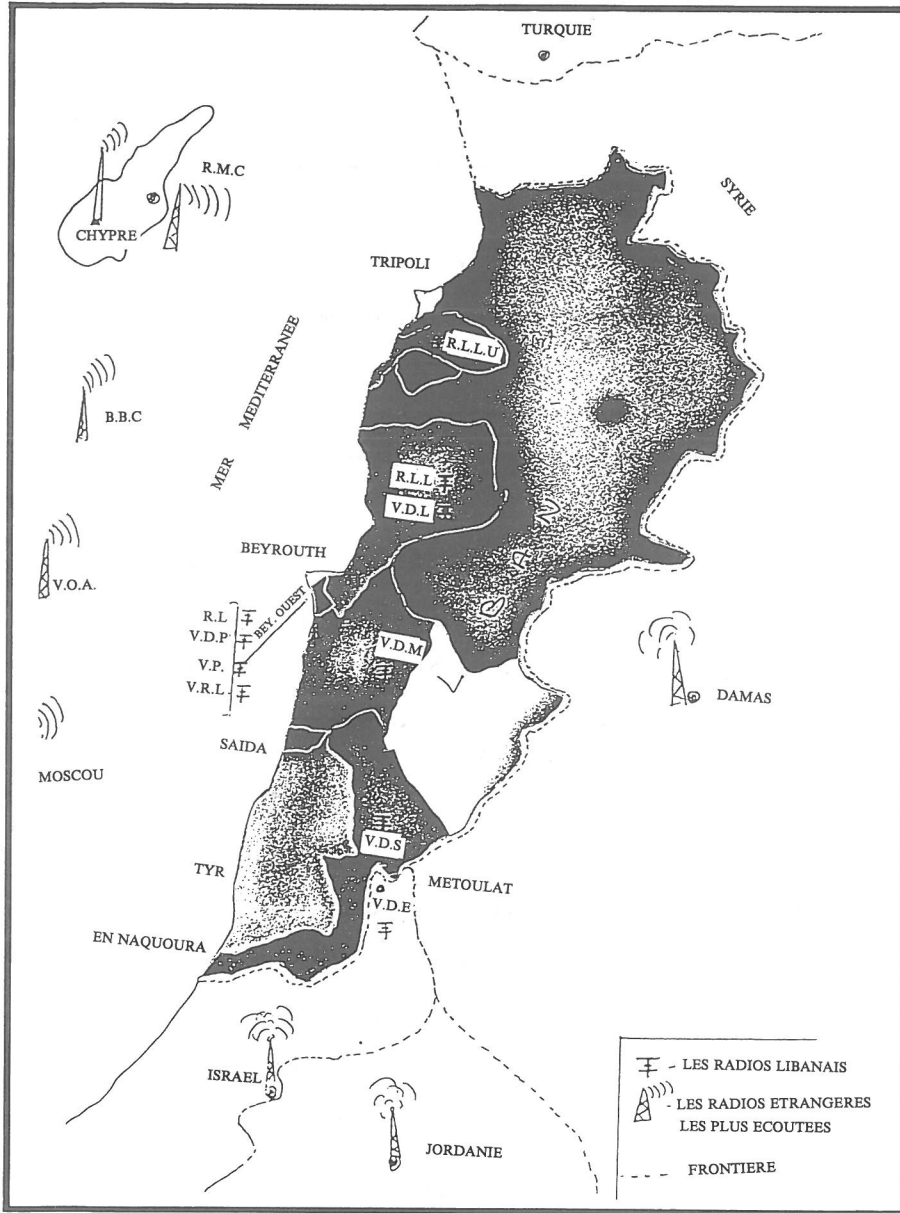
## ٢- فترة التشرذم ١٩٧٥ - ١٩٨٩

### ٢-١ تطور المرئي والمسموع اثناء الحرب

عندما تتقاطع أزمة السلطة - وبالتالي جهازها الإعلامي - وإرادة الرفض من قبل شريحة واسعة من الناس تظهر عندها وتتطور مجموعة من الوسائل المستقلة ومنها الإذاعة والتلفزيون التي نسميها وسائل إعلام «تدخلية» كغيرها من العناصر الأخرى ( الصحافة، البيانات ..)<sup>(٢)</sup>

(١) سمير كمال : إذاعة وتلفزيونان ينتظرون الامن - الشارع ١٦ تموز ١٩٨٤ ص ص ٦٥ - ٦٦ .

(٢) Ramal Ali, Radio et information radiophonique au Libant. Thèse Bordeaux 1988, p55.



خريطة توضح توزيع المحطات الإذاعية ضمن المناطق الواقعة تحت وصاية القوى العسكرية المسيطرة إبان الأحداث الأخيرة

المصدر: Rammal, Ali - Ibid, p 170.

لذلك لعبت هذه الوسائل دوراً هاماً في التصدي للإعلام الرسمي . لكن سرعان ما أصبحت وسائل إعلام تعبوية وإلى حد ما آلات حرب .

فإذا كان الوضع قبل العام ١٩٧٥ يتميز بأحتكار الدولة لوسائل الإعلام المرئي والمسموع، فإن هذا الوضع انتهى مع انهيار الإعلام الرسمي وتفتت لبنان إلى دويلات صغيرة لكل منها أرضها الخاصة، وشعبها الخاص ، وجيشها الخاص ، أو ميلشياتها الخاصة. وبرزت حاجة ماسة إلى وسيلة إعلام مستقلة.<sup>(١)</sup>

فقد برزت الإذاعات والتلفزيونات لاحقاً كأدوات ملحقه كلياً بأحزاب سياسية وطوائف متصارعة. وتحولت ملكية وسائل الإعلام المرئي والمسموع إلى معادلة لبنانية صرفة وهي: عدد الأحزاب والمذاهب يساوي عدد وسائل الإعلام المرئي والمسموع. فقد كانت هذه الوسائل هي الناطق الرسمي باسم الطوائف والأحزاب والمذاهب .

## ٢-٢ الانقسام

بعد أن انقسمت وسائل المرئي والمسموع أصبحت وسائل إعلام موالية للقوى السياسية والعسكرية المسيطرة على الأرض وأصبح العاملون فيها مجرد محاربين سلاحهم الكلمة من وراء الميكروفون أو أمام الكاميرا. وأصبحت نشرات الأخبار في التلفزيون، التي تبث على القنوات ٥ و ١١، بمثابة تبادل لحرب إعلامية واضحة الايديولوجيا والأهداف .

فعلى الرغم من ظهور وسائل الإعلام الخاصة منذ العام ١٩٥٨ ( صوت لبنان، وصوت لبنان العربي) إلا أن انتشار هذه الوسائل بدأ فعلياً مع بداية الحرب في لبنان في العام ١٩٧٥ حيث ظهرت على التوالي المحطات التالية<sup>(٢)</sup> :

- صوت الثورة العربية بعد حركة أحمد الخطيب .
- صوت فلسطين OLP.
- صوت الجماهير - حركة الناصريين.
- صوت تشرين - حركة ٤ تشرين في طرابلس.
- إذاعة جبل لبنان ورايو باكس F.M.

(١) أنظر الرسم المرفق .

(٢) الإذاعات الخاصة - الكفاح العربي ٢١ آذار ١٩٨٢ - ص ١٨ .

### بين العام ١٩٧٨ - ١٩٨٦ :

في غياب أي قرار يسمح للحكومة بوقف عمل مؤسسات المرئي والمسموع السياسية الخاصة على الموجة المتوسطة VHF ، بدأت بعض المحطات بالأرسال على موجة ال FM وال UHF في كل الأراضي اللبنانية حتى زادت عن ٢٠٠ محطة إذاعية و ٥٠ محطة تلفزيونية ضمن ٦ فئات أساسية هي :

١ - محطات سياسية .

٢ - محطات فنية موسيقية.

٣ - محطات إثنية.

٤ - محطات ثقافية .

٥ - محطات شبه عسكرية .

٦ - محطات دينية .

إلا أنه باستثناء النوع الأول (المحطات السياسية) كان على باقي المحطات :

- الامتناع عن بث الأخبار السياسية والبرامج السياسية .

- الامتناع عن أي برنامج يتعرض لتاريخ لبنان .

### ٣- فترة الوفاق الوطني ١٩٨٩

#### ٣-١ تنظيم المرئي والمسموع بحسب وثيقة الوفاق الوطني

نصت هذه الوثيقة «على إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب» وفي هذا النص اتهام ضمني للدور السلبي الذي كانت تلعبه هذه المؤسسات آنذاك .

وأبرز التوجهات التي برزت في الورشة التي أطلقت لإعادة تنظيم الإعلام كانت :

حصر الإعلام المرئي والمسموع بالإعلام الرسمي وحده، وجعل الإعلام

الرسمي يستوعب الجميع، وجعل الدولة ضامنة لحرية المؤسسات الإعلامية وحافضة

لحق المواطنين في المعرفة ومانعة الاحتكار لوسائل الإعلام .

وقد انتهى عام ١٩٩١ وسط جدل كبير حول مشروع تنظيم المرئي والمسموع

الذي اقترحه وزير الإعلام اللبناني وتضمن تصنيف المؤسسات الإعلامية إلى ثلاث

فئات: مؤسسات عامة يشمل ترخيصها كل البرامج وأخرى متخصصة تقتصر على

برامج محددة وثالثة مرمزة تبث للمشاركين فقط. وحدد شروطاً لهذه المؤسسات



أبرزها إثبات أن رأسمالها وطني ولا مصدر تمويل آخر له. واقتراح حصر الترخيص للإذاعات الخاصة على موجة ال أف أم. لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد. أما الإعلام المرئي فيعطى الترخيص به بموجب تعهد تأجير الأقنية المرخص بها بين المؤسسة المرخص لها وشركة تلفزيون لبنان وفقاً لشروط تحددها هيئة وطنية مستقلة للإعلام من تسعة أعضاء مهمتها دراسة طلبات المؤسسة الإعلامية للترخيص ومراقبتها وفرض العقوبات، إلا أن الدولة لم تصدر وقتها أي مشروع رسمي بهذا الخصوص<sup>(١)</sup>.

### ٢-٣ ميثاق الشرف الإعلامي (١٩٩٢/١٢/٢٣)

تنص بنود هذا الميثاق الذي أعلنته وسائل الإعلام مجتمعة بالتنسيق مع وزارة الإعلام على التمسك بالحرية الإعلامية التي يضمنها الدستور والعمل على تعزيز روح الوفاق والعيش المشترك وإبراز صمود لبنان وشعبه في وجه الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب ودعم المقاومة والامتناع عن بث أي برنامج أو صور أو خبر أو أغنية أو معلومات تتضمن دعاية لإسرائيل أو ترويجاً للأفكار الصهيونية . وعدم المساس بالآداب العامة وبالعلاقة مع الدول العربية .

وقد تعهدت المؤسسات الإعلامية بتطبيق هذا الميثاق حتى صدور قانون الإعلام.

إلا أن مجلس الوزراء أصدر في آذار ١٩٩٤ قراراً يحظر النشرات الأخبارية السياسية في المرئي والمسموع وقد ترتب على هذا القرار فرض مصدر واحد للأخبار (TL) وكان هذا أبرز انتهاك لحرية الرأي والتعبير آنذاك، لحين تدخل مجلس النواب مصدراً قانوناً مؤقتاً في تموز ١٩٩٤ اعاد بموجبه حرية البث عملاً بضوابط اتفاق الطائف<sup>(٢)</sup>.

### ٣-٣ معايير منح التراخيص بموجب القانون ٣٨٢

لقد كان التطور القانوني الأهم من منظور حقوق الإنسان في لبنان عام ١٩٩٤ هو قانون البث التلفزيوني والإذاعي (رقم ٣٨٢)، الذي أقره مجلس النواب في تشرين الأول، ونشر في ملحق خاص للعدد ٤٥ من الجريدة الرسمية في ١٠ تشرين الثاني .

(١) تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان - القاهرة ١٩٩٢ - ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢) علي عواد : الدعاية والرأي العام ، بيروت ١٩٩٣ ص ١٢١ .

فقد احترم هذا القانون أهم المبادئ التي يرتكز عليها الدستور، في ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والتعددية الثقافية. ولا سيما الفقرة (ج) من مقدمة الدستور (تعديل ١٩٩٠) التي نصت على أن «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع من المواطنين من دون تمايز أو تفضيل».

والمادة (١٣) من الدستور التي تنص على أن «حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون». ومن أبرز ما ورد في هذا القانون في الفصل الثاني :

يؤكد هذا الفصل أن «الإعلام المرئي والمسموع حر» وأن «حرية الإعلام تمارس في إطار أحكام الدستور والقوانين النافذة» (المادة ٣).

والموجات الإذاعية هي حق حصري للدولة ولا يجوز بيعها أو التنازل عنها. ( المادة ٩).

في الفصل الثالث: تصنيف المؤسسات الإعلامية والتلفزيونية والإذاعية.

إن المؤسسات التلفزيونية والإذاعية مصنفة إلى أربع فئات:

- ١ - فئة أولى: تتعلق بالمؤسسات التلفزيونية والإذاعية التي تبث كل البرامج بما فيها الأخبار والبرامج السياسية. وبثها يطول كل الأفضية اللبنانية.
- ٢ - فئة ثانية: المؤسسات التلفزيونية والإذاعية التي تبث البرامج باستثناء الأخبار والبرامج السياسية والتي يطول بثها كل الأفضية اللبنانية.
- ٣ - فئة ثالثة: تتعلق بالمؤسسات التلفزيونية والإذاعية المرمزة.
- ٤ - فئة رابعة: تتعلق بالمؤسسات التلفزيونية والإذاعية التي تعتمد أساليب البث بواسطة السواتل الصناعية ويتعدى نطاق بثها الأراضي اللبنانية.

#### الفصل الرابع : كيفية تأسيس المؤسسة.

تنشأ المؤسسة التلفزيونية أو الإذاعية على شكل شركة مغلقة لبنانية ولا يحق لها أن تمتلك أكثر من مؤسسة تلفزيونية أو إذاعية واحدة (المادة ١٢).

وتكون جميع أسهم الشركة أسمية على أن تنطبق على المساهمين فيها عدة شروط ولا يحق للشخص الطبيعي أو المعنوي الواحد أن يمتلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من ١٠٪ من مجموع أسهم الشركة ويعتبر الزوج أو الزوجة وأصولهما وفروعهما القاصرون بمثابة الشخص الواحد .

ولا يحق للشخص الطبيعي أو المعنوي الواحد أن يساهم في أكثر من شركة (لمادة ١٣) ويجب على مؤسسي الشركة أن يكتتبوا أو يساهموا ب (٣٥٪) من رأسمالها على الأقل على ألا يحق لهم أن يبيعوا أسهمهم قبل انقضاء خمس سنوات على الأقل على تاريخ الترخيص (المادة ١٤).

#### الفصل الخامس: الترخيص .

يمنح الترخيص للمؤسسة التلفزيونية أو الإذاعية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بعد استشارة المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع (المادة ١٦).  
والمادة (٢٤) تنص على أن قرارات مجلس الوزراء قابلة للمراجعة أمام مجلس شورى الدولة .

#### الفصل السادس: إدارة المؤسسة واجباتها .

تعطى الشركة الحاصلة على الترخيص مهلة سنة من تاريخ إبلاغها قرار مجلس الوزراء لوضع المؤسسة قيد العمل وفقاً للشروط المفروضة قانوناً، ويسقط حقها بالترخيص حكماً إذا لم تتقدم من وزارة الإعلام قبل انقضاء مهلة السنة بطلب الكشف والتثبت من تقيدها بشروط الترخيص الإدارية والفنية والمالية .

#### الفصل التاسع: تلفزيون لبنان.

يلغى حق شركة تلفزيون لبنان الحصري بالقنوات التلفزيونية وتعطى هذه الشركة حق البث على قنوات ال V.H.F بكاملها وعلى القنوات ال U.H.F ويتم التعويض على هذه الشركة بإعفائها من دفع الرسوم المتوجبة على وسائل الإعلام الأخرى وذلك لغاية العام ٢٠١٢ أي نهاية حقها الحصري السابق (٤١).

#### الفصل العاشر: الرقابة على مداخل المؤسسات .

تقوم بها وزارة الإعلام التي تستطيع أن تتخذ عدة تدابير في حالة العجز المالي، وفي الحالة التي يتبين فيها أن المؤسسة نالت كسباً لم تتمكن الشركة صاحبة الترخيص من إثبات حصولها عليه بطريقة مشروعة.

#### الفصل الثاني عشر: أحكام عامة انتقالية .

تنص المادة (٥٠) على أن «تعطى المؤسسات التلفزيونية والإذاعية العاملة قبل نفاذ هذا القانون مهلة شهرين لتقديم طلبات الترخيص بعد إعلان وزارة الإعلام تقبل الطلبات ، ويعود للحكومة إعطاء مهلة إضافية لاستكمال ملف الطلب».

وتبقى تلك المؤسسات عاملة إلى حين صدور مرسوم الترخيص . وتتابع عملها، أو قرار الرفض فتعطى مهلة لتصفية منشأتها .

إن مسار منح التراخيص للمؤسسات المرئية والمسموعة في لبنان مر بثلاث مراحل :

**الأولى :** عندما منح مجلس الوزراء التراخيص لأربع محطات تلفزيونية وثلاث محطات إذاعية في جلسته المنعقدة في ١٧/٩/٩٦ وهي : تلفزيون الشبكة الوطنية للإرسال (NBN)، تلفزيون المستقبل FTV، مر تلفزيون MTV والمؤسسة اللبنانية للإرسال انترناشيونال LBCI. والإذاعات هي : إذاعة الشرق ، إذاعة لبنان الحر والشبكة الوطنية للإرسال.

**الثانية :** في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٣/٧/٩٧ حيث منح تراخيص لمؤسسة تلفزيونية واحدة إضافة إلى ثماني مؤسسات إذاعية .(أنظر الجدول المرفق).

**الثالثة :** في أيلول ١٩٩٩ عندما أعطت الحكومة تراخيص جديدة متجاوزة بذلك مقولة حجم استيعاب الفضاء اللبناني، وهي تلفزيون ICNI الشبكة المستقلة للإعلام انترناشيونال، وتلفزيون شبكة المشرق المتحدة، وإذاعة «الشركة الدولية للمشاريع الإعلامية» (صوت الوطن) وشركة راديو هلويا.

جدول مرفق بالمرسوم رقم ١٣٤٧٤ تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٨  
تحديد آقنية البث الإذاعي في مجال الطيف الترددي (F.M) للمؤسسات  
الإعلامية الإذاعية من الفئتين الأولى والثانية المرخص لها في جلسة مجلس  
الوزراء المنعقدة بتاريخ ١/١٠/١٩٩٨

اسم المؤسسة	الفئة	قنوات البث الإذاعي (MHz) F.M
١ - شركة تلفزيون المستقبل ش.م.ل.	أولى	٨٨,٨ - ٨٩,٦
٢ - شركة الشبكة الوطنية للإرسال ش.م.ل.	أولى	٩٤,٤ - ٩٨,٦
٣ - شركة لبنان الحر للإنتاج والبث ش.م.ل.	أولى	١٠٢,٨ - ١٠٣,٢
٤ - الشركة العالمية للبث (شعب)	أولى	٩٣,٦ - ١٠٣,٦
٥ - الشركة العصرية للإعلام (صوت لبنان)	أولى	٩٣,٢ - ٩٧,٢
٦ - شركة إذاعة صوت الغد	أولى	٩٨,٠٠ - ١٠٥,٢
٧ - راديو لبنان	أولى	٨٩,٢ - ١٠٦,٨ - ١٠٧,٢ ١٠٧,٦ -

اسم المؤسسة	الفئة	قنوات البث الإذاعي (MHz) F.M
١ - شركة دلتا ش.م.ل.	ثانية	١٠٢,٤٠ - ١٠٢,٠٠
٢ - شركة راديو سكوب ش.م.ل.	ثانية	١٠٠,٨ - ٩٤,٨
٣ - شركة مر تلفزيون (مون لبيان) ش.م.ل.	ثانية	١٠٨,٠٠ - ٩٩,٠٠
٤ - شركة فرانس أف. أم. ش.م.ل.	ثانية	٩٢,٤ - ٩٢,٠٠
٥ - شركة لايت أف. أم. ش.م.ل.	ثانية	٩٠,٠٠ - ٨٨,٤
٦ - شركة فضول ميوزيك ش.م.ل.	ثانية	٩٩,٦٠ - ١٠٠,٠٠
٧ - شركة راديو وان ش.م.ل.	ثانية	١٠٥,٦٠ - ٩٤,٠٠
٨ - شركة ساوند اوف ميوزيك ش.م.ل.	ثانية	١٠١,٢ - ٩٦,٤
٩ - شركة باكس نتورك	ثانية	١٠٠,٤ - ١٠٤,٠٠
١٠ - شركة إذاعة نوستالجي	ثانية	٩٠,٤ - ٨٨,٠٠
١١ - راديو لبيان ستار	ثانية	١٠٤,٨ - ٩٠,٨٠
١٢ - الشركة الجديدة ميكس أف. أم	ثانية	١٠٤,٤ - ٩٦,٨

المرجع: الجريدة الرسمية، العدد ٥٢، ١٩/١١/١٩٩٨.

في المرحلتين الأولى والثانية تم تطبيق القانون بشكل استثنائي بحيث كان من البديهي ملاحظة الكثير من الأخطاء في التطبيق حيث منحت العديد من المؤسسات الإعلامية تراخيص من دون أن تكون ملتزمة الشروط الخاصة بالتراخيص لجهة<sup>(١)</sup>:

\* الوجهة الطائفية لتوزيع التراخيص .

\* مخالفة النص الذي يوجب أن تكون كل الأسهم إسمية ومحصورة بالرعايا اللبنانيين فقط .

\* عدم تجاوز ملكية الشخص الواحد ١٠٪ من مجموع الأسهم (بما فيها الأصول والفروع كما وردت في النص القانوني).

\* عدم الالتزام بالنسبة المحددة للمجازين الجامعيين لدى العاملين في هذه

(١) حرية الإعلام المرئي والمسموع في لبنان وفرنسا: سعدى الخطيب، دبلوم دراسات عليا- الحقوق ١٩٩٨ ص ٤٧-٤٨ .

المؤسسات (أكثر من ٥٠٪ من العاملين لا يملكون شهادة جامعية في الاختصاص المطلوب في الوظيفة).

\* عدم الالتزام بحصرية الملكية في مؤسسة واحدة (LBC).

\* عدم احترام نسبة الملكية ( الطائفية ) في كل مؤسسة .

على الرغم من هذا أعطيت المحطات الإذاعية والتلفزيونية القائمة التراخيص وحجبت عن غيرها لأنها خالفت في نسبة الملكية: من (١٠٪) إلى ١٢,٧٪ في NTV، إضافة إلى وجود بعض أسماء المساهمين لدى محطات أخرى. (المادة ١٣ من القانون).

ومن أسباب رفض الترخيص لل ICN آنذاك أن أكثر من ٥٠٪ من ملكية الأسهم تعود لآل صفير إضافة إلى أن أكثر من ٨٠٪ من المساهمين هم من طائفة واحدة.

وهذا ما يخالف روحية النص القانوني في فقرته الثانية من المادة السابعة التي تنص على ضرورة احترام الصفة التعددية. وللسبب عينه رُفِضَ آنذاك الترخيص للمنار لأن أكثر من ٥٠٪ من مساهميه هم من حزب واحد .

٨٣ إذاعة تقدمت للحصول على تراخيص : ٢٠ محطة حصلت على تراخيص.

٣٢ تلفزيوناً تقدمت للحصول على تراخيص : (٥ + ٣) تلفزيونات حصلت على تراخيص<sup>(١)</sup>.

### ٣-٤ المخالفات القانونية

تنص المادة ٣٢ من قانون المرئي والمسموع ٩٤/٢٨٢ على ما يلي: «يصدر مرسوم الترخيص بعد التثبت من تقييد المؤسسة بالشروط المطلوبة. تعطى الشركة الحاصلة على الترخيص مهلة سنة من تاريخ ابلاغها قرار مجلس الوزراء لوضع المؤسسة قيد العمل وفقاً للشروط المفروضة قانوناً ، ويعود للحكومة اعطاء مهلة اضافية إذا اقتضى الأمر ويسقط حقها بالترخيص حكماً إذا لم تتقدم من وزارة الإعلام قبل انقضاء مهلة السنة بطلب الكشف والتثبت من تقيدها بشروط الترخيص الإدارية والفنية والمالية».

تنص المادة ١٦ من هذا القانون على ما يلي: «يمنح الترخيص للمؤسسة

(١) الجريدة الرسمية .

التلفزيونية أو المؤسسة الإذاعية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بعد استشارة المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع».

إنذاً وبحسب هذا القانون فإن مجلس الوزراء يقرر بعد استشارة المجلس الوطني للإعلام منح التراخيص المرئية والمسموعة ووضعها قيد العمل خلال سنة على أن تتقيد خلال هذه المهلة بكافة الشروط القانونية ودفتر الشروط .

إنذاً فبموجب هذه المهلة وبعد التأكد من تنفيذ هذه المؤسسات للشروط المفروضة ، يمكن عندئذ لمجلس الوزراء منح التراخيص .

وعليه فإن هذه القاعدة القانونية لم تطبق فعلياً لأن مجلس الوزراء أصدر مراسيم التراخيص للمؤسسات (LBC, NBN, MTV, FUTURE) في أيلول ١٩٩٦ قبل مرور مهلة السنة المحددة في المادة ٣٢ من القانون مما يشكل مخالفة للقانون (١) (هذا ما أكدته رئيس المجلس الوطني للإعلام).

هذا في حين ثمة قرارات صدرت لـ ٨ محطات إذاعية من الفئة الثانية إضافة إلى تلك الممنوحة من مجلس الوزراء في تموز ١٩٩٧ . لم تصدر مراسيم بخصوصها (آنذاك)، وهذا ما يجعل هذه المؤسسات «قيد العمل» خلال عام طبقاً للقانون هذه المرة وقبل الترخيص.

### ٣-٥ وسائل الإعلام الدينية

إن دفتر الشروط الخاص بالمرئي والمسموع ينص على أنه يمكن لهذه الوسائل (الدينية) أن تبث أو تعيد بث البرامج الموجهة دينياً خلال فترة الأعياد الدينية الرسمية شرط ألا يتعدى مجموع ساعات البث وإعادة البث ٥٢ ساعة سنوياً، وشرط أن توزع مناصفة بين المسلمين والمسيحيين مع الحفاظ على النظام والمصلحة العامة.

ولا يوجد أي إشارة إلى وسائل إعلام دينية في القانون ويعتبر ظهور بعض وسائل الإعلام الديني (إذاعة وتلفزيون) مخالفة واضحة للقوانين.

### ٣-٦ ملكية المسموع على موجة AM المتوسط

إن قانون ٩٤/٣٨٢ لم يفرق بين الموجات المتوسطة والأف أم والقصيرة كما فعل بالنسبة للتلفزيون عندما أعطى الحق الحصري لتلفزيون لبنان حتى العام ٢٠١٢ بالبث على موجة VHF بحسب المادة ٤١ . في حين أن القانون لم يعط الحق الحصري لإذاعة لبنان بالبث على الموجة المتوسطة AM أو القصيرة جداً SW .

والواقع أن التقرير الفني الذي أعدته هيئة محلية ، يتناقض مع التقرير الفني الآخر الذي أعدته اللجنة الدولية لتسجيل الترددات في جنيف حول الموجات المخصصة للبنان والعائدة للبت التلفزيوني والإذاعي . وهذا التقرير رسمي وصادر عن «المجموعة اللبنانية - وزارة البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية». وقد لحظت اللجنة الدولية إمكانية تسجيل (١٨) محطة تلفزيونية بدلاً من (٦) محطات التي أوصى بها التقرير الفني و ( ٣٦ ) محطة إذاعية (FM) بدلاً من (١٢) محطة، و(٦) محطات إذاعية (AM) بدلاً من المحطتين المخصصتين فقط للإذاعة اللبنانية من دون سواها من الإذاعات.

والغريب أن التقرير الفني الذي اعتمده الحكومة لم يشير إلى هذا التقرير الرسمي المنظم من مرجع دولي ، مما يعني أن التقرير المحلي منظم «على القياس» ولا يمت إلى العلم والفن بصلة .

ويعتبر ذلك مخالفاً للمادة (٨ /فقرة أولى) من قانون البث التلفزيوني والإذاعي رقم ٩٤/٣٨٢ التي تنص على أنه «يراعى في إعطاء التراخيص الحقوق المتوافرة للبنان بموجب الاتفاقات الدولية المتعلقة بالقنوات والموجات المعتمدة دولياً والتي تؤمن بثاً واضحاً ومتطوراً».

من جهة أخرى ، إن دفتر الشروط لوسائل الإعلام الإذاعية الذي أقر من قبل مجلس الوزراء (المرسوم ٩٦/٧٩٩٧) أشار إلى أن «النظام المستخدم من قبل الإذاعات والمتطلب الترخيص هو نطاق التردد VHF-FM» (الفقرة (١) من القسم الثاني من الفصل الثاني من «دفتر الشروط» الذي يحمل عنوان «المواصفات العامة للنظام المعتمد للبث الإذاعي» ص ٣٩)، في حين أن قانون البث التلفزيوني والإذاعي رقم ٩٤/٣٨٢ لم يميز بين البث الإذاعي على كل من مجالات التردد FM-AM أو SW ، كما فعل في ما يخص البث التلفزيوني على كل من الترددات UHF, VHF ، عندما منح التلفزيون الرسمي (télé-liban) الحق الحصري (لغاية العام ٢٠١٢) للبث على الألفية VHF بحسب المادة (٤١) . إن القانون لم يمنح الإذاعة الرسمية - Radio Liban أي حق حصري للبث على الموجة AM ( أو أيضاً SW ) .

لذلك شكلت إذاعة «صوت لبنان» طلباً أمام مجلس شورى الدولة يهدف إلى إبطال المرسوم رقم ٧٩٩٧، وطلبت حماية حقها في البث على نطاق التردد SW,AM وفقاً للترخيص الذي حصلت عليه بقرار وزاري بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٢ ، والذي سجّل في جنيف لدى الهيئة الدولية لتسجيل الترددات ، بتاريخ ٦/٣٠



١٩٨٠. وعلى صعيد آخر، ينص دفتر الشروط على أن: «يحدد قرار مجلس الوزراء المتضمن وضع المؤسسة قيد العمل بناء على اقتراح وزير الإعلام والبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية موجات البث المخصصة لكل وسيلة إعلام إذاعية مستفيدة من الترخيص وكذلك المناطق الجغرافية التي يمكنها استخدام تلك الموجات فيها وخصائص البث لكل منها».

ولا يعتبر هذا التحديد نهائياً إلا بعد إدخاله في نص مرسوم الترخيص مع تسجيل الترددات لدى الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

عملياً وضع مجلس الوزراء وسائل الإعلام التي قرّر منحها الترخيص «قيد العمل»، قبل تحديد ما هو مخصص لها من موجات البث الأنفة الذكر وقبل إنشاء ونشر المخطط التوجيهي، وهذه تعتبر مخالفة لأحكام دفتر الشروط .

وتجدر الإشارة إلى أن المخطط التوجيهي يقوم على دراسة حقوق البث على الاقنية والترددات المخصصة للبنان بحسب الاتفاقات الدولية، ودراسة سعة الفضاء اللبناني للمرئي والمسموع، بالنظر إلى تحديد وتوزيع الترددات والاقنية على وسائل الإعلام الشرعية، بعد تسجيلها لدى المكتب الدولي لتسجيل الترددات .

هذا ما شرحه رئيس هيئة تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي «محمد عبيد» الذي أشار إلى أن الهيئة لم تكُ بعد قد أنجزت هذا المخطط ، لأن المرسوم الذي يحدّد اختصاصاتها لم يكن قد صدر بعد، ومن جهة أخرى ، لأنها لا تملك الآلات التقنية الضرورية للقيام بالدراسة المشار إليها . من جهته ، أكد وزير الإعلام السابق «باسم السبع» أن المخطط التوجيهي سيكون منجزاً قريباً من قبل هذه الهيئة بالتعاون مع المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع (CNA) ووزارة الإعلام، بعد حصول وزارة الإعلام على التجهيزات اللازمة والتعاون من قبل اختصاصييها .

### ٣-٧ البث الفضائي ( القانون ٥٣١ - ٩٦/٧/٩ )

إن قانون البث يلزم المؤسسات بأحكام القوانين والأنظمة النافذة وكل ما نص عليه القانون، ٢٨٢، إلا أنه ألزم المؤسسة بعدم بث الأخبار والبرامج السياسية المباشرة وغير المباشرة ما لم يرخص لها بذلك بقرار يتخذ في مجلس الوزراء. وقد اعتبر البعض أن هذا الإجراء يعتبر تقييداً واضحاً لحرية البث السياسي وبالتالي لحرية عمل المرئي والمسموع.

لكن أهم عيب في هذا القانون هو أنه أناط صلاحية فرض العقوبات بمجلس

الوزراء بناءً على اقتراح وزير الإعلام. فالمادة الثالثة في البند الرابع تنص: «يناط بوزير الإعلام تطبيق أحكام البنود الواردة في الفقرة ٤ ( اعطاء التراخيص ) وعند المخالفة يحق لمجلس الوزراء بناء لاقتراح وزير الإعلام وقف البث فوراً ولمدة شهر على الأكثر ولا يحق للمؤسسة المطالبة بالتعويض». لقد كان المفروض في هذا النص أن يحيل المؤسسة المخالفة إلى القضاء المختص لفرض العقوبة المناسبة لأن اعطاء الصلاحية لمجلس الوزراء يجعل المؤسسة تحت رحمته خاصة أن هذا النص لا يتضمن ما يشير إلى امكانية الطعن بقرار مجلس الوزراء أمام المحكمة المختصة . لقد منح هذا القانون مجلس الوزراء صلاحيات واسعة في منح التراخيص وفرض العقوبات من دون أن يتضمن بالمقابل ما يضمن حرية البث الفضائي . على الرغم من أن هذا القانون لم يفرض الرقابة المسبقة على الأخبار ومختلف البرامج السياسية المعدة للبث الفضائي فلقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧/١/٢٣ الرقابة المسبقة على الأخبار والبرامج السياسية وغير السياسية التي ستبث عبر الفضاء.

باختصار تكمن مواقع الخلل في :

\* الاستنساب في منح التراخيص .

\* الاستنساب في فرض العقوبات لضرورات مصالح الدولة .

\* إحلال المراقب محل القانون ومضمونه وهذا ما علّق عليه الرئيس الحص واعتبره تضيقاً على الحريات الإعلامية وانتقاصاً من ديمقراطية الممارسة السياسية في لبنان (LBC) ربح الدعوى بموجب القرار ٧/٢٠ - ١٦ نيسان ٩٧ ) واعتبر القرار القضائي أن المشتري اللبناني شمل عند استعماله «حفظ النظام» المفهوم التقليدي للانتظام العام أي الأمن والسلامة والصحة العامة.

## خاتمة

### ١ - مخالفة القانون

إن تجربة الدولة في التعامل القانوني مع مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع في لبنان لم تتجاوز يوماً تجربتها في الإعلام الرسمي من حيث النظرة السلطوية إلى هذا الإعلام .

ففي فترة الاحتكار الكلي التي امتدت من العام ١٩٥٩ وحتى نهاية العام

١٩٧٤ مارست الدولة احتكاراً كاملاً على الرغم من وجود النصوص القانونية التي تسمح بوجود تعددية إعلامية، إلا أنها ( أي الدولة ) احتكرت أيضاً إضافة إلى حق البث الإذاعي والتلفزيوني حق تفسير النصوص القانونية التي ترعى العمل الإعلامي.

إلا أن تجربة إعلام الحرب في الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ - ١٩٨٩، التي سببت فوضى إعلامية كبرى، كان لها الأثر السلبي أيضاً على حرية الإعلام وحرية امتلاك وسيلة إعلامية أو بالأحرى وجود تعددية إعلامية ، فعلى الرغم من وجود عدد كبير من وسائل الإعلام على الأراضي اللبنانية آنذاك إلا أن هذه الأراضي موزعة على شبه دويلات لها حدودها الخاصة وجيشها الخاص وسياستها الخاصة التي كانت تمنع وجود أية وسيلة إعلامية غير موالية لها. أي أن الأحزاب والقوى السياسية التي كانت تطالب في الفترة السابقة (١٩٥٩-١٩٧٤) بتعددية إعلامية مارست هي أيضاً احتكاراً مطلقاً لوسائل الإعلام ضمن مناطق نفوذها.

إلا أن المرحلة الأهم هي مرحلة الوفاق الوطني، التي بدأت اعتباراً من العام ١٩٨٩ (تاريخ توقيع وثيقة الطائف ) وحتى يومنا هذا، حيث تمت قونة ملكية وسائل الإعلام المرئي والمسموع بموجب قانون البث التلفزيوني والإذاعي رقم ٩/٣٨٢.

إلا أن الحكومة لم تلتزم بتطبيق مضمون هذا القانون بصورة تامة فهي لم تراعى في إعطاء التراخيص الحقوق المتوافرة للبنان بموجب القنوات والموجات. كما خالفت المادة (٣٢) المتعلقة بمنح التراخيص حيث تم توزيعها كحصص سياسية وطائفية ومذهبية للفعاليات السياسية المتمثلة في الحكومة السابقة. فتلفزيون المستقبل كان لرئيس مجلس الوزراء والNBN لرئيس مجلس النواب وMTV لشقيق نائب رئيس مجلس الوزراء والLBCI كان مدعوماً من الوزير فرنجية والنائب عصام فارس وميشال فرعون (وزير) ونبيل بستانى (نائب). أما بالنسبة لتلفزيون MTV (مر تلفزيون) فإن ٨٥٪ من مساهميه هم من عائلة المر وموظفيهم، و٧٠٪ من مساهميه هم من الطائفة الأورثوذكسية . إضافة إلى أن ثلاثة من مساهميه هم مساهمون في تلفزيون هو Tele Lumiere، وهذا يخالف أحكام الفقرة الرابعة من المادة ١٣ من الفصل الرابع من القانون ٩٤/٣٨٢ (عدم جواز مساهمة الشخص الطبيعي أو المعنوي الواحد في أكثر من شركة). الأمر نفسه بالنسبة لتلفزيون المستقبل حيث يملك السنة ٥٩٪ من الاسهم وهذه النسبة هي ذاتها في تلفزيون NBN حيث يملك الشيعة أغلبية الأسهم .

وقد تم التحايل أيضاً على القانون لجهة تحديد نسبة الملكية الاسمية بـ ١٠٪ فقط (مدير عام ال LBCI وعائلته يملكون ١٩٧٩٥٠٠ سهم من أصل ٣٧٠٠٠٠٠٠ سهم).

كما توجد أيضاً مخالفات لاحكام دفاتر الشروط المتعلقة بالتوزيع الطائفي (يشكل الموارنة ٥٥٪ من مساهمي LBCI في حين بلغت نسبة المسيحيين ٧٠٪ من مجموع المساهمين).

وما يمكننا قوله أيضاً أنه في تلك المرحلة مارست الحكومة السابقة احتكاراً من نوع جديد تمثل بإعطاء التراخيص للموالين حصراً. وقد استغلت الحكومة الثغرات القانونية الموجودة في قانون الإعلام رقم ٩٤/٣٨٢ وعمدت إلى تطبيقه بطريقة متحيزة لها وبالتالي حصر الإعلام المرئي والمسموع بأهل السلطة وعائلاتهم وأقاربهم وموظفيهم.

إن هذا السلوك أدى إلى تغيير في الجوهر ومحافظة على الشكل بحيث أصبح هناك تسليم بتعددية الإعلام، لكن السلطة جعلت من هذه التعددية مجرد أعداد مكررة. إلا أن قرار مجلس الوزراء الأخير الذي أعاد العمل بمنح التراخيص الإعلامية بعد أن كان مقللاً منذ ٩٧/٧/٢٣ يشكل تحولاً نوعياً في كيفية التعاطي المستقبلي مع ملف الإعلام في لبنان .

لقد تم إقرار القانون لتنظيم المرئي والمسموع لكن المشكلة بقيت إن لجهة التغطية التقنية أو لجهة البرامج.

الفارق الوحيد هو التعاقب بين الهدوء والتشنج المفاجئ الذي يحدث على الشاشات المرخصة فتارة تصبح معظم هذه الوسائل موالية وطوراً معارضة!! ليس هناك تعددية في الوسيلة الواحدة، إذ كل وسيلة تمثل وضعاً معيناً.

يتأتى هذا الواقع من القانون نفسه وأحياناً من تطبيقاته لأنه جعل مجلس الوزراء الحكم والفريق في آن، خاصة في مجال الترخيص أو حجب التراخيص .

إضافة إلى ذلك فإن طريقة تشكيل المجلس الأعلى للإعلام القائمة على المناصفة بين مجلس النواب ومجلس الوزراء ومن ثم اختيار (بالانتخاب أو التعيين) أعضاء هذا المجلس من «مقربين» لم تكن سليمة خاصة وأن كل المؤسسات التي رخص لها أو نالت رأياً إيجابياً كانت لأشخاص في السلطة التنفيذية أو لأشخاص مقربين منها جداً .

إن تحديد سعة الفضاء لخمس محطات كان في حينه حداً من حريات الإعلام لأسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية لكنه أبعد ما يكون عن احترام حرية التعبير.

يمكننا أن ننتقد تطبيق قانون الإعلام لجهة إعطاء التراخيص الدينية (تلفزيون المحبة) (وصوت المحبة)، فقد نص القانون على أن تكون جزءاً من البرامج الدينية لإذاعة وتلفزيون لبنان وتحت إشرافهما. لكن الواقع غير ذلك .

### ب - كسر الاحتكار

لأول مرة في تاريخ الإعلام في العالم العربي يعد قانون لكسر احتكار الدولة للإعلام المرئي والمسموع وهذا ما يضع لبنان من الدول القليلة جداً في العالم الثالث التي تسمح بموجب نص قانوني بوجود تعددية في وسائل المرئي والمسموع. وعلى الرغم من بعض الأخطاء في التطبيق فإن وجود القانون وحسن تطبيقه سيسمحان بمزيد من حرية التعبير في لبنان .

فالنص القانوني يعطي الحق للبنانيين بإعلام موضوعي غير فئوي تعديدي . إضافة إلى أن القانون يهدف إلى رفع المستوى الثقافي للبرامج ونوعيتها الفنية والتقنية.

إضافة إلى ذلك فإن القانون يحدد ١٠٪ كحد أقصى لمجموع الأسهم التي يمكن للفرد الواحد امتلاكها مع أصوله وفروعه إضافة إلى منعه من المساهمة في مؤسسات إعلامية أخرى .

نظرياً هناك أيضاً ضماناً بأنه لا يمكن للسلطة السياسية أو الاقتصادية ممارسة ضغوطات على وسائل المرئي والمسموع .

يمكننا القول نظرياً بأن كل شيء بحسب القانون ذاهب إلى تحسين عالم التواصل في لبنان. ويتعين على اللبنانيين انفسهم سد الثغرات التي برزت في تطبيق القانون للوصول إلى الأهداف النبيلة التي وضع من أجلها القانون وذلك عبر بعض الاجراءات التي يجب أن نتناول :

١ - تعديل صيغة عمل المجلس الوطني للإعلام وجعله أقل انتماءً سياسياً وأكثر اختصاصاً والغاء مبدأ امكانية التجديد لاجزائه .

٢ - إقرار المخطط التوجيهي العام وإنشاء محكمة خاصة بالمرئي والمسموع ، إضافة إلى نقابة خاصة بالعاملين في المرئي والمسموع.

٣ - إعادة اعطاء ترخيص على الموجة المتوسطة AM.

٤ - البدء بالعمل بالإعلام المناطقي نظراً لأهميته الإنمائية خاصة بعد زوال الأسباب الموجبة لتعطيل هذا الإعلام .

٥ - إعادة تنظيم البث الفضائي لجهة البنى البرمجية .

تبقى الإشارة أخيراً وعطفاً على ما أوردناه في بداية بحثنا إلى أن مسألة الإعلام المرئي والمسموع في لبنان يجب أن تعالج من زاويتين أساسيتين هما البث والاستقبال . فمن خلال ما تقدم نلاحظ أن التطور القانوني لحظ بشكل أساسي مسألة البث وملكية موجات البث الإذاعي والتلفزيوني على السواء. وبقيت مسألة حرية الاستقبال مشاعة بشكل كلي من دون أي قانون مما يطرح بجدية إشكالية أساسية لجهة حرية التقاط محطات البث الفضائية وعدم الالتزام بأية قواعد أو موجبات . هذا الموضوع يبقى بحاجة إلى حل قانوني خاصة مع تزايد النزاعات القانونية والشكاوى المتلاحقة التي تقدمها شركات البث الإذاعي والتلفزيوني الفضائية بحق المستفيدين من خدماتها من دون أي تعويض .

## صُورَةُ الْعَالَمِ الْخَارِجِيِّ فِي وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْبَنَانِيَّةِ

انطلقت فكرة هذه الدراسة من اجتماع مصغر لأساتذة إعلام التقوا في بلدة تمباري في فنلندا خلال انعقاد المؤتمر السنوي للمؤسسة الدولية للاتصال. معظم الذين حضروا هذا الاجتماع المصغر ساهم عام ١٩٧٨ في دراسة مقارنة مولتها منظمة اليونسكو بالتعاون مع الجمعية الدولية للأبحاث الإعلامية عن نمط انسياب الأنباء في العالم. وقد أجمع الأساتذة على أن هنالك حاجة لرسم التغيرات الأساسية التي حدثت منذ فترة الدراسة المقارنة السابقة في مجال انسياب المعلومات نتيجة للتغيرات الكبيرة التي حصلت في الخارطة السياسية في العالم والتي تزامنت مع تطور متسارع لتقنيات الاتصال. واتفق المجتمعون على التعاون للقيام ببحث ميداني مقارن جديد متناسق مع البحث السابق يسمح بدراسة واقية عن جغرافية انسياب الأنباء ومصادر الأنباء الأساسية ونوعها. و انضم إلى هذا المشروع باحثون إعلاميون من ما يزيد على أربعين دولة من جميع قارات العالم وشمل تحليلاً كمياً للأنباء الخارجية في وسائل الإعلام المكتوب والسمعي البصري. وقد قامت فرق البحث في جميع الدول المشاركة بتحليل محتوى وسائل الإعلام في الفترة الزمنية نفسها (الأسبوعان الأول والثالث من سبتمبر أيلول ١٩٩٦) واختارت وسائل إعلام متشابهة من حيث دورها في مجتمعها.

نبيل رهايني

١٤٤٤

سأحصر مقالي هنا بعرض نتيجة البحث في لبنان والذي شمل عينة من وسائل الإعلام اللبنانية وسأحاول تقديم صورة عن دور هذه الوسائل من خلال المعلومات الميدانية التي جمعتها عن محتوى هذه الوسائل من أخبار أجنبية<sup>(١)</sup>.

شملت العينة اللبنانية الأخبار غير المحلية<sup>(٢)</sup> في أعداد أسبوعين من صحيفتي «النهار» و«السفير» بصفتها من الصحف الأوسع انتشاراً وتأثيراً في النخبة في لبنان ولكونهما تختلفان في توجههما السياسي. وشملت أيضاً الأخبار غير المحلية في نشرات الأخبار المسائية طوال مدة أسبوعين في تلفزيون «المؤسسة اللبنانية للإرسال» «LBC» وفي تلفزيون «المستقبل». وجرى اختيار هاتين المؤسستين لكونهما متعارضتين في توجههما السياسي ولكون نشراتهما الإخبارية الأكثر شعبية.

كان لبنان، وما زال، في واجهة الأنباء العالمية منذ العام ١٩٧٥ بصفته «مركزاً حاراً» ومكاناً محتملاً لمواجهة بين القوى العظمى. وأهمية دراسة انسياب الأنباء إلى لبنان هو أن شكل هذا الانسياب ونوعه يسهمان في تكوين الصورة العامة التي تتولد عند المواطن اللبناني عن مختلف القوى الدولية وشعوب العالم. ووسائل الإعلام هي النافذة التي من خلالها ينظر الجمهور إلى مجتمعه وإلى العالم وهي عامل مهم في تكوين الاستيعاب العقلي، أو وعي المواطن لعالمه. فالمضمون الذي تتوجه به وسائل الإعلام إلى جماهيرها لا يؤدي بالضرورة إلى إدراك الحقيقة فقط، بل يساهم في تكوين هذه الحقيقة. ومن هنا فإن وسائل الإعلام تؤثر في وعي الأفراد لجهة تصورهم لسير الأحداث. فهذه الوسائل تحدد المواضيع المهمة التي يتداولها المواطن العادي، إذ إن ما تعرضه من مضمون يصبح موضوع نقاش بين جماهيرها، أي أن المضمون يتغلغل أيضاً عن طريق الاتصال الشخصي الذي يستفزه ما تعرضه وسائل الإعلام.

كان انسياب الأنباء قبل العام ١٩٨٩ يتمحور حول تنافس الدول والشعوب ضمن إطار الحرب الباردة وتوتراتها. وكانت أمريكا وأوروبا الغربية، وبدرجة أقل العالم الاشتراكي، المراكز الأساسية لصنع الأنباء. ولم يكن هنالك توازن في انسياب

(١) تنشر نتائج بحوث جميع الدول المشاركة في الدراسة المقارنة في كتاب يصدر قريباً باللغة الإنكليزية.

(٢) تشمل الأنباء غير المحلية جميع الأنباء المتعلقة بغير اللبنانيين التي يكون لبنان مصدر لها.



الأبناء فكانت دول العالم الثالث تعلم القليل عن بعضها البعض والكثير عن العالم الغربي بسبب تحكم وكالات الأنباء الغربية الأربع الكبرى في نمط انسياب الأنباء في العالم. وقد كان عدم التوازن هذا أحد الأسباب الأساسية التي حدثت بدول عدم الانحياز إلى الدعوة إلى نظام عالمي إعلامي جديد. وكانت نتيجة هذه الدعوة نشوء خلاف حاد بين الدول الغربية ودول عدم الانحياز انتهى بانسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا وسنغافورة من منظمة اليونسكو في العام ١٩٨٤.

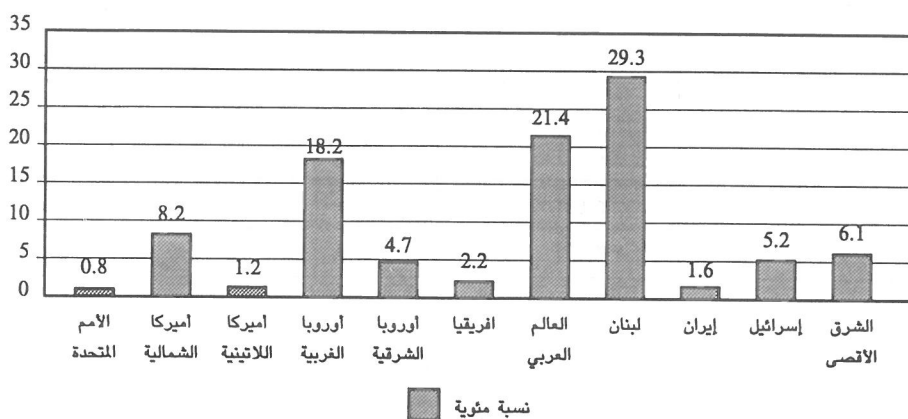
شهد العام ١٩٨٩ تغيرات سياسية كبيرة في العالم نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي وفي لبنان نتيجة لاتفاق الطائف الذي كان بداية انتهاء الحرب الأهلية. وصاحب هذه التغيرات السياسية بروز قوى جديدة وانطلاق شعارات تطالب بتحقيق النمو الاقتصادي والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وحماية البيئة. وتزامن مع هذه التغيرات السياسية تطور تقني كبير في مجال انسياب المعلومات، خاصة في المجال السمعي البصري حيث أصبح نقل الصوت والصورة مباشرة عملاً عادياً ومتواصلًا. كانت كل هذه التغيرات توحى بأن تحولاً قد حدث في مجال انسياب الأنباء فزادت شعبية نظرية مارشال مكلوهان القديمة القائلة بأن العالم قد أصبح «قرية عالمية» وبأن نمط انسياب الأنباء الجديد سيقود إلى العولمة. غير أن نتائج هذه الدراسة ونتائج ثلاث دراسات سابقة<sup>(١)</sup> قمت بهما لمحتوى وسائل الإعلام في لبنان وبعض الدول العربية لا تؤيد نظرية العولمة بل تؤكد أن هنالك نمطاً قومياً لانسياب الأنباء بين الأقطار المختلفة. وهذا النمط لا يتغير كثيراً مع الزمن. التغيير البارز الوحيد في نمط انسياب الأنباء هو ازدياد أنباء الأحداث التي يغطيها مراسلو الوسائل اللبنانية وهذا يشير إلى أن هذه الوسائل قد تطورت مهنيًا أو ماليًا.

التطور التقني في مجال انسياب الأنباء أسهم في زيادة سرعة تغطية الأحداث الخارجية وأدى إلى زيادة حجم انسياب الأنباء فأصبح بالإمكان استلام النبأ ساعة حدوثه وأصبح حجم تدفق الأنباء على الصحف خيالياً حتى صعب على الصحف الصغيرة استيعاب الحجم الهائل من الأنباء التي تتدفق عليها. غير أن نمط انسياب الأنباء الأجنبية ما زال كما هو في جميع البلدان، يلعب عامل الجوار أو البعد

(١) "Foreign Images in the Lebanese Media" in Nabil Dajani, *Disoriented Media in a fragmented Society: The Lebanese Experience*, AUB Press, Beirut, 1992, "An Analysis of the Press in Four Arab Countries," in *The Vigilant Press: A Collection of Case-Studies*, Unesco Press, Paris, 1989, and "Foreign News in the Arab Press" in *Gazette*, 19, 3, 1973.

الجغرافي والثقافي دوراً أساسياً في تحديده. في النهاية هنالك دائماً عملية اختيار النبأ الذي يُنشر أو يُذاع. واختيار النبأ، كما تشير الأبحاث، يتفاوت من بلد لآخر ويعود هذا التفاوت إلى عامل الجوار الجغرافي والثقافي فنرى، مثلاً أن الدول التي لها صلات ثقافية أو حضارية مع لبنان مثل بلدان العالم العربي وفرنسا لها الحصة الكبرى من الأنباء في وسائل الإعلام اللبنانية (انظر الشكل ١).

شكل ١  
مكان صدور النبأ



يقودنا ما تقدم إلى استنتاج أن البعد (الجغرافي والثقافي) لا الزمن هو ما يقرر نمط انسياب الأنباء في العالم. وكذلك أن شكل النبأ يُقرره الموقف السياسي والأيديولوجي للبلد الذي ينساب إليه هذا النبأ فالوسيلة الإعلامية التي تتلقى نبأ ما تضعه في قالب يتوافق مع وعيها لخلفية النبأ. يقول عالم الاجتماع ديفيد مورلي أن «الوعي يتكون من اللاوعي الأيديولوجي الذي يكتسبه الإنسان في مجتمعه»<sup>(١)</sup> إن سياسة التواصل تتلاقى مع سياسة المسافة والمكان ومن هنا فإنني أرى أن دراسات محتوى وسائل الإعلام في الدول المشاركة في البحث ستشير إلى وجود أنماط قومية لانسياب الأنباء، وهذه الأنماط يقررها عامل المسافة الجغرافية والثقافية. ويعطي الجدول ١ صورة أولية عن الأنماط التي ظهرت نتيجة تحليل محتوى وسائل إعلام ست دول قريبة من لبنان شاركت في الدراسة المقارنة. ومن هذه الملاحظة

David Morley, *Television, Audiences & Cultural Studies*, p. 120, Routledge, London, 1992. (١)

جدول ١  
المناطق الأساسية المشمولة بالنبا حسب البلد

اليونان	تركيا	إيران	إسرائيل	الكويت	لبنان	
٪ ١,٤	٪ ٢,٢	٪ ٠,٨	٪ ١,٣	٪ ١,٣	٪ ١,٢	الأمم المتحدة
٪ ٩,٧	٪ ١٢,٦	٪ ١٠,٨	٪ ١٤,٤	٪ ١,٧	٪ ١٠,٤	أمريكا الشمالية
٪ ٢,٣	٪ ٠,٨	٪ ٢,٧	٪ ٢,٩	٪ ٠,٩	٪ ٢,٣	أمريكا اللاتينية
٪ ٥٤,٨	٪ ٢٥,١	٪ ١٨,٦	٪ ٢٣,٩	٪ ٢,١	٪ ٢٣,٨	أوروبا الغربية
٪ ٢١,٢	٪ ٣٨,٦	٪ ١١,٩	٪ ٨,٩	٪ ٢,٥	٪ ٧,٨	أوروبا الشرقية
٪ ١,٤	٪ ٢,٤	٪ ٧,٠	٪ ٣,١	٪ ٦,٢	٪ ٣,٢	أفريقيا
٪ ٠,٠	٪ ٦,٠	٪ ٧,٠	٪ ٧,٧	٪ ٨٠,٨	٪ ٣١,٩	العالم العربي
٪ ٠,٩	٪ ١,٩	٪ ١٥,٤	٪ ٢,٢	٪ ٠,٨	٪ ٢,٨	إيران
٪ ٠,٩	٪ ١,٣	٪ ٢,٤	٪ ٢٨,١	٪ ٠,٠	٪ ٨,١	إسرائيل
٪ ٧,٤	٪ ٩,٠	٪ ٢٣,٢	٪ ٧,٧	٪ ٣,٨	٪ ٨,٥	الشرق الأقصى

يمكن القول بأن العالم لن يصبح أبدا «قرية عالمية». سيظل لكل دولة نمطها الخاص في اختيار أنباء المناطق والبلدان التي تهتمها. وعلى الرغم من ازدياد أهمية وكالات الأنباء الغربية الأربع وتطور إمكاناتها في مجال نقل الأنباء فإن هذه الوكالات لن تستطيع أن توحد أنماط انسياب الأنباء إلى الدول المختلفة. وستستمر وسائل إعلام الدول باختيار الأنباء التي تقدمها لجماهيرها وستستمر في تحرير هذه الأنباء بالشكل الذي يتناسب مع وعيها، أو «لاوعيها الأيديولوجي»، فنرى، مثلاً، أن نبأ عن «إرهابي» في وكالة غربية يتحول إلى نبأ عن «مقاوم بطل» في وسيلة وطنية، والعكس صحيح.

إن تطور التقنيات الإعلامية جعل من المستحيل على وكالات الأنباء الغربية الأربع وغيرها من الوكالات الغربية الكبيرة الجديدة، أن تحدد جدول كل الأنباء الأجنبية في أي دولة. ما تستطيعه هذه الوكالات هو أن تحدد جدول الأنباء، وتقدم تفسيرها الأيديولوجي لهذه الأنباء، خارج نطاق الجوار الجغرافي والثقافي للدول التي تنساب أنبائها إليها. أما أنباء الجوار الجغرافي والثقافي للدولة فيستمر تحديد جدولها وأهميتها لوسائل الإعلام الوطنية.

أنطلق من هذه المقدمة العامة لأقدم صورة عن نمط انسياب الأنباء الأجنبية إلى وسائل الإعلام اللبنانية انطلاقاً من تحليل نتائج محتوى الوسائل التي شملتها هذه الدراسة. من الواضح أن عامل الجوار الجغرافي والثقافي يؤدي إلى انسياب أكبر لأنباء دول هذا «الجوار» فنرى أن أكبر قسط من الأنباء الأجنبية في الوسائل اللبنانية هو للأنباء الأجنبية التي يكون مصدرها لبنان، تليها الأنباء الصادرة من العالم العربي ومن ثم الأنباء الصادرة من أوروبا الغربية وخاصة من فرنسا. ونجد أن الأنباء الأجنبية التي تصدر من لبنان والعالم العربي تحتل أكثر من نصف الأنباء الأجنبية. ويظهر الشكل ١ أنه كلما بعد البلد، جغرافياً وثقافياً، عن لبنان قلت نسبة الأنباء الصادرة منه في الوسائل اللبنانية فنرى مثلاً أن نسبة أنباء أفريقيا<sup>(١)</sup> وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والشرق الأقصى هي الأقل في الوسائل اللبنانية. ومن العوامل الأخرى التي تزيد انسياب الأنباء الأجنبية عامل النزاع السياسي أو العسكري وهذا يفسر النسبة العالية من الأنباء التي مصدرها إسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية فلبنان في حالة حرب مع إسرائيل ولأنبائها أثر كبير على الوضع في لبنان كما أن للولايات المتحدة علاقة بأغلب حالات النزاع في العالم كونها الدولة العظمى والمؤثر الأكبر في الأوضاع في العالم.

وكما يشكل تطور وسائل الإعلام في كل دولة نمطاً لانسياب الأنباء الأجنبية إليها كذلك تظهر هذه الدراسة أن هنالك تفاوتاً، من ضمن النمط القومي العام، بين التلفزيون والصحيفة في نمط انسياب أنبائها الأجنبية (الشكل ١، ١). إن تفحص الجداول في هذه الدراسة يشير بوضوح إلى وجود تشابه يكاد يكون تاماً في نمط انسياب الأنباء الأجنبية إلى صحيفتي «النهار» و«السفير» ويشير أيضاً إلى تشابه مماثل في انسياب الأنباء إلى «المؤسسة اللبنانية للإرسال LBC» وإلى تلفزيون «المستقبل». ومن الواضح هنا أن كل وسيلة توجد نمطاً أو نظاماً مشابهاً للأخرى في اختيارها أنبائها الأجنبية.

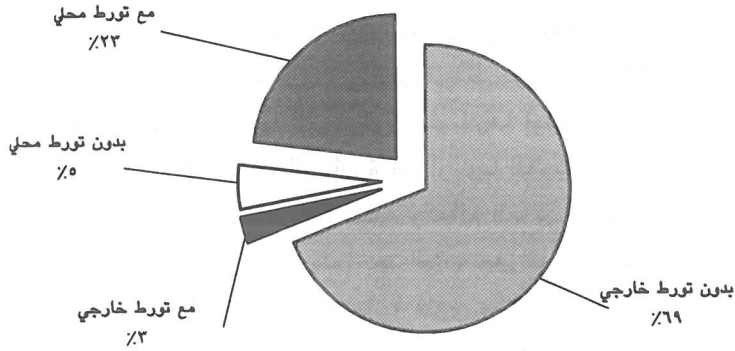
يتناول حوالي ربع الأنباء الأجنبية في وسائل الإعلام اللبنانية أحداثاً وقعت في لبنان. والغالبية العظمى من هذه الأنباء لها طابع محلي<sup>(٢)</sup> ويظهر الشكل ٢ أن العكس صحيح فالغالبية العظمى من الأنباء الأجنبية التي تتناول الأحداث في الخارج هي من

(١) لا تشمل منطقة «أفريقيا» في هذه الدراسة بلدان المغرب العربي الأفريقي التي اعتبرت ضمن منطقة «العالم العربي».

(٢) مثال على ذلك: «مجلس الوزراء اللبناني يقرر إرسال مساعدات إلى منكوبي الزلزال في تركيا».

شكل ٢

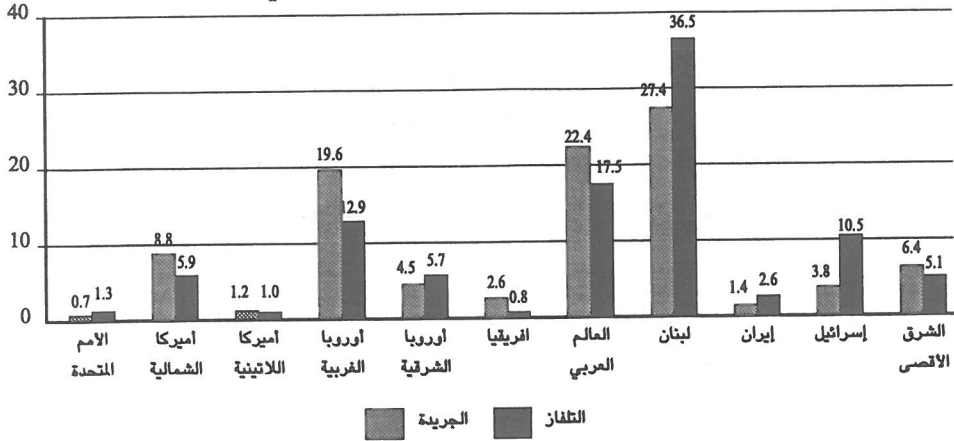
تركيز النبا في وسائل الإعلام



النوع الذي لا طابع محلياً له (أي لا طابع للدولة التي هي مصدر النبا). ويمكن الاستنتاج هنا أن هذا النمط عالمي فوسائل إعلام كل دولة تُبرز الطابع المحلي لأنبائها وتُفَصِّر اهتمامها على الأنباء الأجنبية ذات الطابع العالمي أو ذات الاهتمام الإنساني.

شكل ١,١

مكان صدور النبا حسب المصدر الإعلامي

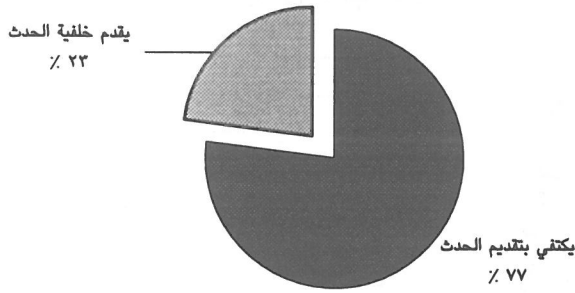


وإذا ما نظرنا إلى طريقة تقديم النبا في الوسائل اللبنانية وجدنا أن غالبيتها العظمى (77%) يتعرض للحدث من غير أن يقدم خلفيته للقارئ (شكل ٣) وهذا

يشير إلى ضعف في جهازي البحث والأرشيف في وسائل الإعلام اللبنانية بشكلها المكتوب والمرئي المسموع (الجدول ٤). ويمكن الخلوص إلى الاستنتاج نفسه من دراسة طبيعة النبا ونمطه في الوسائل اللبنانية (الشكل ٤ و ٥) حيث نرى أن ٦٣٪ من الأنباء الأجنبية هي عادية تعرض أموراً متوقعة كاجتماع معن عنه للجمعية العمومية للأمم المتحدة أو لوزراء خارجية الحلف الأطلسي. وهذا يُظهر أن ثلث الأنباء الأجنبية فقط تتناول أحداثاً غير عادية كالأخلافات أو الكوارث الطبيعية. وكذلك نرى أن حوالي نصف الأنباء الأجنبية يتعرض لأحداث روتينية متوقعة وعادية لحكومات أو جماعات أو أفراد كالأحداث الرياضية وأسعار البورصة والمؤتمرات الصحفية أو التقارير الحكومية.

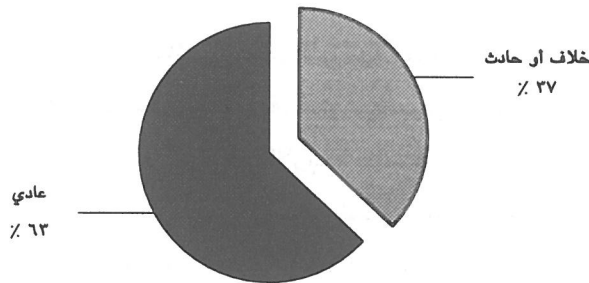
شكل ٣

طريقة تقديم النبا في وسائل الإعلام

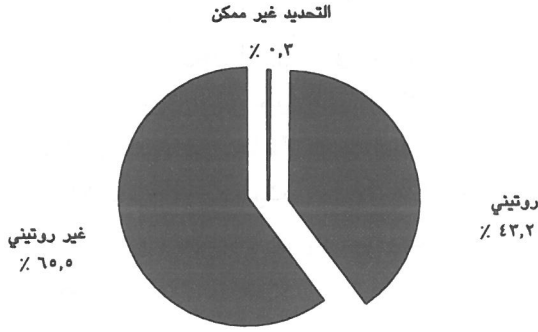


شكل ٤

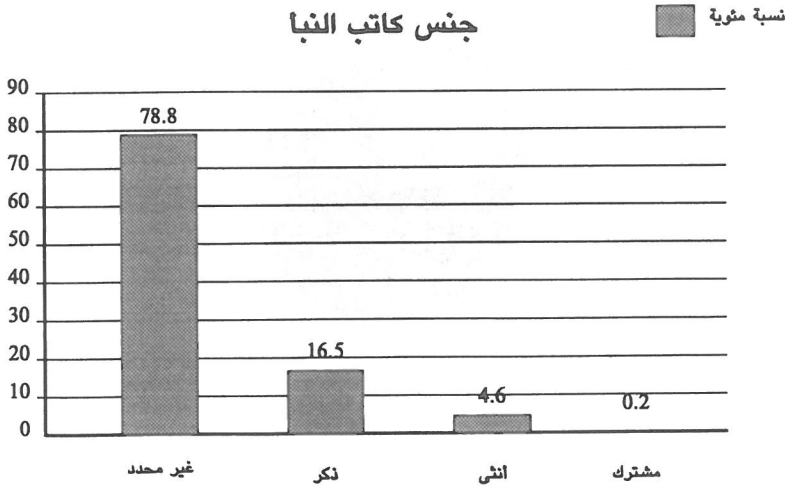
طبيعة النبا في وسائل الإعلام



شكل ٥  
نمط النبا في وسائل الإعلام



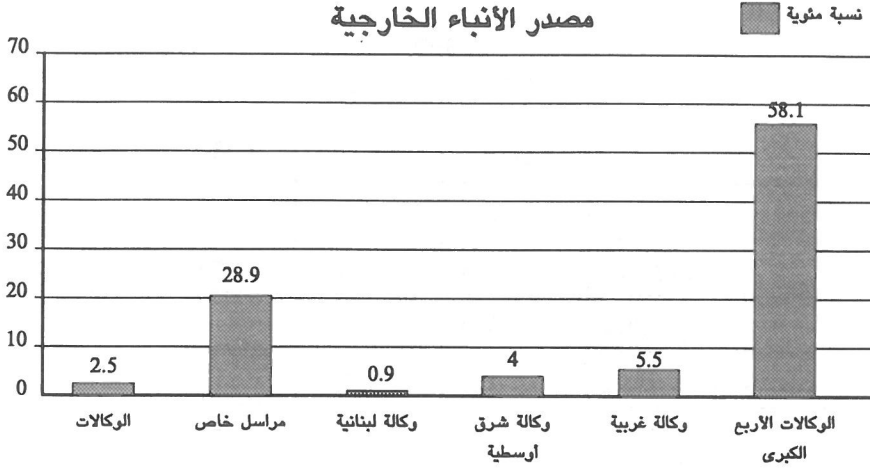
شكل ٥,١  
جنس كاتب النبا



ويظهر تحليل محتوى وسائل الإعلام اللبنانية أهمية الوكالات الغربية الأربعة الكبرى (رويترز ، وكالة الصحافة الفرنسية، أسوشيتدبرس، ويوناييتدبرس) كمصدر للأنباء الأجنبية. ونرى أن هذه الوكالات الأربعة، خاصة رويترز ووكالة الصحافة الفرنسية، هي المصدر الأساسي لما يزيد على نصف (58%) الأنباء الأجنبية التي أمكن تحديدها في الوسائل اللبنانية (46,4% من مجمل الأنباء الأجنبية التي أمكن تحديدها ومن تلك التي لم يمكن تحديدها في الصحف اللبنانية

١٪ فقط من مجمل الأنباء الأجنبية في التلفزيون<sup>(١)</sup>. ويظهر الجدول ٣ أن مؤسسات التلفزيون في لبنان لا تعتمد كثيراً على هذه الوكالات الأربع بل تعتمد على الوكالات الأجنبية المتخصصة بأنباء التلفزيون مثل CNN وBBC. ويوحى الشكل ٦ بأن وسائل الإعلام في لبنان لديها جهاز فاعل من المراسلين لتغطية الأنباء

شكل ٦  
مصدر الأنباء الخارجية



الأجنبية (٢٩٪). غير أن التدقيق في الجدول ٣ يظهر أن هؤلاء المراسلين يستمدون أنبائهم من الوكالات الأجنبية إذ أن «مراسل» الوسيلة اللبنانية هو عادة مصدر ثان، أو ثالث، للنبأ. أي أن دوره غالباً ما يكون تقديم خلفية للنبأ لا الحصول على النبأ<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من عدم تمكن الباحث من تحديد «جنس» ٧٩٪ من مصادر الأنباء الأجنبية فإن الأنباء التي أمكن تحديد الجنس فيها تشير إلى أن هنالك ثلاثة رجال مقابل كل امرأة كمصدر للنبأ (الشكل ٥,١). وتزيد ظاهرة الهيمنة الذكورية عند

(١) لم يكن ممكناً تحديد مصدر ٢٩٪ من الأنباء الأجنبية في الصحف المشمولة بالبحث ولا تحديد مصدر ٥٣٪ من الأنباء الأجنبية في التلفزيون ومن المؤكد أن نسبة كبيرة من هذه الأنباء مصدره هذه الوكالات الأربع.

(٢) أمضى الباحث أسبوعاً في إحدى المؤسسات التلفزيونيتين وأسبوعاً آخر في مكاتب إحدى الصحيفتين يراقب عمل فرق الأخبار فيهما ويمكنه الجزم بأن الغالبية العظمى من هذه الأنباء مصدره الوكالات المتخصصة الأجنبية.



جدول ٢  
طريقة تقديم النبا (%)

	النهار	السفير	LBC	المستقبل
يكتفي بتقديم الحدث	٧٤,٩	٧٧,٦	٧٥,١	٨٢,٧
يقدم خلفية الحدث	٢٤,٧	٢٢,٤	٢٤,٩	١٧,٣

جدول ٣  
وسيلة نقل النبا (%)

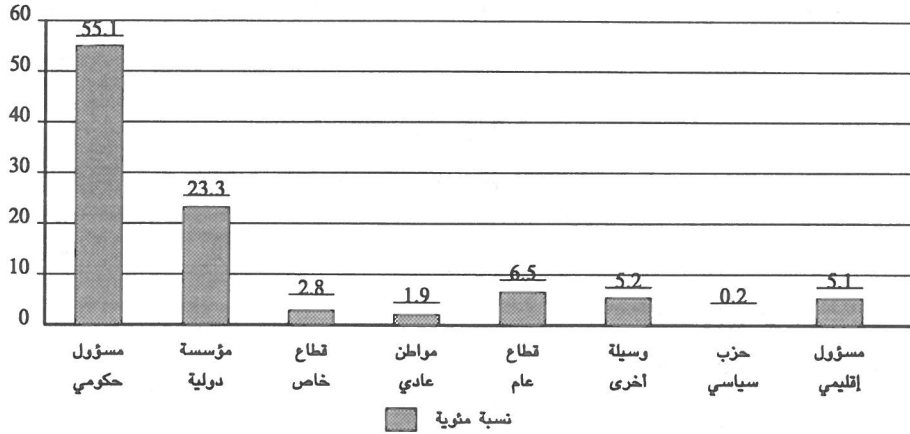
	النهار	السفير	LBC	المستقبل
مراسل خاص	٤,٤	٠,٥	٣	٠,٥
الوكالات	١٨,٩	٢٨,٨	٣٤,٣	٣٠,٩
وكالة لبنانية	١,٨	٠,١	٠	٠,٥
وكالة شرق أوسطية	٤,٧	٣,٦	١,٢	١,٤
وكالة غربية	٣,١	٣,٢	٢٤,٣	١,٨
الوكالات الأربع الكبرى	٦٧,١	٦٣,٧	١,٨	٠,٥

جدول ٤  
جنس العامل الأساسي في النبا (%)

	النهار	السفير	LBC	المستقبل
غير محدد	٦٤	٦٤,٢	٦١,٥	٥٨,٨
ذكر	٢٩,٩	٢٩,٦	٣٤,١	٣٥,٩
أنثى	١,٩	٢,٠	١	٣,٥
مشترك	٤,١	٤,١	٣,٤	١,٨

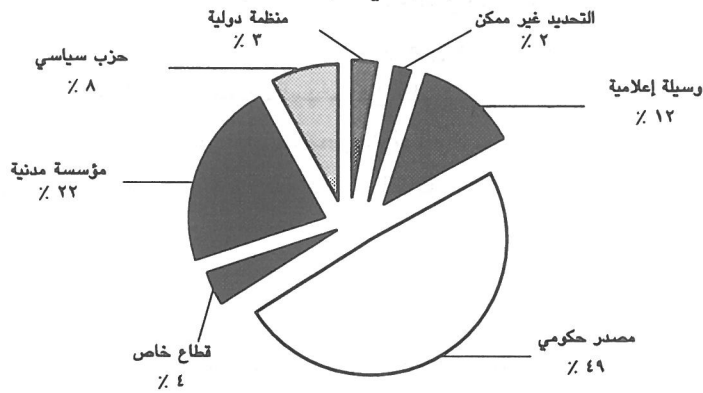
من أبرز ما أظهره تحليل محتوى الأنباء الأجنبية في وسائل الإعلام اللبنانية (شكل ٧) الهيمنة البارزة للمصادر السياسية (المسؤولين السياسيين أو المؤسسات الدولية) على الأنباء إذ أن هؤلاء السياسيين هم العامل الأساسي في ما يزيد على

شكل ٧  
العامل الأساسي في الأنباء الخارجية



من أبرز ما أظهره تحليل محتوى الأنباء الأجنبية في وسائل الإعلام اللبنانية (شكل ٧) الهيمنة البارزة للمصادر السياسية (المسؤولين السياسيين أو المؤسسات الدولية) على الأنباء إذ أن هؤلاء السياسيين هم العامل الأساسي في ما يزيد على ٨٣٪ من الأنباء الخارجية ( ٥٥٪ للمسؤولين الحكوميين و ٢٣٪ للمؤسسات الدولية و ٥٪ للمسؤولين الإقليميين). ويظهر تحليل المحتوى اهتماماً قليلاً بالمواطن العادي أو بالقطاع العام.

شكل ٨  
المبادر في عرض النبا



أنها تبادر إلى عرض ١٢٪ من هذه الأنباء فقط. ويظهر الجدول ٥ أن التلفزيون يُبدي اهتماماً أكبر بالأنباء السياسية واهتماماً أقل بأنباء المواطن العادي والقطاع العام. ونرى أن الصحف تُفرد لأنباء المواطن العادي والقطاع العام ضعفي ما يخصصه له التلفزيون.

جدول ٥  
العامل الأساسي في النبا (%)

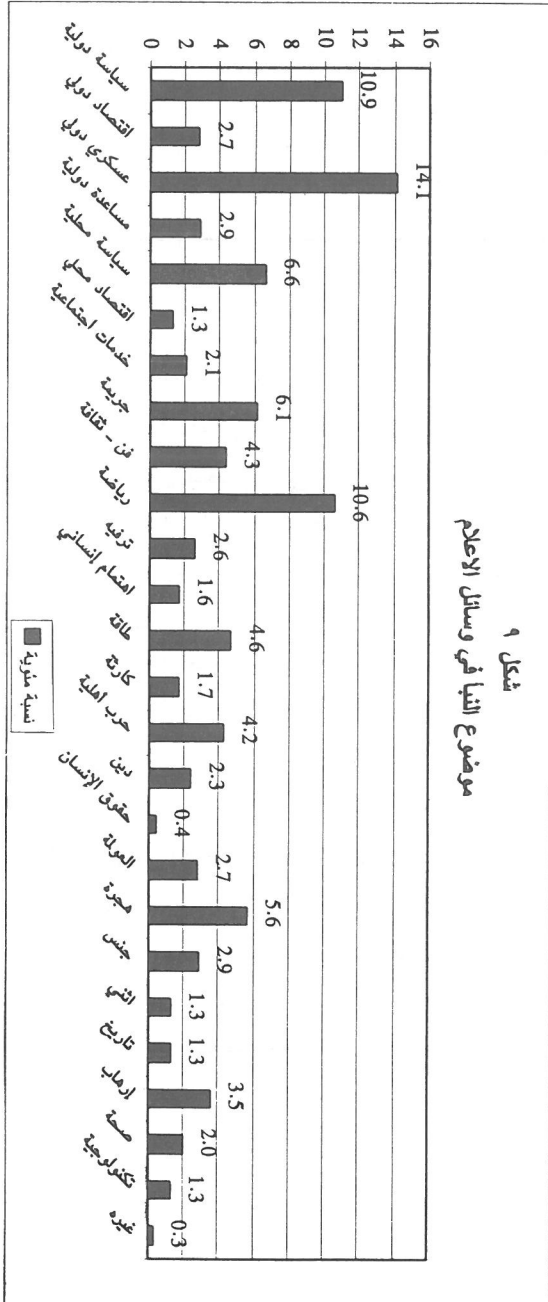
	النهار	السفير	LBCI	المستقبل
مسؤول حكومي	٥٠,١	٤٩,٣	٥٨	٦١,٢
مؤسسة دولية	٤,٧	٥,٨	٨,٩	٩,٩
قطاع خاص	٤,٣	٤,٧	٣,١	٢,٣
مواطن عادي	١٦,١	١٥,٧	٧,٦	٩,٩
قطاع عام	١١,٦	١٤,٤	٦,٣	٥,٩
وسيلة أخرى	٠,٨	٠,١	٠	٠,٠
حزب سياسي	١١,٩	١٠,٠	١٦,١	١٠,٩
مسؤول إقليمي	٠,٥	٠,٠	٠	٠,٠

وإذا نظرنا إلى المواضيع التي تتعرض لها الأنباء الأجنبية في الوسائل اللبنانية (شكل ٩) نجد أن الأنباء عن الأحداث العسكرية هي الأكثر عدداً تليها أنباء الأحداث السياسية الدولية وتأتي في المركز الثالث أنباء الرياضة. غير أن الغالبية العظمى من الأنباء الرياضية هي من النوع الموجز ولا يُعطى مساحة مهمة من مساحة الأنباء الأجنبية. وتحظى الأنباء المتعلقة بالمهاجرين اللبنانيين المنتشرين في العالم بحصة لا بأس بها من الأنباء الأجنبية. وتخصص الوسائل اللبنانية مساحة مهمة من أنبائها الأجنبية لأحداث تتعلق بالجرائم والإرهاب والطاقة.

## الخلاصة

يمكن للباحث أن يستنتج توجه وسائل الإعلام نحو القوى الفاعلة في المجتمع من خلال تحليل محتوى هذه الوسائل. وهذا الأسلوب البحثي يمكن الباحث من

شكل ٩  
موضوع التبا في وسائل الاعلام



تحديد مقدار تغطية هذه الوسائل للقوى المختلفة، وهو بالتالي يساعد على تحقيق مزيد من التفهم للخصائص الاجتماعية والسياسية لحالة وسائل الإعلام في دولة ما. تحليل محتوى عينة من وسائل الإعلام اللبنانية يُعطي صورة لشكل انسياب الأنباء الأجنبية إلى هذه الوسائل ويظهر أن هذا الانسياب في لبنان هو كغيره من البلدان الأخرى، يتأثر بعامل الجوار الجغرافي والثقافي. غير أن الأهم من هذه الملاحظة هو أن هذه الدراسة تُعطي صورة عن شكل الأنباء التي يختارها حراس أبواب "gatekeepers" وسائل الإعلام اللبنانية وتظهر تفضيلهم الأنباء السياسية على أنباء المواطن العادي أو أنباء القطاع العام. كما تظهر انحيازاً ذكورياً في اختيار الأنباء. قد يقول البعض أن العنصر الذكري يطغى على الأنباء في العالم. هذا صحيح، إلا أنه لا يبرر النقص الفاضح للأنباء النسائية في الوسائل اللبنانية.

ويظهر تحليل محتوى الأنباء في الوسائل اللبنانية تقصيراً في تقديم معلومات عن خلفية الأحداث. هذا النقص ينطبق على الغالبية من أنباء الوسائل اللبنانية التي تفتقر إلى الجهاز المهني المؤهل لإجراء التحقيقات الصحفية التي تغوص في خلفية الحدث. كما تفتقر إلى المسؤولين الإعلاميين الذين يؤمنون بتفريغ صحافيين لاستقصاء خلفية الأحداث. ونرى أن المسؤولين عن المؤسسات الإعلامية في لبنان قد درجوا على إعطاء الأهمية لتحسين البنية التقنية لوسائلهم، تقليداً للمؤسسات الإعلامية في الغرب، وإغفال الحاجة إلى إنشاء البنية البشرية وضرورة تحسينها. فبينما نجد أحدث التقنيات الإعلامية المتقدمة بالنسبة إلى دول المنطقة، نجد تخلفاً واضحاً في مناهج برامج تدريس الصحافة في جامعاتنا.

ما نراه اليوم في وسائل الإعلام اللبنانية هو توازن مفقود بين المصلحة العامة ومصلحة القوى السياسية والمالية. وقد أدى فقدان هذا التوازن، وعدم مقدرة الدولة على وضع خطط وسياسات إعلامية مبنية على المصلحة العامة، إلى تحول وسائل الإعلام في لبنان إلى وسائل متنافرة الهوية والقيم، وسائل انقسام سياسي واجتماعي. إن إيجاد توازن بين المصلحة العامة ومصلحة السياسيين هو منطلق أساسي لكي يتمكن القطاع الإعلامي من المساهمة المثمرة والفعّالة في التنمية الاجتماعية.

**L'INFORMATION  
RÉGIONALE AU  
MAROC:  
LE CHANTIER  
OUBLIÉ**

Il n'est peut être pas besoin d'attendre que soit tranchée la question de savoir si la globalisation est un péril ou une aubaine pour l'humanité, pour pouvoir affirmer aujourd'hui, que le renforcement et la dynamisation des cultures et des systèmes de communication locaux est un moyen, non pas de contrer la mondialisation ou de s'en préserver, mais simplement de mieux la vivre.

Se préparer à la mondialisation, cela signifie entre autres, se donner les moyens de garder, en tant que société, une identité civilisationnelle et un pouvoir culturel concurrentiels qui rendent apte à profiter des opportunités d'échanges et des possibilités multiples de mobilisation des ressources offertes par la globalisation. C'est pourquoi, des questions telles que le développement de l'information et de médias locaux et régionaux sont appelées forcément, à devenir prioritaires et urgentes au sein de bon nombre de sociétés ayant accumulé des retards dans la construction d'un système médiatique équilibré qui permet aux citoyens et aux groupes où qu'ils se trouvent, de participer à la dynamique sociale, politique et culturelle.. Le Maroc est l'une de ces sociétés à plusieurs vitesses.

**Latifa AKHARBACH**

Pays en voie de décentralisation, le Maroc pâtit d'un sous développement

patent de l'information et des médias régionaux et locaux<sup>(1)</sup> ce qui maintient, de facto, les citoyens éloignés du centre c-à-d la majorité des Marocains, en marge du processus de transformation sociale et d'évolution politique et économique. Bien sûr cette marginalisation médiatique est la résultante de déséquilibres économiques et structurels et de retards politiques, mais elle en est aussi l'une des causes.

Le présent article se propose ainsi, de démontrer cette causalité à travers une démarche toute simple: la présentation dans une première partie du paysage médiatique régional, puis l'analyse dans un deuxième temps, des principales caractéristiques de ce paysage pour essayer d'en sonder le sens et la portée pour l'évolution à venir du pays.

Pour une meilleure «contextualisation» des problèmes, une présentation préliminaire de l'évolution administrative du pays est toutefois nécessaire.

### Un lent processus de régionalisation

L'émergence de la Région comme entité non seulement géographique ou économique, mais aussi institutionnelle, administrative et politique, a été très évolutive au Maroc. Après une période d'ultracentralisation basée sur un découpage administratif en préfectures et provinces, les difficultés de mise en œuvre des plans quinquennaux pour tout ce qui est relatif au développement régional, ont poussé les autorités à envisager un autre mode d'organisation administrative du royaume. C'est ainsi que le dahir du 16 juin 1971 a institué les Conseils Régionaux et ouvert une nouvelle étape sur la voie de la décentralisation.

Outre la promulgation de la Charte Communale en 1976, l'autre

---

(1) Au Maroc, il n'y a pratiquement pas de médias locaux au sens strict du terme, à l'exception de Radio FM, une petite station à dominante musicale, qui émet sur la ville de Casablanca. Souvent quand on parle de presse locale, c'est pour désigner les journaux d'information régionale. Cette confusion entre la presse locale (journaux de quartier, de localités ou de villes) et presse régionale (journaux qui ciblent les lecteurs de toute une région où il peut y avoir plusieurs villes) s'explique par le fait que dans la pratique, au Maroc, les journaux sont mi-locaux: ils privilégient l'information de leur ville de parution, mi-régionaux: ils consacrent une bonne partie de leur contenu aux problèmes de leurs régions. Cette confusion explique d'ailleurs le flou de la ligne éditoriale de la majorité de ces journaux.

date importante dans ce processus fut l'adoption de la Constitution du 4 septembre 1992 qui fit de la Région une Collectivité Locale à part entière. Le dahir du 2 avril 1997 précisera les règles de fonctionnement et les modalités d'action de la Région en tant qu'instrument important de démocratie locale (le mandat et les domaines d'intervention du Conseil Régional, les Finances de la Région, la tutelle sur la Région, etc.) et le décret du 17 août de la même année, définira le nombre des régions, leur noms et leurs sièges, leurs compétences territoriales, le nombre des élus par région, etc.

Au terme de cette évolution marquée par de nombreux amendements et réajustements et une nette accélération dans les années quatre vingt dix, la Région n'a plus un simple mandat économique mais est une entité politique dotée de personnalité morale et d'autonomie financière et d'instances élues représentant les Collectivités Locales, les Chambres professionnelles et les salariés.

Paradoxalement, sur le plan de l'information et de la pratique journalistique, ce choix institutionnel en faveur d'une régionalisation et d'une décentralisation croissantes, ne s'est traduit par aucune promotion du rôle ni de la situation des médias locaux, lesquels devraient, non seulement accompagner ce processus de régionalisation mais aussi en être des outils de réalisation et de renforcement.

### **Le paysage médiatique régional: un sous développement qui perdure**

La situation peut être résumée par un seul chiffre: en 1999, 43 ans après l'indépendance, aucun des 22 quotidiens du royaume ne paraît en région, c'-à-d en dehors de l'axe Rabat-Casablanca long de 90 Km pour un pays dont la superficie est de 710 850 km<sup>2</sup>.

Quand on connaît le rôle important que joue depuis toujours la presse écrite la vie politique et démocratique du pays, cet exemple paraît plus éloquent encore. Le système médiatique marocain est très centralisé en dépit du fait que le Maroc ait connu, depuis l'Indépendance, et même avant, une pratique politique et journalistique pluraliste.

Cette centralisation n'est pas le fait uniquement du pouvoir exécutif. Les partis politiques, qui ont traditionnellement été les plus importants éditeurs de presse au Maroc, n'ont pratiquement aucune activité de presse en région. Même dans leurs fiefs électoraux respectifs, les



formations politiques partisans ne publient aucun journal de quelque périodicité que ce soit, de manière régulière. Evolution paradoxale puisque la presse écrite marocaine est née et s'est d'emblée développée, dans les grandes villes telles que Tétouan, Fès, Tanger, Raba, Ceuta, etc. Bein sûr ces premiers journaux marocains étaient surtout des outils de lutte politique contre le colonisateur et n'avaient de régional que leur lieu de parution. Mais est-il normal qu'il n'existe plus rien ou presque, aujourd'hui, de cette activité journalistique, naguère si dynamique et si importante pour l'animation de l'opinion publique locale et nationale? Pourquoi est ce que ce capital historique, bien que plus politique que professionnel, a-t-il été dilapidé? L'explication réside-t-elle uniquement dans le repositionnement de la vie politique, après l'Indépendance, qui s'est accompagné par un exode des élites régionales vers la capitale devenue le lieu exclusif de l'expression politique dont la presse écrite sert de support principal?

Pour comparer le comparable, le paysage médiatique régional marocain, notamment en presse écrite, est certainement le plus rachitique et le plus atone des pays du Maghreb, alors que le Maroc a été pendant longtemps le pays le plus avancé dans l'espace maghrébin en matière de pluralisme et de liberté de la presse.

Cependant, la situation générale des médias et de la pratique médiatique en région ne peut être correctement et fidèlement appréhendée qu'à travers une approche plus circonstanciée reflétant l'état des lieux pour chaque type de médias séparément.

#### La presse écrite

Selon les dernières statistiques du ministère de la Communication<sup>(2)</sup> 150 (moins de 30% des 715 journaux et publications périodiques paraissant au Maroc, sont à caractère régional. Il ressort également de ce même recensement, que 60.69% des titres de presse paraissent à Rabat et Casablanca (soit 434 publications sur 715).

De même après plusieurs années d'«expérience» de presse régionale, le prototype du journal régional reste encore le tabloïd d'informations générales, à parution irrégulière et de qualité rédactionnelle et technique très moyenne sinon manifestement médiocre.

(2) Statistiques publiées en mai 1999 et concernant la situation de la presse marocaine au 31 décembre 1998.

Certes, la presse marocaine, malgré de notoires avancées professionnelles et techniques, pâtit encore, dans son ensemble, de nombreux problèmes mais la situation de la presse nationale c'est-à-dire en fait celle paraissant dans les deux capitales, n'est en rien comparable au sous développement aggravé de la presse régionale. L'état de celle-ci illustre parfaitement la situation de développement inégal que connaît le pays dans son ensemble.

En 16 pages maximum de format tabloïd, et de périodicité mensuelle ou bimensuelle plus ou moins régulière, le journal régional type<sup>(3)</sup> est une publication généraliste, en noir et blanc, sommairement illustrée et vendue au même tarif que les grands journaux nationaux, ce qui fait hésiter nombre de lecteurs potentiels<sup>(4)</sup>. Les tirages des journaux régionaux oscillent entre 1000 à 5000 exemplaires<sup>(5)</sup> et les invendus

- 
- (3) Voir à titre d'exemple, (en annexe) la liste des journaux régionaux imprimés à Rabat aux imprimeries *Imperial* et *Attakatoul*. Pour plus de lisibilité des noms des journaux cette liste est donnée en langue arabe. Source: *L'expérience de la presse locale dans la ville de Tétouan 1980-1996*, Abdellatif BENYAACOUB, mémoire pour l'obtention du Diplôme d'Etudes Supérieures de l'Institut Supérieur de l'Information et de la Communication, Rabat 1997.
- (4) Les journaux régionaux (bimensuels ou mensuels en général) sont vendus entre 2 à 3 dirhams (1Franc Français - 1.60 dh), ç-à-d au même prix que les quotidiens nationaux. Le lectorat de la presse au Maroc étant constitué pour une part importante de lecteurs occasionnels, beaucoup sont, selon les dires mêmes des directeurs de journaux régionaux, tentés de consacrer leurs deux dirhams à l'achat d'un quotidien national. Ce qui signifie, abstraction faite de la différence de périodicité, que le contenu des journaux régionaux n'est pas assez concurrentiel par rapport à celui des quotidiens, jugé plus riche et plus varié bien que moins proche du lecteur.
- (5) Pour situer ces chiffres dans le contexte du pays, il faut savoir que les tirages de la presse sont très moyens au Maroc. Les plus importants des quotidiens nationaux ne tirent guère, en période de pointe à plus de 150000 exemplaires. A titre d'exemple on peut citer utilement les chiffres de tirage des quotidiens les plus importants du pays, tels qu'ils ont été publiés de 25 octobre 1999: Al Ahdath Al Maghribia (quotidien en arabe), 141600 exemplaires; Al Ittihad Al Ichiraki (quotidien en arabe), 137665 exemplaires; L'Opinion (quotidien en Français), 59 550 exemplaires; Le Matin du Sahara (quotidien en Français), 58000 exemplaires; Al Alam (quotidien en arabe), 51000 exemplaires; Libération (quotidien en Français), 30928 exemplaires; L'Economiste (quotidien en Français) 30000 exemplaires. A titre de comparaison, le tirage des journaux importants dan le pays voisin,

avoisinent pour beaucoup de publications 50% de leur tirage. Il existe quelques rares publications régionales en langue française mais la majorité, pour des raisons de proximité culturelle évidente, paraissent en arabe.

La diffusion et l'impression des journaux régionaux posent des problèmes inextricables aux éditeurs. Ceux-ci sont souvent obligés d'assurer eux-mêmes la distribution de leur publication en raison des tarifs prohibitifs des sociétés de distribution qui dépassent les 40% du prix de vente des journaux.

De même en raison de la concentration des imprimeries à Rabat et Casablanca (plus de 70% duparc), ces éditeurs sont obligés de faire le voyage tous les quinze jours pour assurer l'impression de leurs journaux. Ceux qui ont recours aux petites imprimeries locales dont les prestations techniques sont inadaptées à la presse, doivent renoncer à toute considération de qualité.

Faute d'un marché publicitaire local, que la piètre qualité des organes de presse régionaux ne peut guère contribuer à créer, ces journaux ne peuvent compter que sur le produit de leurs ventes. Or, celles-ci sont pour plusieurs raisons, très faibles encore.

Au Maroc, le lectorat de la presse en général est réduit en raison tout d'abord du taux d'analphabétisme encore élevé. Ce taux est de 46.8% pour la population âgée de 10 ans et plus, selon les chiffres de la Direction des Statistiques pour l'année 1997/1998<sup>(6)</sup>. Le niveau

---

l'Algérie, peuvent atteindre jusqu'à 300000 exemplaires en cas d'événements importants. Comme il n'existe aucun organisme indépendant pour la vérification de la diffusion de la presse au Maroc, il est très difficile d'avoir une idée précise des chiffres de vente des journaux. Les quelques sondages et études de mediamétrie effectués par les milieux de la publicité donnent certaines indications pour la presse nationale mais ne prennent nullement en compte «le phénomène» jugé trop «embryonnaire» et non significatif publicitairement parlant, de la presse régionale. On sait toutefois au Maroc qu'un exemplaire de journal passe au moins par les mains de cinq personnes.

- (6) In Libération (quotidien marocain) du 10 juin 1999. C'est chez les femmes en milieu rural que l'on retrouve le pourcentage le plus élevé d'analphabétisme: 82.3%. Les disparités hommes femmes, villes campagnes sont toujours élevées: pour 32.8% d'hommes analphabètes, il y a seulement 31.5% de citoyens.

professionnel et technique global des périodiques régionaux n'est pas non plus de nature à convertir à la lecture de presse de larges franges de la population.

Ces publications sont confectionnées dans des conditions infra professionnelles. Editées par des individus aux motivations diverses<sup>(7)</sup> et non par des entreprises, mêmes artisanales, elles sont gérées, rédigées et distribuées souvent par les mêmes personnes-orchestre, au nombre de trois ou quatre maximum, Certains de ces journaux ont des collaborateurs réguliers et des correspondants bénévoles, mais faute de formation journalistique minimale, l'apport des uns et des autres est sans incidence notable sur le contenu du journal.

La caractérisation de la presse régionale marocaine serait incomplète et imprécise si l'on ne relevait pas les nombreuses lacunes dans le traitement de l'information véhiculée par ces supports censés être de proximité. A cause de sa périodicité généralement bimensuelle ou mensuelle, cette presse ne peut prétendre coller à l'actualité ni être un support d'information factuelle. Or, le manque de professionnalisme et de formation journalistique de ses animateurs ne lui permettent pas non plus d'être un support d'analyse, de mise en lumière ou de vulgarisation de cette actualité.

En outre, l'information de service, liée à la vie quotidienne du

---

(7) La majorité des éditeurs des journaux régionaux sont des enseignants du secondaire et parfois du supérieur. Cela s'explique en partie, par le fait que le milieu enseignant est traditionnellement très politisé au Maroc et que l'activité de presse est perçue comme une activité éminemment politique puisque dans la pratique on exprime souvent une opinion plutôt que l'on apporte une information.

Il y a, parfois parmi ces éditeurs amateurs, des professions libérales (commerçants, avocats, etc.). Le non professionnalisme des patrons de journaux régionaux, pose cependant moins de problèmes et est moins contesté que le non respect de l'éthique du métier par certains d'entre eux. Il est fréquent d'observer des comportements conséquents, leur publication au service d'un potentat, d'un agent d'autorité local ou de n'importe quelle «source d'information solvable». Un autre agissement venal recensé dans ce milieu consiste à collecter de la publicité de manière plus ou moins honnête, notamment sous forme de vœux au Roi à l'occasion des fêtes nationales. Ce problème du non respect de la déontologie professionnelle par nombre de journaux régionaux est assez significatif dans le contexte de cette presse pour qu'on y revienne dans la deuxième partie de cet article.

citoyen dans son environnement proche et qui constitue traditionnellement dans toutes les sociétés, une matière d'information de première priorité, est très peu développée dans l'ensemble de ces journaux et ce pour des raisons qui n'ont rien à voir, ni avec des problèmes d'accès à l'information comme cela est souvent invoqué, ni avec le manque de moyens rédactionnels. Pour cette raison, les journaux régionaux ont des lignes éditoriales floues, puisque tout en étant voués à l'information de proximité et au service du citoyen, ils s'en éloignent en ne livrant que des contenus faits d'articles généraux sur les problèmes de la ville ou de la région, rédigés dans un style scolaire et sans effort ni de recherche ni d'illustration et encore moins de recoupement de l'information sur le terrain.

Pour certains éditeurs de journaux régionaux, la contrainte de la proximité est abusivement traduite par un excès de sensationnalisme à travers la publication sous l'angle voyeuriste, de faits divers scabreux.

Malgré toutes ses tares et ses difficultés à vivre, la presse régionale est une réalité imposée par le besoin naturel et légitime des citoyens de disposer de journaux de proximité. Si son développement qualitatif est sérieusement inhibé par toutes ces contraintes, son évolution quantitative est régulière (comme l'indique le tableau ci-dessous), depuis plusieurs années.

Malgré un taux de «mortalité infantile» élevé et une parution tourmentée, chaque année, des «patrons» de presse régionale tentent l'expérience de nouvelles publications. Leur initiative, représente l'unique opportunité offerte actuellement, en absence d'une véritable politique d'information régionale, pour pallier cette carence anormale qui a pour conséquence de priver les citoyens, en dehors du centre économique-administratif<sup>(8)</sup>, de supports d'information sur leur ville, leur environnement social et politique immédiat, leur région, etc.

---

(8) Pour être juste, il faut signaler que les villes de Rabat et Casablanca non plus, n'ont pas leur journal local; mais certains quotidiens nationaux ont des pages consacrés à l'actualité de ces deux villes. De même la concentration de l'actualité politique, économique et culturelle à Rabat et Casablanca tempère cette absence de journaux locaux.

## Evolution de la presse régionale au Maroc.

1993-1999

Année	Journaux en arabe	Journaux en français	Nombre total des titres parus
1993	101	7	108
1994	94	16	110
1995	78	16	94
1996	127	24	151
1997	146	23	169
1998	130	20	150

Source: Ministère de la Communication.

**La radio:**

Il existe au Maroc 9 stations de radio régionales qui émettent à partir des principales villes du pays: Casablanca, Fès, Marrakech, Tanger, Agadir, Laâyoune, Tétouan, Oujda et Dakhla.

Si l'on considère leur mode de fonctionnement actuel, ces radios sont de simples services extérieurs de la Radiodiffusion Marocaine, monopole d'Etat<sup>(9)</sup> organisé avec la Télévision, sous forme d'établissement public d'information dont les journalistes sont assimilés, au mépris des spécificités universellement admises du travail journalistique, à des fonctionnaires.

Ces stations ne jouissent donc d'aucune sorte d'autonomie, ni financière, ni morale. Leurs moyens logistiques comme leurs ressources humaines sont en deça du minimum requis pour un média moyennement «fréquenté».

(9) Il n'existe pas encore au Maroc de radio privée. Radio-Méditerranée Internationale (Medi) qui émet à partir de Tanger a un statut particulier. Elle doit son existence à la volonté politique des Etats marocain et français, mais elle est organisée sur le modèle privé en groupant dans son capital des banques et de grandes entreprises des deux pays. Cette radio généraliste bilingue (français-arabe) qui produit et émet vingt heures de programmes a réussi à séduire depuis 1981, un large auditoire maghrébin. Elle draine la presque totalité des investissements publicitaires radiophoniques du Maroc puisqu'elle est seule, avec Radio FM de Casablanca, à pouvoir diffuser la publicité radiophonique.

Les radios régionales n'émettent que quelques heures par jour (4 heures en moyenne), généralement dans la matinée; mais certaines font exception par leur horaire de diffusion décalé dans l'après-midi ou la nuit. La langue d'émission est l'arabe complétée dans certaines régions par le berbère. Radios de service public non autorisés à avoir des ressources publicitaires, elles vivent sur un budget famélique qui ne permet guère de prouesses professionnelles.

Certes, l'existence même de ces radios régionales est un acquis non négligeable, d'autant plus que, faute de télévision locale et eu égard à la faible présence de la presse régionale pour les raisons déjà explicitées, elles sont les seules à offrir un service public d'information et de divertissement, accessible matériellement et culturellement à la presque totalité de la population. Mais il reste que le développement de ces radios régionales à la responsabilité aussi lourde, est obéré par de nombreux problèmes dûs à leur statut, à leur organisation et aux faibles moyens mis à leur disposition.

Les radios régionales pâtissent par ailleurs d'un déphasage technologique qui, ajouté à une sous qualification patente de leurs équipes rédactionnelles dont une bonne partie est formée de collaborateurs extérieurs parfaitement dilettantes, les maintient en deça du niveau d'exigence professionnelle que l'on pourrait attendre d'un média aussi populaire et influent.

Tous ces facteurs conjugués, rejouent négativement sur la prestation de l'ensemble des stations régionales. A une exception près, leurs grilles des programmes sont fort conventionnelles, faites essentiellement de musique plus ou moins locale et de programmes à ambition culturelle mais sans lien évident avec le vécu spécifique de la région.

Il leur manque ainsi l'essentiel pour être en conformité avec leur mandat de radios régionales: une présence effective sur le terrain par des programmes d'information, d'investigation et de reportage; une ouverture sur l'environnement de leurs auditeurs qui ont d'autres besoins et attentes que la consommation passive et en continu de folklore musical fut-il celui du terroir.

En matière de radio locale, une seule expérience a été tentée au Maroc, sans qu'il y ait vraiment eu une réflexion préalable ni un vrai projet pour déterminer les missions et les moyens d'action de cette radio.

En effet, en octobre 1987, a été créée Radio FM en vertu d'une convention d'exploration ente l'Office des Foires et Expositions de Casablanca (FIC) et la RTM (Radio télévision Marocaine) par laquelle est concédé à l'Office «le privilège d'assurer, sous le contrôle et pour le compte de la RTM, un service concédé de radiodiffusion sonore dénommé Radio FIC». Depuis cette date, la station émet sur l'ensemble de la Wilaya de Casabalanca sur un rayon de 40 Km. Ses programmes sont à 70% musicaux et ciblent essentiellement les jeunes. Quelques programmes s'adressent aux femmes mais de manière globale, sa programmation n'obéit pas à une mission précise arrêtée par les responsables en fonction d'objectifs clairs. Résultat, la station qui vit exclusivement de publicité, est «livrée à elle même». Techniquement c'est une radio locale mais elle est loin d'offrir la gamme de services d'information et de divertissement que l'on attend normalement d'une radio locale, qui plus est, émet pour la plus grande ville du pays, une mégapole qui abrite plus de 4 millions d'habitants aux énormes besoins d'information, de divertissement et de lien social. En fait, cette petite station dont l'expérience aurait pu servir de banc d'essai pour le lancement d'autres stations de radio locales publiques et privées, évolue discrètement en électron libre et... oublié!

#### **La télévision:**

Il existe au Maroc deux chaînes de télévision publiques nationales mais aucune station de télévision régionale. Les émissions de la première chaîne (TVM), installée à Rabat couvrent la presque totalité du territoire. La deuxième chaîne (2M), créée en 1989 à Casablanca par des intérêts privés, a été reprise sept ans plus tard, par l'Etat qui en possède actuellement 68% du capital. Ses programmes ne sont captés que dans les grandes villes.

La télévision est, contrairement à la radio, un média lourd qui exige des investissements coûteux; mais dans un pays engagé dans un processus de régionalisation où la télévision, pour plusieurs raisons dont notamment l'analphabétisme et la rareté des loisirs, est un média très influent, il est plus que jamais, important d'ouvrir le chantier de la télévision locale. En mettant par exemple à contribution les collectivités territoriales et d'autres partenaires locaux, il serait peut être possible d'offrir aux citoyens une fenêtre sur leur région.



En attendant, le seul effort consenti par la chaîne nationale pour rendre compte de la vie locale dans ses diverses manifestations politique, économique et sociale, est un bulletin d'information régionale quotidien, unanimement décrié car conçu comme une simple revue en images des activités officielles et routinières des représentants de l'Etat et des agents d'autorité locaux. Un parfait contre exemple de ce qu'attend le public: une télévision, espace d'expression ouverte où il se reconnaîtrait et qui le ferait participer, ne serait ce qu'intellectuellement, à la vie de sa ville et de sa région.

#### L'agence de presse:

L'agence de presse publique MAP (Maghreb Arabe Presse) est le principal fournisseur en informations nationales des médias marocains et notamment de la presse quotidienne. Elle dispose de vingt bureaux internationaux mais n'a ouvert que douze bureaux régionaux dans les grandes villes du pays.

Deuxième paradoxe: l'action de ces bureaux régionaux est imperceptible dans le paysage médiatique de la région. Il n'existe aucune synergie, ni aucune forme de coopération significative entre ces bureaux et les radios régionales par exemple. De même, alors que le service de l'agence MAP est gratuit pour la presse nationale, les petits journaux régionaux n'ont aucun accès à l'information produite par les bureaux de l'agence dans leur ville. L'ancrage professionnel régional de ces derniers est d'ailleurs fort modeste, puisque leur action se limite souvent, à faire remonter vers la capitale l'information officielle des régions.

Théoriquement, les bureaux régionaux de la MAP auraient pu jouer un rôle intéressant dans l'irrigation du tissu médiatique local aussi maigre soit-il, en informations fatuelles sur l'économie, la culture, le sport, la vie politique et sociale de la région. De telles passerelles entre différents médias sont de nature à «doper» la pratique journalistique régionale. Mais elles ne peuvent fonctionner que dans le cadre d'une véritable politique d'information régionale qui pour l'instant est encore à imaginer.

De manière générale, tout indique que, pour l'instant, le développement de l'information et des médias en région est le dernier des soucis de tout le monde, même si, depuis quelques années, la pression de la société

civile émergente au Maroc, commence à attirer l'attention vers ce type de problèmes. Une association de la presse régionale écrite est née, mais son action reste anecdotique.

Dans un pays à économie libérale où l'on appelle tous les jours à l'encouragement des investissements, il n'existe aucun code d'investissement spécifique pour les médias ni encore moins pour les industries de l'information. Les jeunes promoteurs qui veulent investir dans la presse ne peuvent prétendre, pour des raisons obscures, au Fonds d'Aide à la Jeune Entreprise.

Pis, les journaux régionaux sont exclus de l'aide de l'Etat à la presse dont les mécanismes d'attribution sont de plus en plus contestés. Les aides directes et indirectes ne profitent qu'aux journaux publiés par les partis politiques. Ceci constitue un anachronisme dans un pays où la société civile est de plus en plus agissante et les journaux plus que jamais, engagés dans un processus de professionnalisation où ils sont de moins en moins de simples porte-paroles des états majors politiques.

#### **Médias régionaux et développement local: les rendez-vous manqués**

Le tableau des médias disponibles en région ainsi dressé, il reste à mettre en exergue les conséquences de cette situation sur le développement social, culturel et démocratique du pays, puisqu'il est établi que les médias ont une contribution importante dans la modernisation de la société. Le Maroc étant par ailleurs, engagé dans un processus de transition démocratique dont l'issue est capitale pour le futur du pays, il paraît irrationnel de se priver ainsi, de l'apport des moyens d'information de masse qui, de par leurs nombreuses fonctions peuvent contribuer à cet effort d'édification politique et de développement global.

#### **Sur le plan politique:**

Un citoyen non informé ou sous informé est un citoyen passif, à la marge, qui se laisse porter par les événements sans nullement y participer ni même simplement y réagir. Le Maroc est un pays qui, au terme d'une lente et spécifique évolution politique, s'est déclaré solennellement en pleine phase de construction démocratique.

Or, parmi tous les chantiers de construction, celui de l'information et des médias est certainement le plus en retard. Les médias publics audiovisuels sont soumis à une tutelle étatique surannée qui les maintient

à la marge de tous les progrès démocratiques réellement réalisés par la société et prive par ailleurs celle-ci, d'un outil important d'information et de formation politiques que sont normalement et entre autres, ces médias.

Ainsi, par exemple, les radios régionales ne participent nullement, au moyen de programmes de vulgarisation, de débat ou de prise de parole par les citoyens, à la promotion de la culture politique et démocratique. Elles ne sont «instrumentalisées» politiquement de la manière la plus conventionnelle qui soit, que lors des campagnes électorales. On continue ainsi souvent à appeler les gens à voter sans leur expliquer, longtemps à l'avance et par un effort d'information continue et crédible, à quoi cela servira et pourquoi leur participation est utile.

De cette façon, l'action de la presse demeure insignifiante au niveau de l'animation de la vie démocratique locale. Le pays se prive ainsi d'un outil de dialogue entre les citoyens et les pouvoirs politiques qu'ils soient représentatifs ou exécutifs.

C'est à travers la relation et le traitement par les médias des débats pluralistes qui se déroulent sur le terrain politique que le citoyen devient un témoin informé et averti de ce qui se passe dans son environnement: il se sent alors impliqué dans la dynamique démocratique de sa société.

S'il y avait de véritables médias locaux et régionaux au Maroc; si ceux qui existent jouaient pleinement leur rôle de contrôle de la vie démocratique locale, il y aurait certainement moins de malversations, de détournements des deniers publics et moins de scandales lors de l'adoption des rapports financiers des Conseils Communaux par exemple, comme cela est souvent le cas.

#### **Sur le plan social:**

Dans les sociétés où la lecture de la presse est installée dans les mœurs, l'information locale et régionale joue un rôle primordial dans la socialisation des individus et le renforcement de leurs liens avec leur environnement. Cette fonction pourrait être aisément remplie dans la société marocaine où le taux d'analphabétisme pénalise la presse écrite, par les radios régionales, si celles-ci faisaient l'effort d'être plus à l'écoute de leurs auditeurs.

Pour ne prendre qu'un seul exemple, citons celui de l'information de

service qui continue à être négligée par tous les médias malgré son caractère éminemment utile pour le public. Dans la société marocaine, il y a une foule d'informations d'ordre pratique qui circulent très mal, compliquant ainsi inutilement la vie quotidienne des citoyens et leurs relations avec l'administration et de nombreux autres services publics. Malgré cela, la presse n'y accorde qu'un intérêt limité par ce qu'au Maroc, trop de responsables de journaux considèrent encore que servir le lecteur c'est lui vendre un discours plutôt que lui donner une information.

Dans un pays où l'exode rural a transformé certaines villes en agglomérations désordonnées, dépersonnalisées, où vivent des gens sans réel sentiment d'appartenance à la communauté, il y aurait grand besoin d'une véritable presse locale capable d'assumer sa fonction de «reliance» sociale.

#### **Sur le plan culturel:**

Si dans les pays développés, on reconnaît à la presse locale et régionale, un rôle important dans l'élargissement de l'horizon culturel du citoyen, dans des pays comme le Maroc où l'illétrisme sévit encore sévèrement, cette presse, dans sa version audiovisuelle du moins, est souvent l'unique moyen de diffusion de ce qu'il est convenu d'appeler la culture de masse. Que ces médias viennent à ne pas être à la hauteur de cette fonction comme c'est le cas au Maroc et la majorité des citoyens se retrouvent en dehors du cycle socioculturel. Ce type d'exclusion culturelle est parmi les plus graves causes et symptômes du sous développement humain.

#### **Sur le plan économique:**

Pour se tenir au courant de l'actualité économique de sa région, le citoyen marocain n'a de choix que de faire l'acquisition de l'un des hebdomadaires nationaux spécialisés ou se rabattre sur les quelques pages spécialisés des quotidiens nationaux qui, bien sûr, du fait de leur vocation et de leur cible, ne traitent de l'économie régionale qu'incidemment et occasionnellement. De même que les opérateurs économiques locaux n'ont aucune possibilité ou presque, de communiquer par voie de presse, avec l'opinion publique locale.

Quand on sait que la circulation de l'information est aujourd'hui le nerf de la guerre économique, on mesure facilement l'étendue du retard

accumulé dans ce domaine par le Maroc. D'autant plus que la presse locale n'est pas seulement un interface entre les citoyens et les pouvoirs politiques et économiques, elle sert aussi à informer les éventuels investisseurs sur les potentialités économiques, naturelles et humaines de la région.

Sur le plan culturel comme sur le plan économique la presse est un outil d'expression de l'ambition régionale.

Sur le plan professionnel:

La presse régionale au Maroc est une presse d'amateurs pour de vrais citoyens. Il a été question des causes plus haut. Les conséquences professionnelles de cette situation font que les médias régionaux restent en marge des avancées réalisées par la presse et les journalistes marocains ces dernières années.

Or, dans ce domaine plus que dans tout autre, qui n'avance pas recule et le sous développement qui dure produit du sous développement aggravé.

Ainsi, pour caractériser la situation professionnelle de la presse régionale au Maroc, il n'est pas exagéré de dire que c'est une situation d'abandon et de gabegie. Les pouvoirs publics n'ont jusqu'à présent manifesté aucun intérêt pour cette presse, ni pour réglementer le cadre d'exercice de la profession qui est presque le fait exclusif de non professionnels, ni pour créer des conditions pratiques et techniques minimales pour un travail d'information, ni pour encourager les investissements nécessaires à l'impression et à la diffusion des journaux, ni pour donner aux radios régionales les moyens de leur vocation, etc.

La promotion de cette presse rejaillirait positivement sur l'ensemble de la pratique journalistique au Maroc. D'abord, parce que beaucoup de ceux qui animent les publications régionales font fonction par ailleurs de correspondants régionaux des quotidiens nationaux. Mais aussi, parce que l'amélioration des performances professionnelles de cette presse contribuera forcément à l'amélioration de la circulation de l'information dans l'ensemble du pays.

Tant qu'aucune stratégie de mise à niveau professionnelle des médias régionaux n'est engagée officiellement avec la volonté politique

requis qui est loin d'être un problème secondaire- cette situation de sous développement endémique ne fera que s'aggraver. Cependant il est juste de signaler que la balle n'est pas uniquement dans le camp des pouvoirs publics. Les syndicats et associations professionnelles de même que les associations de développement régional, pourraient tout aussi bien être interpellés, chacun à son niveau, pour leur peu d'intérêt pour la question.

Ce désintérêt général a d'ailleurs contribué à aggraver la situation en termes de pratique journalistique. Il s'est ainsi développé dans les régions, parmi les tenants de l'activité journalistique ou assimilés, des mœurs que la plus élémentaire des éthiques journalistiques condamnerait: corruption, rumeurs, sensationnalisme voyeuriste, etc. Pis encore, pour achever le tableau, il faut ajouter les fautes professionnelles dues à un manque flagrant de formation.

#### Conclusion:

Alors que le discours officiel ne cesse d'aborder, de manière récurrente, la question de la mise à niveau de la région, un black out inquiétant continue d'être fait sur le volet information et communication de masse de cette mise à niveau. Par ailleurs, dans un pays où l'encadrement médiatique du citoyen est si faible, il faut une forte dose d'optimisme pour oser parler de société de l'information comme cela commence à se faire dans certaines sphères politiques et techniques.

Une société de l'information est d'abord une société d'expression et de promotion culturelle. Son émergence a aussi un préalable politique incontestable: la démocratisation et la promotion du rôle du citoyen comme acteur et partenaire de cette démocratisation.

La citoyenneté agissante se forge et se développe à travers les multiples relations de l'individu avec son environnement politique, social, économique, culturel, etc. Que ces relations soient distendues ou ténues et la fibre citoyenne de l'individu se relâche, pour se muer parfois en une attitude inconsciente d'obstruction.

La citoyenneté ne se vit pas par procuration, en observant passivement et avec envie sinon ressentiment, ce qui se fait dans la capitale. Le progrès et la démocratisation de la société ne doivent ni ne peuvent être pensés et «produits» au centre puis «exportés» vers les régions pour la consommation locale.

C'est une œuvre commune, une construction collective qui a besoin de tous pour être solide et qui doit profiter à tous.

C'est à ce niveau d'analyse qu'il serait peut être utile de situer la question de l'information régionale au Maroc pour ne pas passer à côté du problème.

Il y a donc besoin d'une vraie politique de développement de l'information régionale et non seulement d'une simple assistance à la mutation professionnelle et technologique des médias régionaux.

Il paraît enfin illusoire de vouloir imaginer, conduire puis réussir une telle politique, si l'on n'accepte pas au préalable et par l'action, l'idée d'une citoyenneté agissante incarnée par des citoyens informés, actifs, ayant voix au chapitre et les moyens de faire entendre cette voix.

#### Annexes:

Annex I:

##### Bibliographie conseillée

BALANDIER Geroge, *L'enjeu local*, ed de La Documentation Française, Paris; 1980.

- BENYAACOUB Abdellatif, *L'expérience de la presse locale dans la ville de Tétouan 1980-1996*, mémoire pour l'obtention du Diplôme d'Etudes Supérieures de l'Institut Supérieur de l'Information et de la Communication, Rabat, 1997.

GAYAN Louis Guy, *La presse quotidienne régionale, Col Ecomédia Ed Milan Midia 1990*.

MABILEAU Albert, TUDESQ Jean André, *L'information locale*, Ed Pédore, 1980.

MATHIEU Michel, *La presse quotidienne régionale*, éd PUF, Paris, 1993.

Ministère de la Communication, *Les cahiers de la documentation marocaine*, publication annuelle. Voir notamment: *La presse Marocaine, textes et données*, 1994 et *Radioscopie de la presse marocaine*, N°2, 1995; Ministère de la Communication, Rabat.

**RAYNAL Jean - Jacques**, *L'importance politique d'un quotidien régional en position de monopole: La Dépêche du Midi*, Thèse de science politique, Paris I, 1979.

**Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement**, Voir N° de 1994 sur «*Région, régionalisation et développement régional*», Rabat, 1994.

**Syndicat National de la Presse Marocaine**, Documents de travail du 3ème Congrès National réuni à Rabat le 23 novembre 1996.

**Annexe II: Liste indicative des journaux régionaux imprimés à Rabat par les soins des Imprimeries Imprial et Attakatoul** (avec mention du tirage, de la pagination, du format et de la périodicité).